المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثامنة والعشرون | 28 | الثلاثاء 26 ديسمبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2706
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 2706
3- عرض ومناقشة مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية (2021-2026)..... 2706
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 2724
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها..... 2731
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 2754
7- رفع الجلسة..... 2759
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 2759

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وسبع وأربعين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 26 ديسمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروعي القانونين آنفي الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

في مستهل هذه الجلسة العامة وباسمكم جميعا يسعدني أن أرحّب بالسيد علي المرابط وزير الصحة والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا نتأكد من توفّر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء (81 عضوا) عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزّاء التفضل بتسجيل الحضور.

الانتهاء من التصويت.

المجموع: 115 إذن النصاب متوفّر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نرحب مجددا بكافة الزميلات والزملاء،

نمر من فضلكم إلى جدول أعمالنا.

- الإعلان عن جدول الأعمال في مفتتح الجلسة:

عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أتلو على مسامعكم جدول أعمال هذه الجلسة العامة حيث يتضمّن تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 22 ديسمبر 2023 نقطتان أساسيتان وذلك على النحو التالي:

أوّلا، النظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية (2021-2026) عدد 2023/54.

ثانيا، النظر في مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرّخ في 10 جوان 1996 المتعلّق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها عدد 2023/39.

هذا وعملا بأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي يكون التوقيت المحدّد للنقاش العام حول كلّ مشروع قانون على النحو التالي:

- لكلّ كتلة حيّز زمني للتدخل بحساب تسعين ثانية لكل نائب بالكتلة ويترك للكتلة حريّة تقسيم حصتها بين أعضائها.

- لكلّ نائب من غير المنتمين الحق في ثلاث دقائق ويمكن لنائب غير منتم التخلّي عن كلمته لفائدة نائب آخر غير مُنتم بإضافة دقيقة فقط للتدخّل.

وقبل أن نشرع في أعمالنا وعملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي الرجاء من الأعضاء الرّاغبين في التدخّل في النّقاش العام التفضّل بتسجيل أسمائهم في مفتتح هذه الجلسة العامة بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئيس الجلسة مباشرة بالنسبة إلى الأعضاء غير المنتمين وعن طريق رئيس كلّ كتلة بالنسبة إلى الأعضاء المنتمين إلى كتل حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

عرض ومناقشة مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية (2021 – 2026)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وننتقل الآن إلى النقطة الأولى في جدول أعمالنا اليوم وهي النظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية (2021-2026)، عدد 2023/54:

أجدّد الترحيب بالسيد علي المرابط وزير الصحة وكافة الإطارات العليا المرافقة له.

كما أتوّجه إلى كافة أعضاء لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول لإعداد التقرير حول مشروع هذا القانون الأساسي الذي طلب فيه استعجال النظر.

ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإنّ ترتيبات النظر في مشروع هذا القانون الأساسي تتمثّل فيما يلي:

1) تلاوة تقرير اللجنة،

2) النقاش العام،

3) ردود السيد وزير الصحة،

4) التصويت بأغلبيّة الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي.

5) المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة للقوانين الأساسية أي الأغلبيّة المطلقة للأعضاء (81 عضوا).

هذا وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإنّ الكلمة تُعطى إلى ممثّل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنيّة وكلّما طلبوها.

وفيما يتعلّق ببروتوكول الاتفاق المعروض تجدر الإشارة إلى أنّ تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليه وفقا لما نصّت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي حيث لا يُمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور ولا يُمكن قبول التعديلات بشأنها وفقا لما نصّت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

نحيل الكلمة إلى لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة لكي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون.

المصدح للجنة.

السيد نبيه ثابت، رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

شكرا سيدي الرئيس،

أنا بدوري أرحب بالسيد وزير الصحة وبكافة الوفد المرافق له،

نظرت لجنة الصحة يوم الخميس الفارط في مشروع القانون المتعلق باتفاق مع دولة الصين الشعبية وأحيل الكلمة للسيد المقرر لتلاوة التقرير.

السيد رؤوف الفقيري، المقرر

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير جميعا،

صباح الخير السيد الوزير ونرحب أيضا بالطاقم المرافق لكم.

تقرير لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية (2021-2026) (عدد 2023/54)

I. التقديم:

يندرج إمضاء بروتوكول الاتفاق المشار إليه في إطار تدعيم علاقات الصداقة القائمة بين الجمهورية التونسية وجمهورية الصين الشعبية لا سيما في مجال التعاون بين البلدين في الميدان الصحي الذي يعود إلى سنة 1973 أي منذ خمسين سنة، حيث يقع إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية كل سنة في الاختصاصات التي تطلبها وزارة الصحة التونسية على غرار طب القلب والشرايين وطب النساء والتوليد والجراحة والوخز بالإبر.

ويتضمن نص البروتوكول أهم الأحكام التالية:

*ترسل حكومة الصين الشعبية أربعة فرق طبية إلى الجمهورية التونسية تتكون من 38 فردا منهم أساتذة مكلفين بالتدريس والعلاج ومن أطباء رؤساء وأطباء علاج في مختلف الاختصاصات موزعين كما يلي:

-فريق يضم 11 فردا بالمستشفى الجهوي بجندوبة.

-فريق يضم 12 فردا بالمستشفى الجهوي بسيدي بوزيد.

-فريق يضم 07 أفراد بالمستشفى الجهوي بقفصة.

-فريق يضم 08 أفراد بمستشفى المنجي سليم بالمرسى في اختصاص الوخز بالإبر ويمتد هذا البرنامج التدريبي على مدى سنتين.

• يعود التعاون الطبي التونسي الصيني إلى سنة 1973، وقد تم بتاريخ 8 أوت 2023 الاحتفال بالذكرى الخمسين لإيفاد أول فريق طبي صيني إلى تونس، وساهم هذا التعاون طوال هذه الفترة في تقديم خدمات طبية إلى المواطنين بالمناطق الداخلية ببلادنا.

• يتم تعيين الفرق الطبية بالمستشفيات الجهوية بجندوبة وسيدي بوزيد وقفصة وبمركز التكوين في الوخز بالإبر بمستشفى المنجي سليم بالمرسى.

• يهدف إرسال الفرق الطبية إلى تدعيم التعاون الوثيق القائم مع الإطار الطبي التونسي ومواصلة تبادل التجارب والخبرات في هذا الميدان بين البلدين.

• يتولى الفريق المقيم بتونس وبالتعاون مع كلية الطب القيام بالتدريس النظري والتطبيقي للوخز بالإبر والمساهمة في تكوين مختصين تونسيين في هذا المجال.

• يمنح الطرف الصيني، في شكل هبة، الأدوية وأدوات الوخز بالإبر التي تحتاجها الفرق الطبية الصينية.

• يوفر الطرف التونسي للفرق الطبية بطاقات الإقامة الوقتية في الآجال ويقدم لهم التسهيلات الضرورية للقيام بمهامهم ويؤمن حمايتهم طبقا للقانون التونسي الجاري به العمل.

• يمنح الطرف التونسي إعفاءات جمركية وجبائية عند توريد الأدوية وأدوات الوخز بالإبر.

• يتمتع أفراد الفريق الطبي الصيني بالإعفاء من المعاليم والأداءات الجبائية عند توريد سيارة والحاجيات الضرورية الأولية المخصصة للاستعمال الجماعي لكل فريق خلال مدة إقامتهم بالبلاد التونسية.

• كما قامت جمهورية الصين الشعبية بالتعهد ببناء المستشفى الجامعي الجديد بصفاقس.

• وتعهدت أخيرا بتمويل بناء مركز معالجة الأمراض السرطانية بقابس وتمت في هذا الإطار زيارة فريق صيني مختص لإعداد دراسة جدوى المشروع وذلك في الفترة من 22 أوت إلى 13 سبتمبر 2023.

II. أعمال اللجنة:

تعهدت اللجنة بهذا المشروع بموجب الإحالة الواردة عليها من مكتب المجلس بتاريخ 09 ديسمبر 2023، حيث عقدت جلسة يوم الخميس 21 ديسمبر 2023 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الصحة بخصوصه، وفي مستهل الجلسة تولّت المديرة العامة للتعاون الدولي بالوزارة تقديم الاتفاقية ووضعها في إطارها، موضحة أنها تتعلق بإرسال فرق طبية صينية إلى تونس سيتم بمقتضاها توزيع بعض الأطباء الصينيين على عدد من المستشفيات الجهوية بكل من ولايات جندوبة وسيدي بوزيد وقفصة، وبمركز التكوين المختص في طب الوخز بالإبر بمستشفى المنجي سليم بالمرسى الذي ساهمت جمهورية الصين في تأسيسه سنة 1994 وهو أول مركز للعلاج بالوخز بالإبر في العالم العربي.

كما أكدت أنه المركز الطبي الوحيد في افريقيا الذي يقدم التشخيص والعلاج السريري وتدريس هذا الاختصاص، حيث يتولى الأطباء الصينيون تدريب العشرات من الأطباء التونسيين في هذا الاختصاص وهي طريقة فعالة لعلاج بعض الأمراض منها خاصة أمراض الروماتيزم والتخفيف من الآلام، وقد كان لذلك مردود كبير في مجال التقليص من استعمال الدواء وآثاره الجانبية.

وأشارت من جهة أخرى إلى أن التعاون في المجال الصحي بين تونس والصين يعود إلى سنة 1973، حيث مكنت البرامج المنجزة

طيلة السنوات الماضية من تبادل الخبرات ذات الصلة بين البلدين ومن توفير الخدمات الطبية والمتابعة الصحية بالمناطق الداخلية.

كما أفادت أن هذه الاتفاقية تساعد على سدّ بعض الشغورات في اختصاصات حساسة مثل التوليد والتصوير الطبي.

النقاش العام:

في مستهل النقاش دعا أعضاء اللجنة الى ضرورة القيام بتقييم شامل لمدى نجاعة عمل الفرق الطبية الصينية بتونس، خاصة أمام العائق اللغوي الذي يطرح إشكالية جدية في التواصل بين الأطباء الصينيين والإطار الطبي وشبه الطبي التونسي ومع المرضى باعتبار أن التواصل بين المريض والطبيب ركن أساسي في عملية التشخيص.

كما طالب بعض المتدخلين بتوضيح استراتيجية الوزارة فيما يتعلق بالحدّ من هجرة الأطباء والكفاءات التونسية وإيجاد حلول تحدّ من عزوف الإطار الطبي وشبه الطبي عن العمل في المناطق الداخلية، باعتبار أن اللجوء المتواصل إلى مثل هذه الاتفاقيات لا يعتبر حلا لهذه المعضلة متسائلين في ذات السياق عن المعايير المعتمدة في توزيع هذه الفرق حسب الولايات.

من جهة أخرى تساءل أحد المتدخلين هل أن بنود الاتفاق تشمل تبادل الخبرات في مجالات الرعاية الصحية والاهتمام بكبار السن وذوي الإعاقة، خاصة في اختصاص الوخز بالإبر.

وحول تعهد الجانب الصيني ببناء مستشفى جامعي بصفاقس استفسر النواب عن صيغة هذا الالتزام وهل سيكون في شكل هبة ام قرض، وعن مدى تقدّم الاشغال في هذا الصدد، كما تساءلوا عن مدى تقدم دراسة جدوى مشروع بناء مركز معالجة الأمراض السرطانية بقابس.

كما أوصى أعضاء اللجنة بضرورة مراجعة بعض بنود الاتفاقية عند تجديدها خاصة فيما يتعلق بتوقيت عمل الأطباء ونظام العطل المخصص لهم، مقترحين إمكانية أن تشمل الاتفاقية مستقبلا تعزيز التعاون في مجال البحث الطبي والطب التقليدي.

وطالب أعضاء اللجنة بتمكينهم من معطيات واحصائيات دقيقة لتقييم مدى نجاعة هذه التجربة، مع الدعوة إلى عقد جلسة عمل مع اللجنة قبل الامضاء مجددا على البروتوكول بما يدعم التعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

جواب ممثلي الوزارة:

وفي تفاعلهم مع مختلف التساؤلات أكد ممثلو الوزارة انه على مدار 50 سنة من التعاون الثنائي مع جمهورية الصين الشعبية استقبلت بلادنا 1238طبيبًا صينيًا ضمن 28 فريقًا تناوبوا على العمل في بلادنا منذ سنة 1973 دون انقطاع.

كما بيّنوا أنه لا علاقة لهذه الاتفاقية بإشكالية هجرة الأطباء التونسيين، وأن الوزارة منكبّة على إعداد النصوص التشريعية المتعلقة بإصلاح المنظومة الصحية عامة ومن بينها التشريعات الخاصة بتشجيع وتحفيز أطباء الاختصاص للعمل في المناطق الداخلية.

أما بخصوص المسؤولية الطبية للأطباء الصينيين المباشرين فأوضح ممثلو الوزارة أنهم يخضعون في هذا الإطار للقانون التونسي حيث أن المؤسسات التي يعملون بها تتحمل المسؤولية المدنية الناتجة عن أخطائهم، في حين يتحملون شخصيا المسؤولية الجزائية.

وحول التساؤل المتعلق بالمستشفى الجامعي بصفاقس ومركز معالجة الأمراض السرطانية بقابس، فقد اوضحوا ان التمويلات تندرج في إطار هبة من الجانب الصيني تشمل البناء والتجهيزات.

وبخصوص مردودية الفرق الطبية تم التأكيد على نجاعة تدخلاتهم في معاضدة مجهودات الإطار الطبي التونسي وخاصة في اختصاصات طب النساء والتوليد والتصوير الطبي والوخز بالإبر.

قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق ببروتوكول اتفاق بين الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية (2021-2026) وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والجاد.

والكلمة للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي له أربع دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الصحة والطاقم المرافق له،

في البداية نثمن هذه الاتفاقية، لكن في الحقيقة السيد الوزير هذه الاتفاقية تم إمضاؤها سنة 2021 في الوقت الذي كان فيه مجلس النواب منحلا وكان العمل يقوم على مراسيم لذلك أتصور أن هناك قانون يمنع إصدار هذه الاتفاقية بمرسوم خاصة وأنه تم تعطيل الأشقاء الصينين الذين يساعدوننا في تونس وهو فريق يضم عديد الأطباء وتحصلوا على بطاقات الإقامة والإعفاء من الأداءات القمرقية، كان بإمكاننا التسريع في هذا حتى لا نتعرض لتعطيلات في حصولهم على تسهيلات لممارسة عملهم على أحسن وجه، نحن الآن في سنة 2024 بقيت سنتين على انتهاء هذه الاتفاقية وهذه التعطيلات الإدارية ليست جيدة بخصوص الاتفاقيات المقبلة.

نقطة أخرى سيدي الوزير تتعلق بما يسمى الإشهار الطبي اليوم في تونس، في الحقيقة إن طب التجميل اليوم أصبحنا نراه على كامل شبكات التواصل الاجتماعي هو موجود ويدخل لكل البيوت وأصبح يمثل إشهارا مباحا وصريحا لأطباء ولمصحات فكل هذه المؤسسات تروج لما يسمى بالإشهار الطبي في علاقة بالتجميل ونجد اليوم حتى القصر يذهبون للقيام بتدخل تجميلي طبي وفي الحقيقة لم نر تدخل للوزارة حول هذا، وقد تقدمت ببعض الأسئلة في هذا الخصوص بما أن المستوى التشريعي يمنع الإشهار الطبي لكن لا يوجد ترتيب لهذا الوضع اليوم في تونس، لذلك نرجو أن يكون هناك تقدما في هذا المجال ونرجو من الوزارة مكافحة مثل هذه الوضعيات وفي نفس الوقت نريد أن نعرف السيد الوزير هل تم القيام بمحاولة ردع لهذه التجاوزات أم لا؟

نقطة أخرى سيدي الوزير في علاقة بالمستشفيات على مستوى العاصمة، في الحقيقة إن وضعية المستشفيات بالعاصمة لا تختلف كثيرا عن وضعية المستشفيات بالجهات ونجد عديد التشكيات من المواطنين في هذا الخصوص فأبسط شيء هو المصعد في مستشفى الحبيب ثامر يبقى الناس ينتظرون المصعد لساعات لأن الـ "badge" موجود لدى مسؤول فقط ويبقى المريض ينتظر ساعات حتى يأتي هذا المسؤول ويفتح له "l'ascenseur" لكي يصعد للطابق العلوي، هذه تشكيات من مواطنين وقد عاينت هذا ولدي ما يوثق ذلك

وسأمدكم بنسخة من هذا السيد الوزير. نتمنى أن يتحسن وضع الصحة في تونس.

الطب المدرسي أيضا نفس الشيء على مستوى الجهات التونسية نريد "des actions" لإجراء تفقد لوضعية أبنائنا قبل انطلاق السنة الدراسية وكما ذكرت نحن نثمن هذه الاتفاقية ونريد تقديم أبسط تسهيلات وإجراءات في علاقة بدخول الأطباء الأجانب إلى تونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والطاقم المرافق له،

في البداية سأسوق نقطة في إطار هذا المشروع، نحن نثمن التعاون التونسي الصيني خاصة في اختصاص الوخز بالإبر، نحن نعلم اليوم مدى خبرة وكفاءة الأطباء الصينيين وخاصة في هذا الاختصاص ونحن اليوم نتحدث عن خمسين سنة من التعاون ولا يمكن أن نقول عليه سوى أنه تعاون ناجح في إطار تبادل الخبرات بين البلدين خاصة إذا قدم هذا التعاون المنفعة للمرضى التونسيين وأيضا للأطباء التونسيين.

لكننا نعلم اليوم أنه لدينا كفاءات السيد الوزير في طب الاختصاص وفي الاختصاصات شبه الطبية بصدد الهجرة لذلك نريد البحث عن تشريعات في قطاع الصحة التي تضمن وتحفز هؤلاء الكفاءات وهؤلاء الأطباء على عدم السفر والبقاء لخدمة بلادهم وخدمة المرضى التونسيين.

أيضا اليوم عودة إلى مراكز الرعاية الصحية، كنت قد توجهت لسيادتك بسؤال سابقا وقد أجبتمونا على هذا السؤال مشكورين ولكن سنعود مرة أخرى لهذا الموضوع، مراكز الرعاية الصحية، عدة مواطنين في مناطق داخل الجمهورية التونسية غير قادرين على الوصول للمستشفيات لذلك بالنسبة إلى هؤلاء فإن المستوصف يمثل نقطة الأمل وهو الحياة بالنسبة لهم لذلك نرجو العناية بهذه المستوصفات ونود توفير الأدوية والبنية التحتية لها فما الفائدة عندما نذهب اليوم للمستوصف للتداوي ولكني لا أجد الدواء وأبقى أبحث عنه.

وسأعود إلى نقطة الأدوية، منذ أربعة أيام وأنا أبحث عن دواء لقريبي مريض عفاكم وعفانا الله بمرض السرطان، لذلك هناك أدوية اليوم غير موجودة لا في الصيدلية المركزية ولا في الصيدليات العمومية ولا الخاصة لذلك نرجو إيلاء لفتة اليوم لهذا الموضوع لأن مثل هؤلاء المرضى بهذا المرض لا يستطيعون الانتظار، فبإمكاننا أن نصبر على دواء الزكام وعلى مرض المعدة وعلى أدوية العيون ولكن مثل هذه الحالات لا يمكننا أن نصبر على فقدان أدويتهم.

أيضا الأعوان العرضيين اليوم هناك 74 شخصا بمقتضى اتفاقية ممضاة وقد تم انتدابهم من سنة 2010 براتب في الحقيقة لا يضمن لهم الكرامة والعيش الكريم 450 دينار لم تعد كافية للعيش في تونس، هناك وعود قدمت لهم وهنا سأتحدث مثلا على مستشفى القصاب بمنوبة هناك 74 شخصا قدموا وثائقهم وفي انتظار تفعيل عقودهم لا أدري أين وصلت منذ عشر سنوات أو أكثر وهم يعملون براتب يقدر بـ 450 دينار. أريد أن أقول لك السيد الوزير أن 450 دينار لا تضمن لهم العيش الكريم ولا الكرامة ولا يمكنهم أن يعيشوا بهذا المبلغ وأن ينفقوا من هذا المبلغ على عائلاتهم فالرجاء إيلاء لفتة لمثل هؤلاء الأعوان العرضيين وإيجاد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد معز برك الله عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد معز برك الله

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

سعيدين جدا باستقبالك السيد الوزير مرة أخرى أنت والوفد المرافق لكم،

في مرحلة أولى أردنا ذكر بعض الملاحظات بخصوص بعض الأطباء خاصة الأطباء التونسيين وأطباء الاختصاص الذين يتساءلون على الانتدابات، نعلم أن منظومة الانتدابات معطلة نوعا ما حاليا على مستوى الوظيفة العمومية بالرغم من أننا نثمن أي خدمات صحية تقدم للمواطن التونسي كما نثمن أيضا الدور الذي يقوم به الأطباء الصينيين ولكن هذا سينقص من حظوظهم في الانتداب بطبيعة الحال.

السؤال الثاني بالنسبة إلى العلاقة مع الدولة الصينية حول القسط الثاني للمستشفى الصيني خاصة بالنسبة إلى " service cardio et salle de cathé elle est brulée" ربما ستقول لي بأنه تم إحالة الموضوع إلى وزارة الدفاع لكن نجهل عملية التنسيق وحتى عند سؤال الإدارة الجهوية بصفاقس يقولون أن هذه النقطة غير واضحة.

سأمر إلى بعض النقاط المتعلقة بولاية صفاقس:

أولا، طاقة استيعاب الأقسام أمام ما يسمى "la sectorisation" كما نعلم أن صفاقس في "sectorisation" تستقبل مرضى قبلي، مدنين، تطاوين وقابس، ملاحظة نحن لسنا ضد قدوم مرضى من أي جهة معينة ولكن الوزارة قامت بـ "sectorisation" وبالرغم من ذلك فإن عددا كبيرا من أهالي سيدي بوزيد ومن توزر ومن قفصة يردون على ولاية صفاقس وهنا نجد مثلا أن طاقة الاستيعاب بقسم إنعاش الأطفال في مستشفى الهادي شاكر بصفاقس قد تجاوزت طاقة الاحتمال وهناك اليوم نداء استغاثة من الأطباء لإضافة على الأقل سريرين لإنعاش الأطفال، ملاحظة هذا القسم يوجد به ثلاث أطفال من قبلي وحوالي 30% من المرضى من سيدي بوزيد.

مرة أخرى وهذه ملاحظة نحن لسنا ضد استقبال هؤلاء المرضى ولكن العملية تتطلب اليوم دعم لولاية صفاقس وهذا ليس فقط لقسم إنعاش الأطفال ولكن هذا الدعم يهم كل الأقسام تقريبا الموجودين في ولاية صفاقس.

نقطة أخرى تهم مركز الإدمان، هذا المركز يوم 11 ديسمبر 2023 تجاوز مدة خمس سنوات وتم القيام بتمديد مؤقت للاتفاقية مع وزارة أملاك الدولة ونرجو توضيحا من الوزارة في هذا المجال خاصة وأن الاعتمادات التي تقدر بعشرة مليون دينار ليست اعتمادات كبيرة مقارنة بهذا المكسب خاصة أننا نعرف أنه المركز الوحيد حاليا في

تونس الذي من الممكن أن يقع فتحه ونقترح أيضا أن يكون تابعا للـ " groupement" ولا يتبع مستشفى الهادي شاكر نظرا إلى الضغط الكبير على هذا المستشفى خاصة قسم الأمراض النفسية والذي يمكن اعتماده خاصة على مستوى مراكز الصحة الأساسية ونؤكد أن طاقة الاستيعاب هي 70 ونتمنى أن يقع تفعليها ويمكن حتى " le tourisme sanitaire " نعلم حتى على مستوى الأشقاء الليبيين يكون هناك استفادة كبيرة جدا من هذا المجال.

على كل هناك العديد من الإجراءات سنسوقها تباعا طبقا للمجلس الجهوي للصحة وسنفيدكم بها ونتمنى أن نجد إجابات لها وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها أربع دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير الصحة وبالوفد المرافق للسيد وزير الصحة،

بالعودة إلى تاريخ الاتفاق المبرم بين الدولة التونسية والدولة الصينية الشعبية الذي يعود إلى سنة 1973 ندرك أهمية الصحة في سياسات الدولة التونسية والبحث وأنها كانت دائما تبحث عن شراكات مختلفة ذات تجارب مختلفة في المجال الطبي وذات بعد إنساني بالأساس يطمح إلى بناء المجتمع والدولة.

البروتوكول يتضمن أحكاما تشير إلى أن الدولة التونسية تستقبل فرق طبية صينية في عدة مجالات تضبطها الدولة التونسية، كما أن البروتوكول يضمن عديد الحقوق والامتيازات للفرق القادمة إلينا.

كما تستقبل الدولة التونسية الكفاءات الصينية فهل الدولة التونسية لها أن ترسل من جانبها كفاءات تونسية فبعد خمسون سنة من دعم علاقات الصداقة في المجال الصحي بين البلدين ما الذي يمنع من أن ترسل أيضا الدولة التونسية كفاءاتها أيضا للتدريس والتدريب وتبادل التجارب في الصين.

ومن بين الفرق القادمة إلينا فريق يضم 11 فردا بالمستشفى الجهوي بجندوبة وكلما ذكرت جندوبة تذكرنا الطبيب المقيم بدر الدين العلوي رحمه الله الذي توفي في 4 ديسمبر 2020 عندما أراد الصعود بالـ "ascenseur" أريد أن أسأل هنا السيد الوزير هل تم إصلاح الـ "ascenseur" بالمستشفى الجهوي بجندوبة وإن لم يتم إصلاحه ماذا سيكون مصير 11 طبيب صيني؟

ذهاب الأطباء إلى الولايات الداخلية سواء كانوا أطباء شبان أو أطباء اختصاص ليست عقوبة وليست فضلا منهم لأن هناك اتفاق معنوي بينهم وبين الدولة التونسية ولكن ما هو معنوي لدى الطبيب التونسي لا يتم أخذه بعين الاعتبار مع أن الصينيين يعني لهم كثيرا، لذلك حتى لا يكون وجودهم بالمناطق الداخلية أو إرسالهم فضلا نريد إرسالهم للعمل بالمناطق الداخلية كحق.

لذلك ننتظر منكم مشروع قانون يلزم الأطباء الشبان وذوي الاختصاص بالعمل في الولايات الداخلية فالوطن ليس فندقا نغادره حين تسوء خدماته ولا مطعما نذمه حينما لا يروق لنا طعامه فالوطن شرف وعزة وانتماء، لذلك إن لم يكن كل هذا واضح بالنسبة إلى وزارة الصحة في علاقة بالصحة في الولايات الداخلية وغير واضح بالنسبة إلى الأطباء الشبان ولذوي الاختصاص، علينا توضيح هذا بنص قانوني ونحن هنا كمجلس نواب شعب مطالب بالتشريع وبالتدخل في مثل هذه المسائل حتى لا يكون لأي شخص فضلا على المواطن التونسي عندما تكون الصحة حق دستوري وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

تحياتنا للجميع،

هناك موضوع مهم ومؤلم عندما نسمع أن المواطن يتحدث على أننا ننتهج نفس السياسة بالرغم من أننا في مسار إصلاحي والحمد لله.

بخصوص علاقتنا مع كامل احتراماتنا لجمهورية الصين الشعبية ولطاقمها الطبي لكن سيدي الوزير أنا أدعو سيادتك أن تنتقل إلى هذه الولايات الداخلية مثل ولاية سيدي بوزيد وتسأل المواطن عن تقييمه لهذا الطاقم الطبي الصيني ولماذا فقط الولايات الداخلية؟ وهل ستغير وزارة الصحة سياستها تجاه الطبيب التونسي بصفة عامة وتجاه طب الاختصاص؟

سيدي الوزير، أرجو أن تكون لدينا سياسة مغايرة وأدعو سيادتك وأهالي سيدي بوزيد يدعون سيادتك إلى أداء زيارة للمستشفى الجهوي ولا أتحدث عن المستشفيات المحلية وعلى وضعية المستوصفات.

أهالي سيدي بوزيد سيدي الوزير يدعونك إلى زيارة مستشفى سيدي بوزيد فقط، القيام بزيارة فقط، فهم لا يطالبونك لا بآلات ولا بطاقم طبي يدعونك إلى زيارة سيدي بوزيد لتطلع على وضعية المستشفى الجهوي بعينك ولترى قسم تصفية الدم في سيدي بوزيد سيدي الرئيس فقد وصل المرضى إلى الخصام حول من سيكون الأول في عملية التصفية لأن الآلات بهذا القسم هي تقريبا انتهت منذ سنة 2004.

أرجوكم سيدي الوزير، أرجوك أن تزور سيدي بوزيد، نحن لا نريد لا دواء ولا أطباء فقط نطلب منك الاطلاع على الوضع هذا يكفينا، فنحن أصبحنا عالة على مستشفياتنا في الساحل وعلى كل مستشفيات الجمهورية.

سيدي الوزير، أرجوكم مسألة أخرى سامحوني، أهالي سيدي بوزيد يهنئونكم بثورة 17 ديسمبر وسيادة الرئيس ذهب إلى الكويت فهو معذور لكن الحكومة والبرلمان لم يأتيا وإلى حد الآن لم يحتفلوا بـ 17 ديسمبر فسيدي بوزيد تمثل الشرارة الأولى في ثورة 17 ديسمبر فأين الحكومة والبرلمان من هذا؟ أهالي سيدي بوزيد يدعونكم للمجيء إليهم لمشاركتهم حتى في الحزن إلى أن يتم تصحيح هذه الثورة وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بثينة الغانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي لها دقيقتان.

السيدة بثينة الغانمي

هناك خطأ في التوقيت سيدي الرئيس لدي سبع دقائق وليست دقيقتان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن سبع دقائق للنائبة المحترمة السيدة بثينة الغانمي.

بالله من فضلكم سجلوا لي الرقم بالضبط، في المرة الأولى تم تسجيل دقيقتان ثم وقع إصلاحه بطلب من النائبة المحترمة والآن أصبح اثنتى عشر دقيقة، فلتتفضل لها اثنتى عشر دقيقة.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا سيدي الرئيس،

باسمي وباسم الزملاء في كتلة الخط الوطني السيادي نرحب بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

صباحكم معطر،

صباحكم صمود ببأس ما في فلسطين من مقاومة،

تحية لأولئك الذين عجز اليأس وكل أشكال الفناء عن زحزحتهم عما تجذر فيهم من قناعات ومازالوا يبذلون الدماء والشهداء والتضحيات وما زلنا عاجزين عن تجريم التطبيع في دولة المواقف العابرة للقارات.

في البداية سيدي الوزير، يهمنا جميعا أن نتوجه باسم كتلة الخط الوطني السيادي بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى جمهورية الصين الشعبية شعبا وقيادة على انفتاحهم اللامشروط على بلادنا ونأمل في المستقبل أن تقوم الدولة التونسية بمزيد التنسيق من أجل تكثيف التعاون مع جمهورية الصين الشعبية في كل المجالات وعلى رأسها تلك المجالات المرتبطة بتفكيك شعارات السيادة الوطنية إلى مهام عملية مثل السيادة المائية، الغذائية، الطاقية، المالية النقدية وغيرها.

كما نأمل تجذير مفهوم الصحة الشعبية استلهاما مما قامت به جمهورية الصين الشعبية منذ سنة 1949.

سيدي الوزير، شكرنا لأصدقائنا الذين لا يبخلون على تونس بطاقاتهم وكفاءاتهم إلا أن لتونس أيضا علو كعب في مجال الصحة ولكن للأسف في دولة الأطباء والمهندسين توخت الوزارات المتعاقبة نفس السياسات المعادية لتطلعات أوسع لفئاتنا الشعبية في سيادة طبية ودوائية وصحة شعبية.

أولا سيدي الوزير، على مستوى البنية التحتية وللأسف نقولها بمرارة فإن البنية التحتية في تونس هي بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة فرغم أن الأرقام المتطورة في تسارع وعلى سبيل المثال تطور عدد الأسرة في تونس من 15574 سريرا سنة 1994 إلى 21356 سنة 2018 وتطور العدد بنسق محترم وصلنا به إلى عدد 1,8 تقريبا سريرا لكل ألف ساكن وهذا جيد وبالتوازي ارتفع أيضا عدد مراكز الصحة الأساسية المستغلة من 1730 مركزا سنة 1994 إلى 2150 مركزا سنة 2018 موزعة على 203 دائرة صحية وعلى 264 معتمدية وطبعا هذا العدد ارتفع إلى 2196 سنة 2019.

وبخصوص المصحات الخاصة يبلغ عددها 109 مصحة خاصة و7602 عدد الأسرة بالمصحات الخاصة.

ولكن أمام كل هذا هل أن هذه الأرقام تعكس حقيقة الوضع الصحي المهترئ بل الكارثي سيدي الوزير لقطاع حيوي وسيادي فكل هذه الأسرة وكل هذه المراكز الصحية والاستشفائية لا تفي بالحاجة بل تستطيع تقديم الحد الأدنى من خدمات الصحة الأساسية هذا على مستوى البنية التحتية.

ثانيا، على مستوى الأدوية سيدي الوزير، فلم يكن اهتراء البنية التحتية كافيا لآلام التونسيين بل أضيفت إلى ذلك وأضافت الوزرات المتعاقبة وجعا إضافيا يتمثل في غياب الأدوية وأزمة الدواء في تونس تصبح يوما بعد يوم مزمنة وملازمة للأزمة الهيكلية التي يعيشها قطاع الصحة ووفق جمعية الصيادلة فإن ما يناهز أو ما يفوق تقريبا 690 دواء اختفى من السوق التونسية ومن الصيدلية المركزية التي أرهقت وأثقلت بديون متزايدة وعجزت عن تسديد مستحقات الشركات المتعامل معها وهو ما ألقى بظلاله على الأدوية. وهنا سيدي الوزير أطالب بمحاسبة كل من تسبب في الوصول إلى هذه الحالة خاصة وأن فقدان الأدوية مس الأمراض المزمنة عفاكم الله ومثّل خطرا على الصحة العامة بل وتجاوزنا ذلك إلى وفاة عديد التونسيين والتونسيات بسبب غياب الأدوية وهذه الحالات عايشها الشعب التونسي في كل تراب الجمهورية، خصوصا أولئك الذين لا يمتلكون ثمن الدواء أي الفئات الهشة التي لا تمتلك ثمن الأدوية تعتبر أكبر متضرر من غياب هذه الأدوية وأيضا أولئك الذين لا يمتلكون العلاقات والوساطات وأصبح يتحصل العديد من المرضى على الأدوية بالمحاباة وغيرها من السلوكيات المشينة لذلك وجب طبعا توجيه تهم الشروع في القتل سيدي الوزير والقتل العمد لكل من تسبب في فقدان عشرات الأرواح إن لم تكن المئات.

بالنسبة إلى مستوى الموارد البشرية سيدي الوزير فإن الطبيب الداخلي في تونس يتقاضى حوالي 365 أورو شهريا وهذا أقل من معدل الرواتب وبالكاد يكفي لموازنة العيش بكرامة.

الأطباء الذين أنفقت عليهم المجموعة الوطنية مئات مليارات الدينارات من أجل تكوينهم وتأهيلهم يعانون من إرهاب وزارة الصحة، الناجحون بتميز في البكالوريا ثم المواظبون على الدراسة في مجال يحرمهم من أبسط إمكانيات الترفيه سواء لانغماسهم في التحصيل العلمي تتم إهانتهم بأجور لا تتجاوز كونها منحة فقر وتتم إهانتهم من قبل عدد متسلط من الإداريين الفاسدين وتتم إهانتهم أيضا من بعض ناقصي الوعي من المواطنين الذين لا يجدون في مؤسسات وزارة الصحة ما يلبي احتياجاتهم الصحية وتقريبا هناك 200 طبيب تعرضوا للعنف الجسدي على الأقل مرة واحدة سنويا بالإضافة للعنف الرمزي والمعنوي واللفظي الذي يكاد يكون خبزهم اليومي.

سيدي الوزير، من الجيد التعاون مع أصدقائنا في الصين الشعبية في المجال الصحي ولكن أبنائنا يتعرضون لمحاولات حثيثة للتهجير القصري من بلادهم ليس هذا فحسب وإنما هناك إحصائيات للمنظمة التونسية للأطباء الشبان الذين يؤكدون مغادرة 80% من الأطباء سنويا طبعا وحديثي التخرج في تونس هؤلاء الذين يتوجهون إلى الخارج.

سيدي الوزير، ثروة بشرية مهدورة في مستوى الأطباء تستثمرها الدول الناهبة لثرواتنا وخيراتنا وثروات الشعوب المفقرة عامة، أظهرت دراسة شملت عينة من 393 طبيب أن 70% من الأطباء

هاجروا نتيجة ظروف العمل السيئة وأن 50% منهم مستعدون للعودة إلى تونس في حال تحسنت ظروف التأجير والقوانين المنظمة لممارسة المهنة. وتجاوزت هجرة الأطباء لتشمل أيضا الأطر شبه الطبية بينما مستشفياتنا في أمس الحاجة لكل أبناء تونس في كل الاختصاصات وفي كل المستويات.

سيدي الوزير، هل فكرتم في حلول لاستعادة أبنائنا المهاجرين من كوادر طبية وشبه طبية؟ هل لديكم خطة وطنية لتثمين الموارد الطبية وشبه الطبية؟ هل لديكم خطة وطنية لمراجعة توزيع المؤسسات الصحية والمستشفيات الجامعية على كل أرض تونس المقدسة؟ هل لديكم تصور للتصنيع الطبي والدوائي في عالم متقلب؟ هل لديكم استشراف لتطور عدد المسنين وما يلازمهم من أمراض في تونس مقابل تراجع عدد أطباء هذه الفئة التي هي في الواقع في حاجة ماسة للرعاية الصحية الخاصة والاهتمام والإحاطة الكبيرة بهم؟

الآن على مستوى جهوي سيدي الوزير، فإن جهة باجة تشكو من منظومة صحية مهترئة على جميع الأصعدة البنية التحتية المتردية، المستشفى الجهوي الذي يفتقر لبعض المعدات والتجهيزات يفتقر أيضا لطب الاختصاص فلا يوجد لدينا في باجة طبيب الكلى، لا وجود أيضا لأطباء الإنعاش، يفتقرون إلى "SAMU"، فلو زرتم هذا المستشفى فستستغربون كيف تسير الأمور بتلك الطريقة فهناك تضحيات كبرى بالرغم من أن هناك إرادة نحو تحسين الوضع الصحي ورغم وجود إرادة نحو بعث قسم لطب القلب وإرادة نحو بعث قسم القسطرة إلا أن التجهيزات لا ترتقي إلى مستوى الأطباء الجامعيين الذين يريدون فعلا العمل بالجهات الداخلية عامة وبجهة باجة بالخصوص. أيضا إلى ما آل إليه وضع المصعدان الكهربائيان إلى حد الآن لم تبدأ الأشغال لإرسائهما.

أريد أن أتحدث أيضا سيدي الوزير عن وضعية مساعدي الممرضين الذين لم يتم إلى حد الآن إيجاد حل لوضعيتهم وهم الآن قد تجاوزوا السن القانونية في العمل. شكرا على الإصغاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد ماهر الكتاري

صباح الخير ومرحبا بكم جميعا،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

سأبدأ بالقانون عدد 54 لسنة 2023، كلما يرد علينا قانون أساسيّ مماثل بطريقة سريعة بين قوسين نتساءل لماذا؟ خاصة وأن هذا القانون الأساسي البروتوكول موقع منذ 28 أفريل 2022 إذن كان يمكننا تمريره في أشهر ماي وجوان وجويلية لا نعرف لما نسرع وراء الحدث؟

هذا القانون بين تونس وجمهورية الصين الشعبية لا يمكننا أن لا نصادق عليه ربما هناك بعض الاحترازات التي أعتبرها شخصيا شكلية فإشكالي دائما مع هذا المجلس التشريعي أن السلطة التنفيذية تضعنا دائما أمام الأمر الواقع وفي يوم من الأيام سيحدث انشقاقا بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

تعلمنا أن في 31 ديسمبر ينتهي وإما أن تمضي أو تقف البلاد وهذا غير معقول، فمن غير المعقول أن تضعنا أمام الأمر الواقع وليس فقط وزارتكم السيد الوزير بل عدة وزارات قامت بنفس الشيء طلبت منا إما أن نوافق أو تقف البلاد وهذا غير معقول. هذا ليس أمرا صحيا بما أن سيادتكم وزير الصحة.

أقولها وأكررها يوما ما ستأتي السلطة التنفيذية وتطلب منا الإمضاء أو تتوقف البلاد ولكننا لن نمضي ولتتوقف البلاد لكي يتحمل كل طرف مسؤوليته، لن نبقى هكذا إلى الأبد " on ne va pas rester ici indéfiniment".

مسألة أخرى، أردت أن أعرف هل لديك فكرة أو معلومات حول التغييرات الحاصلة في "CNSS" و"CNRPS" و"CNAM" بما أن جميعهم لديهم تأثير مباشر على المستشفيات التابعة لك ونعرف أن "CNAM" قامت مؤخرا وذكرتم لنا في المرة السابق أن هذه المؤسسة قامت بدفع جميع الأموال المتخلدة بذمة المستشفيات وأريد أن أقول للنواب أنهم لم يدفعوا للمستشفيات بل فقط دفعوا لهم ما تخلد بالنسبة الى سنة 2020 و2021، أما بالنسبة الى سنتي 2022 و2023 لم تتلق المستشفيات مليما ونتساءل ما بها المستشفيات؟ والمستشفيات ليست بها أموال لأن "CNAM" لا تدفع والـ " CNAM" لا تدفع لأن "CNSS" و"CNRPS" لا تقدم لها أموالها و"CNSS" و"CNRPS" و"CNAM" ليسوا من مشمولات وزارة الصحة بل من مشمولات وزارة أخرى، إذن كل هذه إشكاليات إدارية لا أعرف مآلها.

بصورة برقية، المستوصفات لماذا تعمل إلى غاية منتصف النهار ففي العهد السابق كانت تعمل إلى آخر المساء وفي الليل وهذا كان يساعد حالات الطوارئ في المستشفيات فلا معنى أن يغلق المستوصف في منتصف النهار.

أردت كذلك أن أذكرك السيد الوزير أنك وزير صحة وبالنسبة لي وعذرا على الكلمة وزير العلاج وليس وزير صحة لأنني لا أرى " aucune prévention des maladies" فنحن لا نعمل على الوقاية ويمكن أنني لم ألاحظها بتاتا وهذا مهم للغاية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية نترحم على أحد الممرضين بالمستشفى الجامعي بولاية قابس وافته المنية هذا الصباح وهو ممرض يسمى محمد نومة. تعازينا الحارة لوزارة الصحة ولأهله.

في البداية نثمّن مثل هذه الاتفاقيات خاصة أمام ما نشهده من عزوف خاصة لأطباء الاختصاص في المناطق الداخلية وهجرة للأطباء التونسيين للخارج نتيجة الإمكانيات الضعيفة في المستشفيات الداخلية لأن الطبيب حينما تمنحه الإمكانيات اللوجستية الضعيفة يخاف حتى من الأخطاء الطبية فيفضل الهجرة أو التوجه للقطاع الخاص على أن يعالج مريضا بإمكانيات محدودة جدا بالمستشفيات هذا هو الواقع.

وهناك أطباء وطنيين ومن هنا أريد أن أحيي الأطباء والإطارات الطبية وشبه الطبية بالمستشفى الجامعي بولاية قابس صراحة هم

وطنيون حقيقة عندما نرى الإمكانيات التي يعملون بها لا يمكننا التعبير عن الوضع الكارثي بولاية قابس لكن السيد الوزير نتمنى لو تتدخل في استئناف الأشغال فقد انعقد اجتماعان في المجلس الجهوي لإرجاع الضمان البنكي لكن هناك لوبي صحي لا يريد استئناف الأشغال بولاية قابس. عادت الاعتمادات فقط تنعقد جلسة صغيرة وتستأنف من الغد لكن لا يوجد هناك إرادة حقيقية.

سيدي الوزير، نتمنى لو تتدخل سيادتك لحلحلة المشروع فالضمان البنكي عاد والتجهيز جاهزة و"SOMATRA" جاهزة لكن إلى حد الآن لا نعرف لما لم تستأنف الأشغال بالرغم من الأوامر الرئاسية والمجالس الوزارية في حلحلة المشاريع المعطلة لكن لدينا مشكل على المستوى الجهوي في ولاية قابس في أغلب المسؤولين ومنها الصحة.

صراحة لابد من تدخل السيد وزير الصحة ونستمع إلى المواطنين ولا نستمع إلى المنظورين ولا ممثل عن الوزارة بل نستمع مباشرة إلى المواطنين والأطباء والإطارات الطبية وشبه الطبية فهم يواجهون مشاكل حقيقية، المواطنون يبكون في المستشفى الجامعي بولاية قابس وإلى حد الآن لا نعرف إن كان جامعي أو جهوي.

هناك طبيبة تمنع العيادة بالنسبة الى وزارة الصحة لأنها طلبت الاستقالة لكن في المقابل تدعو المرضى إلى الكشف في العيادة الخارجية الخاصة آخر النهار وهذه الطبيبة معروفة ولا أعرف إن وصلتك المعلومة السيد الوزير أم لا.

يعني طبيبة في مرض السكري تقول أنها قدمت استقالتها وتقول إن أردتم العيادة الخاصة يمكنكم المجيء مساء، هذا هو الوضع ويتطلب تشريعات وقوانين ردعية.

في هذه الفترة نحن بحاجة إلى الأطباء الوطنيين لأن الصحة هي أحد أعمدة بناء الدولة ولابد من تشريع القوانين والتسخير اللازم.

آلة سكانار ولا حول ولا قوة الا بالله لا تعمل إلا بوجود طبيب مختص، تعمل ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، يعني يجب أن يتعرض لحادث في تلك الأيام فحسب ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد حسن جربوعي

صباح الخير،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

تحية للشعب الفلسطيني والعز للشهداء والعار للحكماء العرب،

نهنئ كل من فاز بانتخابات المجالس المحلية من الدور الأول وبالتوفيق لبقية المترشحين بالدور الثاني ونتمنى أن تكون تونس أفضل غدا باستكمال الغرفتين.

بالنسبة الى الصحة، نثمن هذه الاتفاقية ونتمنى أن يتم تعميمها على أغلب المناطق الداخلية لأننا سنتحدث بصراحة لا يمكن للأطباء العمل في المناطق الداخلية في ظل الظروف الموجودة. كل عمل موجود في تونس أصبح تجاريا، لا نتحدث عن المبادئ بل يعمل لكي يجني المال ويحقق نسبة كبيرة من المرضى.

المناطق الداخلية وضعيتها متعبة سأقدم لك مثالا السيد الوزير وأتمنى زيارة لمستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس، مستشفى شيّد على 200 ألف ساكن تقريبا أو 250 ألف ساكن اليوم هناك ما يقارب مليون ساكن ونصف إلى جانب الولايات المجاورة التي تأتي لتلقي العلاج في وضعيات كارثية.

نعرف وضعية المالية العمومية ونعرف أننا لا نملك تجهيزات ونعرف قيمة الميزانية الموجودة الآن لكن لدينا مطلب بسيط فعندما يذهب المواطن لتلقي العلاج نتحدث عن النظافة فأروقة المستشفيات وضعيتها كارثية فهناك من يأتي من قابس وسيدي بوزيد وقفصة لتلقي العلاج بصفاقس وهذا موجود بالنسبة الى مستشفى صفاقس الذي يجمع جميع الولايات يعني تجد مواطنين قابعين بالأروقة طيلة خمسة وستة أيام حقيقة وضعيات كارثية.

الزيارات المعلنة وأنا ضد القيام بزيارة معلنة من قبل الوزير فلتقم بزيارة فجئية وستلاحظ بعينك الوضعية الموجودة، لن نتحدث عن الشتم، فالمواطن عندما يذهب إلى المستشفى فهذا يعني أن وضعيته صعبة جدا.

المسألة الثانية السيد الوزير، تتعلق بالدائرة الصحية بمعتمدية منزل شاكر ومعتمدية عقارب التي بقيت حجرة عثرة بالمنطقة، متى سنرى لعقارب مجمعا صحيا بمفرده ومنزل شاكر مجمعا صحيا لوحده؟ يعني هذه بجرة قلم لا تنتظر تشاريع ولا قوانين، الرجاء من سيادتك السيد الوزير النظر في هذا الموضوع وحل المشكلة الموجودة.

مسألة موالية متعلقة بالإطار الصحي الموجود بمنزل شاكر، سأقدم لك دراسة موجودة بحكم المساحة الجغرافية عندما يتنقل طبيب من مركز منزل شاكر للذهاب إلى مستوصف في بوجربوع أو الأعشاش يستغرق الطريق 50 كلم على متن سيارة "Partner" كيف سيعالج وبأي نفسية يقطع من صفاقس 50 كلم ويتنقل من منزل شاكر إلى المستوصف 50 يعني 100 كلم وذهابا وإيابا 250 كلم كيف سيصل؟

تحدثت مع أطباء يقولون أنهم يذهبون في المرة الأولى وفي ظلّ الوضعية الكارثية ودرجات الحرارة المرتفعة لا يمكنهم معالجة المرضى، الرجاء النظر في هذه المسألة.

البنية التحتية، عاينت مستوصف لن نتحدث عن الأدوية المفقودة أو التجهيزات، عندما تهطل الأمطار من يبقى في الشارع أفضل له من البقاء داخل المستوصف يعني وضعيات أخرى. مستوصف موجود في بوثدي منذ سنة 2017 الدراسة تمت وينتظرون المقاول لمزاولة العمل وإلى الآن لم يتم شيئا.

زرت المستشفى في الأعشاش عندما يذهب المريض لتلقي العلاج تتدهور حالته أكثر، أحدثك السيد الوزير حقيقة عن معاناة كبيرة موجودة في المناطق الداخلية.

اتصلت بالإدارة الجهوية تقول أنها لا تملك إمكانيات لكن هذه المشاريع لا تتطلب أمورا كبيرة على الأقل ترميم البنية التحتية الموجودة لن نتحدث عن الأدوية أو عن مستوصف لا يفتح أبوابه مدة ثلاثة أيام دون رقيب. الرجاء النظر في هذه المواضيع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيد الرئيس،

في البداية تحية للمقاومة الصامدة بغزة وفي كل شبر من أراضي فلسطين المحتلة،

مرحبا بالسيد وزير الصحة وكل الوفد المرافق،

نلتقي اليوم في علاقة بالموافقة على بروتوكول اتفاق بين الحكومة التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية بين 2021 و2026.

نرحب في البداية بكل عمل من شأنه توفير الخدمات الصحية بأنواعها خاصة بالمناطق الداخلية في ظل عجز وهنا كلمة "عجز" لا تعني المعنى المعتاد بالكلمة بل إن صح التعبير تعاجز نتيجة عدة عوامل خاصة منها التشريعية في علاقة بتوجه كفاءاتنا التونسية وخريجي جامعاتنا التونسية إلى هذه المناطق.

ختاما، سيدي الوزير سأعرج على القافلة الصحية متعددة الاختصاصات التي أقيمت بالمستشفى المحلي بجهة بني خداش وبتنظيم يوم الخميس الفارط من ابن الجهة وسأذكر اسمه الدكتور عبد الله المحضاوي ومجموعة من خيرة كفاءاتنا التونسية وهذا تم بالتنسيق بينكم على مستوى مركزي كوزارة وعلى مستوى جهوي.

تحية للجميع على هذه البادرة التي كان لها أثر كبير لدى أهالي الجهة. صحيح توفير أطباء الاختصاص بهذه المناطق واجب وحق على الدولة التونسية توفيره في ظل المساواة بين الجهات ولكن نعرف الوضعية التي تمر بها بلادنا وهذا القطاع بصفة خاصة.

في هذا الإطار تأتي هذه البادرة لتحل ولو مؤقتا بعض المشاكل في انتظار وهو الأهم تدخل الوزارة عن طريق بعض التشريعات التي طال انتظارها لا أقول إلزام أطباء الاختصاص التونسيين بل هو رد جميل أو اعتراف للدولة التونسية التي أنفقت الكثير على هؤلاء سابقا.

وحتى لا نحمّل هؤلاء أكثر من طاقاتهم أقصد أطباء الاختصاص ما على الدولة والوزارة واجب القيام به هو توفير البنية التحتية بمختلف أنواعها وتشجيع هؤلاء على العمل بهذه المناطق.

ختاما، سيدي الوزير مرة أخرى لفتة إلى المستوصفات مرجع النظر دائرة بني خداش التي تشكو نقصا كبيرا بل أصبحت تقريبا شبه مغلقة على مستوى توفير العيادات نتيجة النقص الكبير للأطباء وأيضا نقص الأدوية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومساعديه، وتحية للقطاع الطبي عامة،

تحية لكل من ترشح للانتخابات المحلية ومبروك للفائزين، وهنيئا للشعب التونسي بنجاح هذه الانتخابات في دورها الأول.

تحية إلى الشعب الفلسطيني الصامد ومقاومته الباسلة، وشكرا لوزارتكم التي تعالج البعض من الجرحى الفلسطينيين فوق أرض تونس،

تحية الى الشعب الصيني الصديق على دعمه للقطاع الصحي من خلال الأطباء ومستشفى صفاقس ومستشفى الأمراض المستعصية مستقبلا بقابس وعديد المستشفيات الأخرى التي ساهم فيها.

هذا البروتوكول ليس موضوع خلاف فسنصوت عليه وبنسبة عالية بطبيعة الحال لكن على هامش البروتوكول سيدي الوزير نحن نصدر أطباء ونستورد أطباء، هذه مشكلتنا بينما القطاع الطبي هو قطاع استراتيجي يجب أن تتحكم فيه الدولة، عندما ألقي نظرة على كوربا والصين وعديد الدول عندما تقوم بإرسال طبيب وكأننا سنصدّر لها طائرة من أعلي طراز يجب أن تكون للدولة بصمة فيها وفيها بروتوكول لا أن يحمل حقيبته ويتوجه إلى الخارج بعد أن يدفع عليه الشعب التونسي مليارات في دراسته.

فلابد من تدقيق العقد بين الطلبة والأطباء والدولة. هذا الموضوع لا نقاش فيه لأنكم أطباء وتعرفون هذا الشيء أكثر مني، عند معالجة الطبيب لمريض يعاني الحرارة ينزل له الحرارة لكن لابد من أن يعرف السبب والسبب وراء هجرة الأطباء هو تدني الأجور وإذا لم نكن صادقين كشعب تونسي وإذا بقيت أجور الأطباء على هذا النحو فلن يبقى أحد هنا فلابد من مراجعة سلّم الأجور بالقطاع الطبي لكي يبقى الطبيب إلى جانب تحسين ظروف العمل داخل المستشفيات.

نقطة موالية، الصين من سنة 1949 لسنة 1973 أي في 24 سنة أصبحت تصدر الأطباء وتقوم الدولة بذلك، بلادي أخذت الاستقلال سنة 1956 وبعد 68 سنة ما زلنا نورد الأطباء، فهذا سؤال يطرح ولابد أن نناقش هذا الموضوع بعمق كمجتمع، كبرلمان وكوزارة ونجد حلولا تصلح ببلادنا.

نقطة موالية، نقول شكرا للصين على إرسالها للأطباء فما رأيكم لو تستقبلون طلبة وتقومون بتدريسهم بدوركم بناء الحكمة الصينية "لا تعطيني سمكة بل علمني كيف أصطادها"، فكل سنة تقدم لي 50 طبيب اختصاص يدرس لغة هنا مدة سنة ثم يذهب إلى الدراسة هناك ويأتيني مختصا ملتزما.

من ناحية أخرى الصين تساعدنا، أقول لشركائنا التقليديين في الغرب أنتم أخذتم أبنائنا هذا في الشرق يساعدهم وأنتم تنجزون مؤسسات لقنص الأطباء والمهندسين، يا شركائنا الغربيين إذا رغبتم علاقة طيبة واقتصاد وجيرة طيبة، ساعدونا، ها أننا في هذا المشكل الطبي الآن، ساعدونا بمنع أبنائنا الجدد من التحول لأرضكم، ساعدونا بمنح الامتيازات لمن يرغب في العودة مثلهم مثل العامل العادي الذي تمنحه امتيازا عند العودة للوطن والطبيب الذي يرغب في العودة إلى بلاده تمنحوه "prime d'installation" في تونس باعتبارها دولة صديقة. لا أن أكونه وأصرف عليه من قوتي وقوت أبنائي وأنت كدولة تقوم بقنص أطبائنا وكفاءاتنا.

أخيرا، دائما أبدأ بما هو إنساني ووطني مدينتي جرجيس، يحتاج المستشفى الجهوي بالجهة إلى صيانة كبرى سيدي الوزير ولا شك وإطاراتكم على بينة من ذلك، كذلك لدينا مستشفى نهاري أمواله جاهزة وكل شيء جاهز فيه وبودي أن أعلم لأبشر أهلي متى تنطلق الأشغال بهذا المستشفى النهاري بجرجيس.

وفقكم الله لما فيه خير لتونس والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا الرئيس،

أولا أردت أن أقدم التهاني لكل الفائزين في الانتخابات بالجهات والأقاليم كذلك حظا أوفر لمن بقي للدور الثاني أو من لم يفز.

السيد الوزير، الواقع الصحي لا محالة نحن سنصادق اليوم على اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الصين الشعبية التي سنصوت عليها إن شاء الله ونثمن هذه الاتفاقية بحكم آثارها على المرضى التونسيين، لكن السيد الوزير أردت أن أتساءل عن اتفاقية محدثة بين كلية الطب بسوسة والصين في مجال البحث العلمي أردنا أن نعرف أين وصلت وهو مشروع كبير في المجال العلمي نريد أن نعرف مآله؟

المسألة الثانية السيد الوزير الحقيقة المواطن اليوم لكي يقوم بسكانار يبقى ينتظر سنة وسنتين وأنتم تعرفون السيد الوزير الضغط المسلط على ولاية سوسة خاصة مستشفى فرحات حشاد وكذلك مستشفى سهلول وهي مستشفيات جامعية.

لا يجد المرضى أماكن شاغرة بالمستشفيات وأخيرا هناك مواطن لم يجد مكانا في سوسة فتوجه إلى القيروان. اليوم السيد الوزير نطلب إحداث أقساما استعجالية على مستوى جهة سوسة في الأماكن القريبة لمدينة سوسة على الأقل لكي تقلص الضغط على المستشفيات الموجودة وسط ولاية سوسة وهو مستشفى سهلول ومستشفى فرحات حشاد.

وقلنا لما لا يقع إحداث استعجالي على الأقل على مستوى معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وعلى ما أظن تمت دراسة على مستوى توسعة المستشفى المحلي بمدينة زاوية سوسة والدراسة أحدثت بمجهود فردي في الحقيقة من مركز الصحة الأساسية بالزاوية وعلى ما أظن يطالبون بإضافة قسم أسنان أردنا أن نعرف إن وقع رصد اعتمادات لهذا المشروع أم لا؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

في البداية أريد أن أتوجه للسيد وزير الداخلية بالشكر الخالص على تفضّله بتوجيه المنشور عدد 20/2208 بتاريخ 22 ديسمبر 2023 المتعلق بالربط بالشبكات العمومية وسيقع تعميمه على جميع البلديات لتمكين جميع المواطنين من خدمات تخص الماء والكهرباء والغاز.

أرجو من البلديات الاسراع في تركيز اللجنة المختصة وفي النظر في مطالب المواطنين وخاصة منهم أبناء دائرتي بمجاز الباب تستور قبلاط وأريافهم هذا من ناحية.

كما أرجو من السيد الرئيس المدير العام بـ "SONEDE" و"STEG" مراجعة المعاليم خاصة بالنسبة الى الوضعيات الاجتماعية الخاصة فهناك مواطنة من مجاز الباب منذ أكثر من عشرة سنوات لا تحظى بالماء وقد نتجت لها مضار صحية بسبب نقل الماء بعجلة اليد.

السيد المدير العام، سأرفع لكم ملفاتهم وأرجو النظر فيها.

أما فيما يتعلق بالقطاع الصحي أضم صوتي إلى الزملاء ونثمن هذه الاتفاقية مع دولة الصين الشعبية وأرجو تعميمها على أكثر من مجال وخاصة على مستوى البنية التحتية وخاصة الاستفادة بالإمكانيات المادية والتقنية لدولة الصين الشعبية في التركيز والمهارة التي يكتسبونها في تركيز المستشفيات في أسرع وقت خاصة بالمناطق الداخلية بالوطن في تونس هنا.

كذلك أتوجه بشكر خاصة إلى فروع الشؤون الاجتماعية بمجاز الباب وتستور وقبلاط على تعاونهم والكفاءة العليا في التعامل مع الوضعيات الاجتماعية.

كما أدعو من هذا المنبر إلى ضرورة التعامل مع جمعيات المجتمع المدني لما لها من أهمية في خدمة المواطن وتحسين الأداء الإداري ومكافحة الفساد على غرار جمعية الأحرار ومقاومة الفساد بقبلاط حيث بلغني نداء في هذا الصدد من المواطن صابر الطرابلسي رئيس الجمعية لتبليغه من قبّة البرلمان لمن يهمّهم الأمر للتعاون في إطار القانون مع هذه الجمعية في إطار قانون النفاذ إلى المعلومة.

وكذلك أرجو أن يتم التأشير على مقررات انتداب عملة الحضائر ليتمكنوا من الحصول على أجورهم خاصة أن العديد منهم لم ينل أجره...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة وبمرافقيه،

أود في البداية أن أشكر الإدارة سواء الأعوان والأطباء والممرضين بالدائرة الصحية ببوسالم على المجهودات التي يقومون بها رغم قلة عددهم وأيضا رغم الإمكانيات الضعيفة التي يعملون فيها.

سيدي الوزير، أنت هنا للمرة الرابعة خلال هذه السنة وسأذكرك دائما كلما تسنح الفرصة عندما تكون معنا وأذكرك بالوضعية الصحية السيئة والسيئة جدا بالدائرة الصحية بوسالم بلطة بوعوان.

لابد أن أذكرك دائما أن مستشفى بوسالم هو مستشفى محلّي وليس مستشفى جهوي لتقريبا 80 ألف ساكن وأيضا لـ 20 ألف ساكن من المعتمديات المجاورة.

لابد أن أذكرك دائما أن هناك فقط تسعة أطباء لـ 100 ألف سكان وأريد أن أذكرك أنه في سنة 2010 كان لدينا 14 طبيبا بعد 23 سنة بقي تسع أطباء فقط.

أيضا كلما تكون معنا سنذكرك أن قسم الاستعجالي يعمل بعيادة واحدة ويزوره 70 ألف مريض سنويا بمعدل 200 مريضا كل يوم والطبيب الواحد بـ 70 ألف.

نعلمك السيد الوزير أنه لا يوجد أي طبيب يستطيع أن يفحص مريضا كما يجب بوجود طابور من المرضى فيكتفي بسؤال شفاهي: "ماذا يؤلمك؟ وماذا تشعر؟" في أفضل الحالات يحقنه بمخفّض للحرارة والأوجاع وفي الحالات القصوى وإن كان مريضا بالقلب يمده بشريط إذا توفر هذا الجهاز أو دواء إن كانت متوفّرا، هذا فقط، ينظر له بالعين يتفحص الحرارة ودقات قلبه ثم يطلب منه المغادرة، هذا هو الواقع ولا ألقي اللوم على طبيب الاستعجالي نظرا للعدد الهائل للمرضى وقلة عدد الأطباء.

وهنا لابد أن أذكرك السيد الوزير أن في مستشفى قريب لن أذكر اسمه لدينا ست أطباء في قسم الاستعجالي لـ 120 ألف سنويا يعني طبيب لـ 70 ألف و6 أطباء لـ 120 ألف.

أذكرك أن مستشفيات بوسالم وبلطة بوعوان يعملون بوتيرة مرة في الأسبوعين يعني من يمرض في الأسبوعين ينتظر أسبوعين لكي يأتي الطبيب والسيد ماهر الكتاري عن المرسى تساءل منذ حين عن غلق المستوصفات بعد منتصف النهار في حين أن المستوصفات التي لدينا مغلقة لأسبوعين حتى إن وجد ممرض فإما أن يقوم بقيس ضغط الدم أو السكري في حال وجدت آلة القيس أو عملية الحقن.

أيضا الدائرة الصحية بوسالم بلطة بوعوان فيها قسم استعجالي كبير وفيها مجمع المستوصفات وكنت قد توجهت لك في السابق بضرورة إحداث مجمع الصحة الأساسية ببوسالم بلطة بوعوان نترك جميع المستوصفات بالمجمع ويبقى المستشفى المحلي كإدارة واحدة ونخرج الاستعجالي بمفرده ويكون له إدارته والأطباء الخاصين به.

هذا هو الحل لا حل لنا مغاير بالإضافة إلى تغيير مستشفى بوسالم إلى مستشفى جهوي.

الوضعية سيئة وسيئة جدا، وضعية مؤلمة جدا أن أمر أمام المستشفى وأشاهد الطابور ومرة أخرى أشكر الإدارة والإطار الطبي المتواجد الذي يعمل فوق طاقته لكن أيضا لابد من النظر في وضعية المستوصفات السيد الوزير مثل مستوصف بوعوان وحالة البناية المزرية وأولاد حسن والكدية والمرجى والسمران والعواوضة وبولعابة وبدرونة لا يمكن أن يعمل الطبيب في مستوصف مماثل متداعي للسقوط وكله رطوبة، لابد من توفر إرادة من سيادتكم للنظر في الوضعية الصحية للدائرة الصحية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

قبل كل شيء أريد أن أتوجه بتحية إلى أطبائنا الذين استقبلوا المرضى والجرحى من فلسطين وتمت معالجتهم بمستشفيات تونس وأعتقد أن هذه تحية كبيرة للسيد رئيس الجمهورية فهو قلبا وقالبا وقولا وفعلا مع القضية الفلسطينية وتحية لكل من يساهم في إنقاذ أرواح المواطنين.

أطبائنا نعتز بهم وجميع الاختصاصات موجودة بتونس لكن اليوم في الحقيقة السيد الوزير أكرر القول أن هذا البروتوكول ليس مشروع قانون أساسي متعلق بالموافقة واتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية والصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية بقدر ماهو بروتوكول وخز إبر للحكومة التونسية، لأننا اليوم في الحقيقة رغم أننا ننتظر القيام بإصلاحات كبيرة وجوهرية في قطاع الصحة اليوم لم يرد علينا أي مشروع قانون يتناول الإصلاحات الكبرى.

اليوم سيدي وزير الصحة أريد أن أؤكد أن هناك 230 طبيب اختصاص تونسي اجتازوا امتحان المعادلة بفرنسا بنجاح وهذا البروتوكول يتحدث عن 38 فقط من الأطباء القادمين من الصين الشعبية، يعني نحن لدينا 230 طبيبا سنويا متخرجا كطبيب يعني 4000 طبيب يهاجر منذ الثورة إلى حد الآن وكل سنة يهاجر أطبائنا وننتظر سيادتك لكي تجلب لنا قوانين منظمة لممارسة مهنة الأطباء لكن هذا لم يحدث، يعني اليوم بعد 25 جويلية مازلنا لم نر بعد أي إصلاح بل بالعكس تأتي ببروتوكول لكي تجلب أطباء من الخارج.

بارك الله فيكم لا مشكل لدينا في العلاقة بيننا وبين الصين الشعبية لكن في الحقيقة نسمي هذا وخز بالإبر من طرف حكومة تونسية بعد مسار 25 جويلية.

وأود الحديث عن هرسلة الأطباء داخل المستشفيات، لما يغادر الأطباء؟ أولا لأن الأطباء الشبان 20 بالمائة فقط تشغلهم الدولة و80 بالمائة إما أن يفتحوا عيادات خاصة أو يهاجرون، هل الدولة توفر لهم عملا؟ لا توفر لهم العمل يعني بالنسبة إلينا 80 بالمائة من الأطباء الشبان لا يجدون عملا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، المقعد 138.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والفريق المرافق له،

في البداية اسمح لي سيدي الرئيس بأن أتوجه بالتهاني لمن مروا من الدور الأول ضمن الانتخابات المحلية وحظ موفق لبقية المترشحين في الدور الثاني.

أريد أن أعرج سيدي الرئيس على ما يراج وما يقال عن نسبة الإقبال على الانتخابات المحلية، هؤلاء الناس الذين يصطادون في الماء العكر ويتندرون بنسبة الإقبال أريد أن أقول لهم عودوا الى الانتخابات البلدية لسنة 2018 وسترون حقيقة الإقبال الذي كان في بعض المناطق في ذلك الزمن 0% وهذا نتاج السياسات ولما ألحقوه من دمار هؤلاء الذين حكموا طيلة العشر سنوات.

في نفس السياق السيد رئيس مجلس النواب أعود وأؤكد على دعوة السيد رئيس الجمهورية إلى تطهير الإدارة التونسية من هؤلاء الذين دمروا البلاد وأضروا بالعباد.

السيد وزير الصحة، لدي معطيات عن وجود إطارات بوزارتكم الموقرة وهم تحديدا متفقدين مركزيين وما سأقوله خطير جدا سيدي الوزير فسجل لديك، فقد كانوا حاضرين بتاريخ يوم 24 أكتوبر 2020 في مقر حركة النهضة (أظهر السيد النائب صورة) هذه الصورة ولا أريد أن أذكر الأسماء وسأمدك بالأسماء هذان الإطاران متفقدان مركزيان بوزارة الصحة يحضران اجتماعا في مقر حركة النهضة بالمروج وهما ممثلان للجنتين حساستين بوزارتكم وتم تعيينهما وليس بالمناظرة في إطار مراجعة تسويات بمقتضى أمرين في 2018 ونعرف في ذلك الوقت من يحكم في وزارة الصحة وفي البلاد.

سيدي الوزير، رجائي حين يقول السيد رئيس الجمهورية نطهر الإدارة ممن سنطهرها؟ نطهرها من هؤلاء الذين أضروا بالإدارة وللأسف الشديد لا زلنا نواكب ونرى وزارات يحكمونها إطارات وأناس لهم مسؤوليات حساسة في الدولة وهم ينتمون إلى أحزاب وهياكل كانت تحكم وأضرت بالبلاد والعباد رجاء السيد الوزير ومن الممكن أن تمدك السيدة المديرة العامة للتفقدية بالأسماء إن لم تكن لديك فكرة كما يمكنني فعل ذلك ولدي ملف كامل.

وبالتالي رجاء السيد الوزير وبقية الوزراء أن نلبي نداء السيد رئيس الجمهورية الذي أعطاكم آليات قانون الأمر 492 الذي يعطيكم الإمكانية لإعفاء كل من فيهم شبهة الانتماء لأحزاب دمرت البلاد وأعيد قولها وتحديدا حركة النهضة "الخوانجية الله غالب" وهذه معركتي السياسية لأن لدي قناعة راسخة بأنهم أضروا ولا زالوا يحكمون والمعذرة سيدي الرئيس فإنني في بعض الأحيان أحس أن حكومة ما بين 2011 و2019 مازالت تحكم كما أحس أن يوسف الشاهد مازال موجودا لأن الوزراء خائفون ومترددون وبأياد مرتعشة، لا تخافوا فنحن معكم والسيد رئيس الجمهورية واضح فلا بد من تطهير الإدارة ثم تأتي البقية.

كما أريد أن أفتح قوسا آخر سيدي الوزير فلا بأس من تثمين المجهودات الشعبية ورجال الأعمال بالمستشفى الجامعي بقصر هلال لأننا يجب أن نذكر هذا حقيقة من خلال المجهود الذي قاموا به من أجل الوصول إلى مستشفى جامعي ممتاز وأقول لك مرة أخرى سيدي الوزير رفقا أنت وبقية الحكومة لا بد من تطهير الإدارة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية لها خمس دقائق، المقعد 214.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الصحة،

كم يجب علينا أن نفقد من ريان حتى نحصل على حقنا في الحياة وفي الصحة وكم يجب علينا أن نجهز من ضحايا من فلذات أكبادنا حتى تحل مشكلة المستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة.

ريان الشاذلي طفل الخمس سنوات يوم الثلاثاء الفارط 19 ديسمبر 2023 ذهب للسوق مع أبيه في الصباح وكان في حالة جيدة يضحك ويلعب مع الصغار ارتفعت حرارته في الليل 41 فأخذه والده للمستشفى وصفت له الطبيبة دواء نزلة البرد وحقنته وطلبوا منه العودة بابنه فهو لا يشكو من شيء ولم ينتظروا إلى أن تنخفض حرارته.

عاد الولد إلى المنزل متعبا ومنهكا ولا يستطيع حتى فتح عينيه ثم غلبه النعاس فنام وفي الصباح نهض تشوب جسمه الزرقة فرجع به أبوه إلى المستشفى وقال لهم بأنه تم حقنه البارحة بحقنة وحالته سيئة وجسمه أزرق وكشفت عليه طبيبة ثانية وطلبت منه بأن يهرع بابنه إلى مستشفى صفاقس لأن حالته استعجالية فطلب على الأقل بنقله بسيارة إسعاف لأنه لا يملك سيارة يحمله بها فقالوا له لا ليست لدينا سيارة إسعاف مع العلم أن في مستشفى بئر علي هناك سيارتا إسعاف.

هرع الأب إلى محطة سيارات الأجرة عبر الجهات واستقل واحدة منها مع الركاب لمستشفى يبعد عن المستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة 60 كيلومتر وفي الطريق يتعب الطفل وانقطع عنه الأكسيجين ويفارق الحياة في حضن أبيه قبل أن يصل إلى صفاقس أمام صدمة سائق اللواج والركاب فأي جريمة هذه سيدي الوزير؟

هذه جريمة إهمال وتقصير نتج عنها الموت وأين وزارة الصحة بعد أسبوع كامل من هذه الفاجعة؟ هل أصبحت الذات البشرية رخيصة لهذه الدرجة في بلادنا؟

السيد الوزير، أنا في كل جلسة عامة مع سيادتك أطالب بضرورة التسريع في فتح القسم الثاني من المستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة إلى متى ستظل الحالات الاستعجالية تمر إلى عقارب وصفاقس سواء وصلت أم لا مثل ريان؟ ونحن لدينا مستشفى جهوي مجهز وفيه قسم أطفال كامل وفيه أسرة أكلها الصدأ والتراب. إلى متى ستظل المرأة التي ستلد بالقيصرية تمر إلى عقارب وصفاقس إن وصلت أم لا؟ وقد حدث ذلك من قبل حيث ذهبت امرأة للولادة فطلبوا منها التوجه لصفاقس وماتت في طريقها للمستشفى للأسف.

سيدي الوزير، أنا في كل جلسة أذكر بأن هذه الحالات الاستعجالية تتطلب حلا ومعالجة في المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة.

السيد الوزير، لن يسامحنا ريان جميعا لأننا كلنا قصرنا في حقه لكن حتى لا نفقد ريان ثان وثالث ورابع وخامس أطالب بضرورة فتح تحقيقا لمعرفة أسباب هذه الفاجعة ومحاسبة المتسببين في وفاة ريان الشاذلي.

أيضا سيدي الوزير، أطالب بضرورة التسريع في فتح القسم الثاني من المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة لأن هذا الملف أصبح يهدد الأمن والسلم الاجتماعي في كامل المعتمدية وهكذا أكون أخليت مسؤوليتي لأنني لم أعد قادرة على ثني الناس عن ردة الفعل وقد أبلغتك الموضوع وتتحمل وزارة الصحة مسؤوليتها عن كل ما سيحدث في المعتمدية مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق، المقعد 36.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور،

أضفت نقطة جديدة على كلام السيد الزميل فخري بطبيعة الحال التفقدية الإدارية والمالية في وزارة الصحة هي العصا الغليظة لدى حركة النهضة وهذا معروف لدى كل الناس ومنها حتى ملفات بما أنني أنتسب إلى الوزارة فقد وصلت للسيد الوزير ملفات حيث هناك من يصلح سيارة زوجته بفواتير سيارة الإسعاف وهناك من يسرق الكهرباء في المستشفى والمدير إلى حد الآن على رأس المستشفيات وننتظر الحركة.

كذلك المحسوبية يجب أن نفكر في قانون أساسي للتفقدية الإدارية والمالية لنضمن استقلاليتها حتى لا تكون عصا غليظة لكل وزير ليعملوا بهم ونعرف أنهم يستخدمون المتفقدين ولا صلاحيات

لهم فيفرزون الأبيض يزاح ويبقى الأسود لأنهم في حاجة لهذا المدير. من ذلك أستاذ مبرز استشفائي جامعي بالمهدية الدكتور منتصر بوزيان الذي يتم إيقافه في عهد السيد الوزير ستة أشهر، تعالوا اعملوا أنتم في المهدية فنحن ينقصنا الأطباء.

فقد صرح هذا السيد بالإذاعة عن صفقة فساد في المستشفى الجامعي الطاهر صفر في المهدية فإذا به يجد نفسه موقوفا عن العمل ستة أشهر ويتم تعيين تلميذته على رأس القسم وهذا عار.

المقترح يخص الغربلة وهناك متفقدون نعرفهم فردا فردا على صعيد الجهات في مناظرة 2020 لم يجدوا لهم مكانا في العفو التشريعي العام فنصبوهم متفقدين وقد نكل متفقدو العفو التشريعي العام بإطاراتكم في العهد السابق ويعملون إلى حد الآن في التفقدية الإدارية المالية وأعرض عليك أسماءهم إن كان زميلي لا يعرفهم فأنا أعرفهم وحسبنا الله ونعم الوكيل فيهم كإطارات الصحة.

ندخل في الموضوع وأول سؤال ما هي المقاييس المعتمدة في توزيع الوفد الصيني الطبي على الجهات الصحية ونحن أيضا في المهدية نعاني من نقص؟

لماذا لم يتم تطوير الطب البديل، الوخز بالإبر وتعميمه على الجهات فمنذ السبعينات انحصر في مستشفى المنجي سليم بالمرسى والذي تم تغيير اسمه بمركز العلاج بالطب الصيني عملا بالاتفاقية؟ فأين خريجو التكوين في المجال من التونسيين؟ وأين تطوير هذا الاختصاص؟ نريد أن يقع توزيع الاختصاص على كامل الجمهورية.

كذلك هل قمنا بتطوير التعاون الدولي بين البلدين في مجال الطب وخاصة في تطوير التعاون في الصناعات الدوائية؟ وهل فكرنا في دعم السياحة الاستشفائية مع دولة الصين؟

كذلك في مجال البحث العلمي، فالصين مدت يدها لتونس فهل فكرنا كوزارة في استغلال مفيد لهذا التعاون الدولي لإنشاء ودعم مخبر للبحوث العلمية وإنتاج اللقاحات عموما أم يقتصر الدور على إحياء استقبال وفود من السادة الأطباء؟ والحال أن جمهورية الصين أبرمت مثل هذه الاتفاقيات مع كافة دول المتوسط من ذلك موريتانيا التي سبقتنا في عام 68 والمغرب وغيرها ونشكر الصين التي وفرت لنا 200 ألف جرعة من لقاح سينوفاك كهبة وهو لقاح مضاد لفيروس كوفيد 19 فألف شكر لها.

بصفة عامة هل يقع التنسيق بين أعضاء الحكومة لاستغلال مثل هذا التعاون ليخرج من التعاون الصحي إلى التبادل التجاري الاقتصادي والسياحي والفلاحي أم يقتصر التعاون على وزارة الصحة لا غير؟

كذلك زارنا بمجلسنا الموقر وفد من "Bundestag" الألماني والذي يبرز ويترجم حرص دولة ألمانيا على مواصلة دعمها وتعاونها مع تونس فهل هناك تعاون بين البلدين؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق، المقعد 141.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، أخاطبك اليوم عن ولاية نابل، الولاية عدد 23 ترتيبا في الصحة على 24 ولاية، هي الولاية قبل الأخيرة فإلى متى يتواصل هذا التهميش؟ وإلى متى يتواصل هذا العقاب؟ أم أنك سيدي الوزير ليست لديك فكرة عما يصير في نابل.

سيدي الوزير، أدعوك إلى زيارات فجئية خاصة أيام السبت إلى كل مستشفيات تونس وأعيد وأؤكد أن تكون الزيارات فجئية ولا تكون مهيأة.

سيدي الوزير، مستشفى المعموري في حالة تهرم وقسم الاستعجالي فيه تهيئة من 2016 لم نشرع فيها إلى حد اليوم وغرفة العمليات فيها تشققات منذ خمس سنوات.

معدات العمليات وغيرها لم تعد صالحة بتقرير مركز الصيانة لدى الوزارة.

قاعة القسطرة التي يتم فيها تسريح القلب دون معدات وقائمة الانتظار تتضمن 400 مريض.

"Morgue" لم يعد صالحا حتى الأبواب لا يمكن غلقها.

نقص في طب الاختصاص والعملة والأعوان والإطار الطبي وشبه الطبي وطب أمراض البرد الطبيبة ولدت حديثا وأصبح الموعد بعد عامين فمن يمرض اليوم ينتظر عامين في نابل.

ليس لدينا اليوم طبيبا للمجاري البولية لأن السيد غادر البلاد فما هو الحل؟

طبيب العيون الموعد فيه بعد عام.

طبيب القلب الموعد بعد تسعة أشهر.

إذن نتوفى قبل الموعد.

التحاليل بعد ستة أشهر.

لقد ذهبت وبقيت من منتصف الليل إلى الرابعة صباحا فرأيت كوارث في المستشفيات فإلى متى سيتواصل هذا؟ هذا بالنسبة إلى المعموري.

أمر إلى قرمبالية فالمستشفى في حالة متدهورة والقسم الاستعجالي لم يعد صالحا هناك نقص في الإطار الطبي وشبه الطبي والسواق سيدي الوزير اليوم في قربالية نبقى دون سائق لسيارة الإسعاف لأيام عديدة يعني يموت المريض دون نقله فإلى متى يتواصل هذا؟

كما أقرت مصالحكم أن قسم الجراحة غير صالح ورغم ذلك تجرى فيه العمليات لغاية اليوم مما يعني أن صحة المواطن هي من آخر اهتمامات وزارة الصحة.

وأواصل في خصوص قسم الولادات هناك أمهات تموت اليوم يعني ليس لديك "SAMU" لنقلها ولا طبيب لتوليدها فما الحل؟ هل نأتي بامرأة تقوم بتوليدها مثل العادة؟

سيدي الوزير، إن من آخر اهتمامات وزارة الصحة اليوم هي صحة المواطن.

مراكز الرعاية الصحية لقد قمت بزيارتين يوم السبت زرت مركز بلحسن فهو متشقق ومبنى قاعة العلاج شارفت على السقوط وستنهار عليهم ولازالوا يستغلونها لغاية اليوم وزرت عين تبرنق التي تدخلتم في شأنها وتم ترميمها ولكن للأسف تم تصغير قاعة الانتظار واليوم تجد امرأة تنتظر برفقة رضيعها الذي يبلغ شهرين أو ثلاثة

أشهر أو ستة أشهر في الخارج رغم برودة الطقس يوم السبت تصور ذلك سيدي الوزير. يعني اليوم حتى إن بعثنا مشروعا للإصلاح لا يتم ذلك كما ينبغي.

الوضع متدهور اليوم بالوزارة وقد طالبك زملائي 11 نائب عن ولاية نابل بجلسة في المجلس الجهوي للصحة وتحدثنا مع السيدة الوالية في المجلس الجهوي للصحة وأطالب اليوم بمجلس جهوي للصحة بولاية نابل ولم نعد نرضى بالمرتبة 23 وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة آمال المؤدب عن كتلة صوت الجمهورية لها خمس دقائق، المقعد رقم 5.

السيدة آمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصحة والوفد المرافق له،

اليوم أمامنا مشروع قانون أساسي متعلق بالموافقة على بروتوكول الاتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية، نحن ككتلة صوت الجمهورية نثمن هذا البروتوكول الذي أعطى فرصة لبناء القسم الأول للمستشفى الجامعي بصفاقس وقد انطلق في العمل وننتظر القسط الثاني إن شاء الله، كما خول أيضا بناء مركز الأمراض السرطانية إن شاء الله في قابس في القريب.

أيضا هناك إرسال من الحكومة الصينية لـ 38 دكتور وأساتذة من ذوي الاختصاص في إطار التعاون الطبي التونسي الصيني في مستشفيات جهوية مثل جندوبة وسيدي بوزيد وقفصة وأيضا في مستشفى المنجي سليم بالمرسى. لا يمكن أن يكون هذا التعاون إلا إيجابيا وسيعزز المؤسسات الطبية في الجهات.

أريد أن أستغل فرصة وجودك السيد الوزير حتى أتحدث مرة أخرى عن المنظومة الصحية والتي كانت في وقت من الأوقات مفخرة لتونس وترتكز هذه المنظومة أساسا على الرعاية الصحية الأساسية وهدفها التغطية الصحية للجميع وخاصة منهم ضعاف الحال والذين تمكنهم من الرعاية الصحية الشاملة العلاجية والوقائية.

فأين نحن اليوم من كل هذا؟ هل أن التونسي والتونسية بمختلف أعمارهم ومستواهم الاجتماعي مازالوا في استطاعتهم المعالجة في مستشفياتنا دون الانتظار أشهرا عديدة؟

هل تتصورون أن هناك أقساما حساسة مثل قسم جراحة القلب في الرابطة في تونس المواعيد تصل إلى 2025، في الحقيقة لا يمكن أن أفهم وضعية مريض سرطان عافانا وعافاكم الله ويجب عليه إجراء "سكانار" لمواصلة التشخيص فيحصل على موعد بعد شهرين من خلال الاتصالات المتكررة والمحسوبية وامرأة مسنة مريضة بالقلب يبرمجون لها التسريح بعد ستة أشهر.

فهل بقي للمريض أمل في الحياة وفي المنظومة حين يسمع بأن حالته حرجة ويجب عليه أن يصبر وينتظر؟

سيدي الوزير، هل لديك فكرة عما يحصل في مستشفياتنا ليلا وخاصة وضعية أقسام الاستعجالي؟

وهل تعلم شيئا عن حالة "السكانار" في مستشفى شارل نيكول الذي يعمل يوما ويتعطل عشرة؟

أسأل أيضا عما فعلته الوزارة حتى تقرب الخدمات الصحية من المواطن وترجع دورها الأساسي للمستوصفات والمرافق الصحية "de proximité" ونحن نعرف أنها ستساعد في تخفيض الضغط والاكتظاظ على المستشفيات وتحسن مردوديتهم.

كل مستوصف يغلق ليتم إصلاحه فتصبح لا تسمع عنه شيئا ويركن على جنب ولا يلتفت إليه أحد على سبيل المثال مستوصف سيدي البنا في المدينة العتيقة في تربة الباي الذي تم غلقه سنة 2017 لسقوط أحد أسقفه ثم انهارت جميعها وانعقدت جلسات واجتماعات محلية وجهوية للبحث في تعويضه وإيجاد التمويل له لأنه معلم تاريخي وننتظر لحد اليوم ولم يقع تعويضه.

كذلك لدينا مستوصف سيدي إبراهيم الرياحي في نهج الباشا وأيضا يعاني من مشكلة تهيئة وصيانة وننتظر لحد اليوم ولم يحدث شيء.

في الزهروني أيضا لدينا مستوصف حي حواص مغلق منذ عامين وتمت سرقته ثلاث مرات وننتظر الآن إعادة فتحه ولا نعرف أسباب كل هذه التعطيلات.

سيدي الوزير، نعرف أن البنية التحتية لأغلب مؤسساتنا الصحية تستوجب إعادة التهيئة والصيانة و"mise à niveau" بودنا معرفة ما الذي برمجته الوزارة لتحسين البنية التحتية وإعادة تهيئة المؤسسات الصحية على غرار مستشفى شارل نيكول والمستشفى الجامعي بالرابطة الذي فيه خيرة أساتذتنا وأطباؤنا في جراحة القلب والكلى وجميع الاختصاصات.

لدينا كفاءات وإطارات طبية وشبه طبية ونغتنم الفرصة لشكرهم على المجهودات المبذولة والذين يعملون في بعض الأحيان في ظروف صعبة ومتمسكون بأداء واجبهم المهني والإنساني مع مرضاهم.

أعرف أن الوضعية صعبة وأغلب المؤسسات الصحية تستوجب تدخلا على مستوى الهيكلة وتعزيز الموارد البشرية واللوجستية ولكن أيضا "شوية من الحنة وشوية من رطابة اليدين".

من الضروري الرقابة والمتابعة والمعاينات الميدانية والفجئية وأؤكد على كلمة الفجئية ويجب الوقوف على حقيقة وواقع مستشفياتنا وهكذا يكون التشخيص موضوعي وكامل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق، رقم المقعد 11.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في الحقيقة ككتلة الأحرار لا يمكننا إلا أن نثمن هذا التعاون بين الحكومة التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية لكن في الحقيقة نرى أن هذا التعاون مثلما ذكر في التقرير يعود إلى أكثر من خمسين سنة الأكيد يجب تطويره.

ينص هذا الاتفاق على إرسال بعض الفرق الطبية التي عددها حوالي 30 وأيضا تم بناء المستشفى الجامعي بصفاقس ومركز لمعالجة السرطان.

في الحقيقة نرى أن إمكانية التعاون مع جمهورية الصين الشعبية في ميدان الصحة العمومية يمكن أن تكون لها جوانب متعددة وذكر بعض الزملاء صناعة الأدوية والتلاقيح وطواقم التشخيص وأيضا كان لنا تعاون في فترة الكوفيد مع الصين.

إذن في الحقيقة هناك أوجه عديدة للتعاون مع جمهورية الصين الشعبية وأتمنى أن نرتقي بهذا التعاون إلى ميادين مثلما قلنا في البحث العلمي واللقاحات إلى آخره.

أردت أن أعرج سيدي الوزير على "les centres d'investigation clinique" كان هناك مشروع منذ سنوات ووقع بداية إرساء أربعة مراكز لكن للأسف الإمكانيات التي رصدت في تلك الفترة لم تعد كافية لبناء المراكز ونعتقد أن خطوة إلى الأمام أن نعود إلى المراكز مهم ومهم جدا وأيضا "les centres de bioéquivalence" لدينا "l'unité" في المركز الوطني شاذلي بالكاهية وأعتقد أيضا أنه يجب أن نذهب أكثر في هذا الميدان.

أردت أن أرجع في نفس السياق لأن الاتفاقية هنا تهم أطباء الاختصاص وحسبما فهمنا سيدي الوزير ومن الممكن توضيح الرؤية أكثر لنا هناك "un quota de résidanat" لأطباء الاختصاص الذين يتعهدون بالعمل في الولايات الداخلية وما فهمناه أن الإشكالية أنهم من بين أن يتموا دراستهم وبداية طلب الانتداب هناك فترة وهذا ما يجعل الكليات تسلم هؤلاء الأطباء شهاداتهم وهنا يمكنهم أن يغادروا وما فهمناه أن هناك إشكالية على مستوى التوقيت ما بين التخرج وفترة الانتداب ولا أعرف هل هذه هي بالضبط الإشكالية التي تجعلهم لا يتعهدون؟

أردت أن أختم بمسألة "la médecine de précision" كان هناك مشروع في تونس وفي الحقيقة نتمنى أن يرى النور وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي السيد غير منتمي له أربع دقائق، المقعد 114.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في البداية لا بد أن نهنئ الناجحين في المجالس المحلية على النطاق الوطني وبصفة خاصة في جهة بنزرت.

لا بد أن نثمن هذه الاتفاقية سيدي الوزير، لكن لدي بعض الملاحظات أردت أن تقدم لنا في خصوصها بعض الاستفسارات.

في ما يخص الاتفاق يبدأ من 21 إلى 26 ورأينا أن هناك عدد من الأطباء الصينيين الذين سيتوزعون على الجهات في مجال اختصاصات معينة لكن من الآن إلى 26 هل هناك إمكانية جلب أطباء آخرين في هذا الاختصاص أم أن البروتوكول يضم هذا العدد فقط؟

وفي نفس هذا السياق سيدي الوزير، نود أن تكون كل جهاتنا في الجمهورية معززة بالاختصاصات وحتى هذا البروتوكول الذي نثمنه وندعو الزملاء للتصويت عليه لكن أقول سيدي الوزير في جهتي مثلا ببنزرت لدينا العديد من النقائص في الاختصاصات الطبية.

منزل بورقيبة اليوم لدينا نقص في طب الولادة وطب الأطفال وسيتم غلق قسم طب الولادة ولا بد من النظر في هذا الموضوع وقلنا بأن هناك العديد من المشاريع المعطلة في البنية التحتية في بنزرت في العديد من المؤسسات الصحية ومن ضمنها مستشفى منزل بورقيبة إن شاء الله تفكرون في إعداده ليكون مستشفى جامعي.

وكذلك سيدي الوزير، في موضوع أقسام الاستعجالي والمستشفى المحلي بسجنان وقسم الاستعجالي الحبيب بوقطفة لحد الآن في مرحلة النظر في نقلة المعدات الموجودة للتأهيل فلا بد سيدي الوزير من إيجاد الحلول المناسبة وحلحلة هذا الإشكال الذي أراه بسيطا.

سيدي الوزير، بكل لطف أطرح هذا السؤال للمرة الثانية في خصوص موضوع مستشفى الولادة ببنزرت ما هي المستجدات فيه الآن؟ لأن أهالي بنزرت اليوم والتركيز على حبيب بوقطفة في هذا الموضوع وقد كان يخدم كل الولاية فأين وصل هذا الموضوع؟

ملاحظة بالنسبة إلى الغة والتعامل مع الطاقم الطبي الصيني ونعتمد اللغة الإنكليزية مع أطبائنا في تونس لكن كيف سيتم التعامل في تشخيص مرض المريض التونسي حين يتم معالجته من قبل طبيب صيني؟ هل هناك من يرافق في جلسة التشخيص؟ وما هي استراتيجية الوزارة في الموضوع وهي ليست مشكلة ولكن أردت أن أفهم كيف يتم تشخيص الأطباء.

ودوما نرجع سيدي الوزير، ما هي استراتيجية الوزارة في المحافظة على الكفاءات الطبية وشبه الطبية وتشجيعهم على عدم مغادرة البلاد التونسية؟ فهذه أيضا سيدي الوزير مسألة مهمة جدا فالدولة التونسية ولا أعرف هل لديكم إحصائيات حول تكلفة الطبيب التونسي على الدولة التونسية وأعطي الحق للطبيب لأن أجورهم ضعيفة، فما هي استراتيجية الوزيرة سيدي الوزير في المحافظة على هذا الموضوع؟ وشكرا على الإصغاء سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له عشر دقائق، المقعد 13.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بمعالي وزير الصحة والوفد المرافق،

تحية إكبار وإجلال إلى المقاومة الفلسطينية الباسلة وإلى الطواقم الطبية بغزة التي تجابه اليوم آلة الغطرسة الصهيونية التي تقتل وتدمر كل يوم على مرأى ومسمع كل العالم.

باسم كتلة لينتصر الشعب نطالب بمزيد استقبال الجرحى والمصابين من إخواننا بفلسطين ونطالب كل الشعوب الحرة والأمة العربية والضمير العربي بالتوجه إلى فلسطين وتقديم الدعم الصحي ومعالجة الجرحى دعما للمقاومة ودعما لحق الشعب الفلسطيني في التحرر الكامل والشامل لكل أراضيه المحتلة من النهر إلى البحر.

ترسم اليوم الطواقم الطبية الفلسطينية عنوانا آخر للمقاومة رغم استهداف المستشفيات والمصحات والطواقم وسيارات الإسعاف حيث ظل الطبيب الفلسطيني في الصفوف الأمامية لهذه المعركة التحريرية والتي هي معركة تحرير أراضي الأمة العربية والإسلامية وتحرير كل المقدسات.

تطالب كتلة لينتصر الشعب الشعوب الحرة باتخاذ قرارات عاجلة لإيقاف غطرسة العدو الصهيوني كما تدعو كل الضمائر

الحرة إلى تقديم الدعم مهما كان نوعه وخاصة الأدوية والطواقم الطبية اللازمة لمعالجة المصابين والجرحى الذين يتزايد عددهم كل يوم وتؤكد كتلة لينتصر الشعب على أن المقاومة هي حق شرعي لا رجعة فيه إلى غاية تحرير كل الأرض.

سيدي الوزير، بقدر ما نثمن مجهود الدولة التونسية في دعم أشقائنا الفلسطينيين بكل المستلزمات الضرورية لمجابهة غطرسة الآلة الحربية الصهيونية وبقدر تثميننا أيضا لدور الهلال الأحمر التونسي في هذه المهام الإنسانية وإلى جانب استقبال عدد من أشقائنا الفلسطينيين لتلقي العلاج بيننا في الأراضي التونسية فإننا ندعوكم سيدي الوزير إلى مزيد الدعم بما فيها إرسال طواقم طبية للقيام بدورها الإنساني والصحي وهذا ليس بغريب على الشعب التونسي وعلى وزارة الصحة التونسية التي طالما وقفت إلى جانب الحق التاريخي الفلسطيني منذ سنة 1948 ولا تزال تونس في الصفوف الأمامية لهذه المعركة التحررية قيادة وشعبا.

سيدي الوزير، يشهد الوضع الصحي في تونس صعوبات وتعثرات كبيرة في عدة جهات بسبب اهتراء البنية التحتية ونقص التجهيزات وغياب الإطار الطبي وشبه الطبي وخاصة في المناطق الداخلية التي كانت ولا زالت تعاني للأسف من اختلال الخارطة الصحية الوطنية وهو ما فاقم معاناة المواطن بحثا عن مستشفيات يحقق فيها أبسط مقومات العلاج، فظلت بناءات مستشفياتنا في هذه المناطق بناءات خاوية بعد هجرة الكفاءات الطبية في السنوات الأخيرة وغياب استراتيجية وطنية لمعالجة هذا النزيف الذي أدى إلى فقر صحيح خطير فأصبحنا في هذه الحالة وهي الاستنجاد بإطارات صحية من الخارج وبقدر ما ندعم هذه الشراكات الدولية لما لها من دور اقتصادي وثقافي وبناء جسور تواصل حقيقية بين الشعوب وفي هذا الإطار لا بد أن نثمن الزيارة التي أداها رئيس الرابطة الصينية للتفاهم الدولي والوفد المرافق له الذي حل يوم أمس ضيفا لبرلماننا المبجل ونوجه من خلالهم إذن تحية للصين الشعبية وإلى ما تقدمه من جهود تعاون حقيقية في كل المجالات مع الدولة التونسية.

إننا ندعوكم سيدي الوزير إلى اتخاذ إجراءات عاجلة حفاظا على كفاءاتنا الوطنية التي يشهد لها بالتميز والحرفية العالية وذلك بالقيام بإجراءات تحفيزية للعمل في المناطق الداخلية والمؤسسات الصحية.

كما ندعوكم سيدي الوزير إلى التسريع باستكمال المشاريع الصحية المعطلة في عدة جهات من الجمهورية والتي طال انتظارها حقيقة إضافة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي تضمن توزيع الأدوية ووصولها إلى المؤسسات الصحية العمومية التي تفتقر اليوم إلى العديد من الأدوية الضرورية وخاصة في ما يتعلق بالأمراض المزمنة.

سيدي الوزير، العناية بالمؤسسات الصحية العمومية يتطلب الترفيع في عدد الانتدابات السنوية في مختلف الاختصاصات الطبية وشبه الطبية بكيفية تضمن توزيعا عادلا ومتوازنا يغطي حاجيات ومتطلبات المواطن التونسي في كل الجهات، كما يتطلب توفير أسطول من سيارات الإسعاف والتجهيزات الضرورية لعمل هذه الطواقم الطبية وشبه الطبية ولعل ما كانت تقوله زميلتي عن بئر علي بن خليفة تأكيد على غياب أسطول سيارات الإسعاف القادرة على إيصال المرضى الى المستشفيات القريبة منها.

ختاما سيدي الوزير ترى كتلة لينتصر الشعب أن الصحة هي من ركائز الأمن القومي الوطني وهي حق دستوري يتطلب رؤية استراتيجية جادة تضمن صحة عمومية عاجلة ومتوازنة بين كل الجهات ولكافة المواطنين دون تفاوت وذلك بالاستفادة من الكفاءات الوطنية والتعويل على الذات حفاظا على مقدرات السيادة الوطنية التي هي من أولويات مسار 25 جويلية وأيضا من توجهات السيد رئيس الجمهورية التي يؤكد عليها تكرارا ومرارا وندعم تحت قبة البرمان هذا التوجه وهذه السيادة الوطنية وندعم أيضا سياسة الاعتماد على الذات التي ستجعل من الاقتصاد التونسي ومن وطننا العزيز أن يسترجع مكانته إقليميا ودوليا وعربيا.

ختاما عاشت الجمهورية التونسية حرة أبية مستقلة أبد الدهر وتحية إكبار إلى جنود الميدعة البيضاء وإلى أطبائنا وإلى شبه الإطار الطبي لما قام به خاصة في جائحة كورونا ومازال يقوم به من أجل تقديم الخدمات للمواطن ولينتصر الشعب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق المقعد رقم 8.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الاطارات المرافقة له،

السيد الوزير في المرة الفارطة لم تتح لنا الفرصة لنتمنى لك الصحة والحمد لله على سلامتك من الحادث فنحن لا نتمنى سوى الخير لأي تونسي أو تونسية ناهيك أنك رجل دولة وهذا نثمنه دائما ونتمنى دائما من الله أن يحفظنا ونتمنى موفور الصحة لكل الإخوة وحمدا على سلامتك مرة أخرى.

سيدي الوزير، لدينا مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية للبلاد التونسية.

اليوم من خلال هذا الاجتماع ومن خلال الجلسة العامة المنعقدة تحت إشراف السيد رئيس المجلس والسادة النواب إلا أننا نتحدث عن 30 طبيبا فقط، 30 طبيب لا أكثر 30 طبيبا مشكورة جمهورية الصين الشعبية على توفيرها لـ 30 طبيب، حقيقة لا أعرف ماذا أقول، 30 طبيبا سيكونون مقسمين 11 في جندوبة، 12 في سيدي بوزيد، 7 في قفصة و8 في مستشفى المنجى سليم لغاية دورة تدريبيه مدتها سنتين في الوخز بالإبر وما أعرفه منذ كنت صغيرا أن المواطنين يقصدون مستشفى المنجي سليم للعلاج بالوخز بالإبر.

أنا "bac+5" وقبل الالتحاق بالجلسة كنت في المكتب وكتبت كلمة "bonjour" في "google traduction"، كلمة "bonjour" صباح الخير صدقا لم أستطع أن أنطقها، هذه صباح الخير فقط ناهيك الشيخ المسن الذي سيتنقل وسيقابل الطبيب وسيصف له علّته كيف سيتم التواصل بينهما وكيف سيتم التفاعل مع إنسان مسن.

لا يتقن كل المواطنين اللغة الإنجليزية أو الفرنسية فكيف سيتم التواصل معهم؟ نحن دائما نرحب بهذه البادرة ونثمنها لكن اليوم كما قلت لكم أنا مستوى "bac+5" ولم أستطع أن ألفظ الكلمة وهذه فرصة أنني تعلمتها اليوم سيدي الوزير لكنها كلمة صعبة لكي

تقول صباح الخير بالصينية ناهيك لو كنت سأصف موضع الألم أو أقول أني تعرضت لتيار هواء بارد.

بالنسبة إلى هؤلاء الأطباء القادمين السيد الوزير قرأت "les statistiques de l'INS" وجدت أنه ما بين 2014 و2021 ومؤكد أنكم لكم دراية بهذا على مدار سبع سنوات هناك فرق بـ 1712 طبيب باشروا العمل ما بين 14127 و15039 في 1700 الذين باشروا العمل منهم 1477 يمثلون 86% في القطاع الخاص في سبع سنوات

هناك 235 طبيب فقط التحقوا بالوظيفة العمومية يعني أن أطباء الصحة العمومية الذين التحقوا بقطاع الوظيفة العمومية 235 فقط في سبع سنوات، الاطارات الطبية وشبه الطبية فارق 4088 في سبع سنوات، الفنيون السامين، الممرضون التحق فقط 481 فقط بالوظيفة العمومية.

قارن بين عدد المتخرجين وعدد الملتحقين بالعمل 481 في سبع سنوات يعني بهذه الكثافة وبالانفجار الديموغرافي وتبعات الثورة نلاحظ أن الأعداد ضئيلة جدا، 86% من الأطباء الذين باشروا في سبع سنوات التحقوا بالقطاع الخاص بينما الوظيفة العمومية تشكو من نقص واليوم جئنا بـ 30 طبيبا فلا يمكن إلا أن نكون فرحين بهم فحتى لو كان طبيبا واحدا سنفرح به فالمواطن الذي يذهب وينتظر طويلا في الصف وأنا عندي من العائلة من يذهب ويقف في الصف وهو ينتظر موعدا منذ ستة أشهر يذهب ليتسلم "ticket" ويفتحون لهم جهة واحدة من الباب وقد أشرت سابقا لموضوع الباب فلماذا نلقي بأولادنا؟

اليوم الطبيب بعد 13 سنة دراسة طبيب "résident" في تونس مرتبه 1670 دينار، السيد الوزير دعنا نتناقش من فضلك حتى إن كنا نعرف امكانياتنا نحن نتمنى أن يكون مرتبه 50 ألف دينار لكن لا نقدر.

اليوم الطبيب يتقاضى هذا المرتب ونطالبه أن يكون ملتزما في التوقيت ويكون في خدمة المواطنين القادمين من ولايات أخرى، أعذرني ففي هذه الحالة سيفحص 15 أو 20 "patients" وسيغادر مسرعا لأن هناك 60 "patients" ينتظرونه في عيادته الخاصة الشيء الذي سيمكنه من تسديد ثمن سيارته وأرضه.

اليوم علينا أن نفهم أن الطبيب يجب أن يملك سيارة ومنزل وضيعة وهذا لا يمكن أن تحققه له الوظيفة العمومية من خلال عمله بالمستشفى العمومي الذي يفتقر إلى أبسط الإمكانيات والمعدات كالضمادات والخيط و"bétadine" ونطلب من المواطن أن يشتريها في هذه الحالة لا يمكن أن نلقي اللوم على الطبيب لأنه لا توجد إمكانيات ولا يمكن أن نلومهم لأنهم يغادرون.

سيدي الوزير، خلال الخمس سنوات الأخيرة 3300 طبيب هاجروا من البلاد بمعدل 660 طبيبا في السنة في حين أن الجامعات التونسية، زميلاتي زملائي، يتخرجون منها في حدود 500 طبيبا ما معنى هذا؟ هذا يعني أننا نصدر المتخرجين الجدد بالإضافة إلى 100 طبيبا من ذوي الخبرة أي الأطباء الذين بمجرد النظر إليك يعرف ماهي علّتك، هؤلاء أيضا بصدد المغادرة إلى الخارج يعني أن طبيبا عمره 53 سنة وطبيبا عمره 55 سنة يهاجرون وهذا ناقوس خطر كبير سيدي الوزير لا أعلم كيف سنجد له حلا، فعندما نتطرق إلى هذا الموضوع نحاول أن نجد حلا فلو قمنا بـ "brainstorming" سنجد حلا لهذا ونحن اليوم نزيد في تعميق الجرح وهذا ما يحدث اليوم ذلك الصف سيصبح صفين وثلاث صفوف.

أعوان وإطارات الصحة سيدي الوزير قرأت "des articles" هم يطالبون بتسوية وضعيتهم، قرأت لأعرف ما هي وضعيتهم هم يتقاضون 459 دينار مقابل 48 ساعة والمداخلات يطالبون بتصفية وضعيتهم، موظفون في وضعيات وبعقود هشة.

يعملون في قطاع الصحة وقطاع الصحة يعني "l'hygiène" فلابد أن يحافظ على نظافة المقص و"thermomètre" والمعدات ويتقاضى 450 دينار فقط وبعد ذلك نقول بأننا نكافح الفساد، عون صحة عندما يكون لديه طفلين في العودة المدرسية شراء محفظتين سيتكلفون 450 دينار.

كيف سنحارب الفساد بهذه الطريقة سيدي الوزير؟ الزميلات والزملاء الحاضرين قادمون من العمق ونعرف ما يعانيه الموظف التونسي سواء كان في الإدارة العمومية أو في القطاع الخاص أو العاطل عن العمل، كلهم وضعيتهم صعبة للغاية لكن لا بأس سيدي الوزير إن قلت لنا أننا سنبقى في هذه الوضعية لمدة سنة فلنضحي سويا لمدة سنة ستزيد في "productivité" وستزيد في المرتب فالمواطن يريد من يرسم له هدف وهذا الهدف نعمل عليه مع بعض.

أكثر من هذا السيد الوزير كذلك بالنسبة إلى الصيدليات ما زلنا نعمل بقانون السبعينات أي صيدلية لكل 120 أو 150 ألف ساكن، وهو قانون الهدف منه كان في ذلك الوقت تغطية كامل تراب الجمهورية بالصيدليات والآن تم تحقيق ذلك الهدف الى حد أننا وصلنا إلى صيادلة معطلين عن العمل وصيادلة إن لم يجد صيدلية يرثها عن والده فانه يضل عاطلا عن العمل ويعمل بمرتب 400 دينار وعلى هذا الأساس لابد من التفكير في تنقيح هذا القانون خاصة وأنه في جميع بلدان العالم تجد الصيدلية بجانب الصيدلية فالإصلاح سهل سيدي الوزير، اليد في اليد وان شاء الله غدا تكون تونس أفضل. مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائبة المحترمة السيدة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية ولها أربع دقائق المقعد رقم 30.

السيدة مريم الشريف

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير السيد علي مرابط والوفد المرافق له،

صباح الفل للجميع،

أنا أثمن هذه الاتفاقية بين بلادنا وحكومة الصين الشعبية اليوم "acupuncture" أي الوخز بالإبر هي"la tendance" في العالم أجمع " la médecine alternative" حتى نقلص من " les effets des médicaments indésirables" وهناك "efficacité" لهذا الطب في العالم أجمع خاصة في أمريكا وفي أوروبا أصبحت " tendance en vogue" هذا لأثمن هذه الاتفاقية.

تحية إكبار إلى كل الإطارات الطبية وشبه الطبية والوزارة ونثمن عمل كل الوزارة والأطباء رغم الظروف ورغم النواقص ورغم الوضع ووضعية مستشفياتنا التي نسميها كارثية ولو أني لا أحبذ أن أقول هذه الكلمة ونثمن كذلك نجاحات الطاقم الطبي الذي يبهرنا كل يوم وآخر نجاح عملية زرع كبد لطفلة عمرها ست سنوات في مستشفى فطومة بورقيبة ورغم كل هذا هناك نجاحات وهذا يدل أنه لدينا كفاءات لكن تنقصنا الإمكانيات.

مداخلتي سيدي الوزير عن هجرة الأطباء "vraiment c'est un problème d'Etat" سيدي الوزير "Dans dix ans même pas on n'aura pas de médecins ; on aura une pénurie de médecins ; on n'aura plus des médecins urgentistes, on n'aura plus des médecins anesthésistes" ليخدر مريضا "c'est très grave" سيدي الوزير "l'avenir est très grave" بالنسبة لي هو "un problème d'Etat" لابد أن نجد حلا كلنا معا، لابد أن نجد حلا جذريا حقيقة لأنني أتحدث عن "immigration" في السابق كان التلميذ يريد أن يهاجر ليتكون ثم يعود إلى وطنه لينيرها، اليوم تغير الحال وأصبح يهاجر وهذه الهجرة تمس كل الشرائح العمرية للأطباء "les jeunes" والكبار.

أنا اليوم عندما أسمع أن طبيبا هاجر أشعر بالحزن أين نحن سائرون وأين تسير بلادنا صدقا سيدي الوزير، لابد من حل، لابد من " beaucoup de travail sur cette point" نحن درسنا في ظروف عادية ودرسنا "avec des seigneurs" ممتازين مثل السيد زاوش، السيد بن معيز والسيد الزريبي " on n' avait pas beaucoup de moyens" لكن عندما تدخل كلية الطب رغم الدراسة والتعب إلا أنهم يرغبونك في الطب، كانت هناك النظافة والأمن وغيره الأن عندما يتخرج التلميذ بعد أن يتم خمس سنوات دراسة سيدخل "internat" سيعمل في "les hôpitaux universitaires" والتي تعتبر "une catastrophe" سيدي الوزير والتلميذ عندما يرى ظروف العمل هذه ولا يرى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق المقعد 93.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

عودة ميمونة مكللة بالنجاح لكل الزملاء ان شاء الله موفقين في أعمالنا،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا مرة أخرى بالطاقم المصاحب،

أستهل السيد الرئيس هذه المداخلة طبعا بقوله عز وجل "مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا" صدق الله العظيم.

أذكر نفسي وأذكر زملائي أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، الحضور الكريم،

أن نشعل شمعة سيدي الوزير خيرا من أن نلعن الظلام لكن حسب الامكانيات التي لدينا وحسب الميزانية أعتقد كونه مازلنا بعيدين قليلا على إرضاء المواطن في تونس وهو أساس تسمية الدولة.

السيد الوزير، إلى حد هذه اللحظة ونأمل في حل هذا الموضوع وأعتقد أن هناك وعدا في هذا الباب السكانار بجندوبة مازال السيد الوزير، مركز الأمراض السرطانية تعطب كبير للمعدات الثقيلة، اعترضني بالأمس مواطن في جندوبة يبكي والله يبكي لأن مركز مداواة الأمراض الخبيثة عافانا وعافاكم الله بقي خارج العمل في حالة تعطب الوسائل والمعدات الموجودة هناك والمرضى سيموتون السيد الوزير فرجاء التدخل.

السيد الوزير، مشروع الأدوية الخصوصية في جندوبة للقطع مع "ce qu'on appelle la centralisation vers la décentralisation" السيد الوزير، 70% من أهالينا دون ماء صالح للشراب، لا أتحدث على المنوال التنموي وغيره لكن هذا يجلب لنا أمراض نحن في غنى عنها من الميزانية المرصودة من وزارة الصحة.

السيد الوزير، غياب المسالك الصحية الغابية وعدم ممارسة الرياضة يعود علينا بميزانية سيئة في الصحة، السكر والدم منتشر في تونس، السيد الوزير، غار دماء وبو سالم رجاء المرضى يقضون اليوم في جندوبة بعد تصفية الدم لو أمكن أن نقرب لهم الخدمة في غار دماء وبوسالم أعتقد أننا سنساعدهم قليلا أهالينا في الطقس البارد بعد أن يكمل حصة الـ"dialyse" الذي يقوم به ثلاث مرات في الأسبوع عفانا وإياكم من البلاء.

سيدي الوزير، نأمل في تدخل على مستوى المستشفى الذي بصدد التأسيس في غار دماء لما لا يكون فيه مركز كبير حتى يساعد أهالينا مرضى الـ"dialyse".

سيدي الوزير، نعود إلى نقطة كبيرة وهي معضلة البحث العلمي ما هو موقف تونس من مرض السرطان بحثا وعلما و"labo"؟ وما هو موقف تونس من السكري؟ ما هو موقف تونس من ضغط الدم؟ نأمل في هذا ولدينا الطاقات الجديرة بتحقيق إنجازات في هذا الباب.

سيدي الوزير، أثمن هذا الحل لكنه للأسف ترقيعي أبنائنا غادروا نتاج المدرسة التونسية نعطيهم بعض الأمل لأطبائنا فهم قادرين على صنع المعجزات.

السيد الوزير، نقص الزاد البشري في سلك الصحة وأعرف لأن البنوك المانحة تطالب بعدم التشغيل فمتى ستكون لنا استقلالية على أرضنا لأن هذا سيخول لنا أن نكون أسيادا على أرضنا؟ كذلك أطباء الاختصاص ومهندسين وتقنيين في الصيانة وأطباء الشأن العام للمراكز الصحية الأساسية.

كذلك سيدي الوزير، أريد أن أشكر طبيبة في جندوبة الدعوسي نحبها كثيرا زميلتكم مريضة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وشكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتمي له ثلاث دقائق المقعد 215.

السيد منير الكموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والاطارات المرافقة له،

في إطار مطالبتنا الدائمة بمراجعة مبدأ التمييز الايجابي بين الجهات الذي أصبح حقيقة عقوبة جزء كبير من الجهات المحسوبة على الجهات المحظوظة ومنها خاصة ولاية المهدية وخاصة معتمدياتها الداخلية من ذلك شربان أولاد الشامخ وهبارة وملولش وغيرها.

السيد الوزير، نحن نطالب بتحقيق العدالة بين الجهات ولا يمكن أن تتحقق هذه العدالة إلا بمراجعة دقيقة للخارطة الصحية في مستوى التجهيزات وفي مستوى الأعوان هدفنا استراتيجي، لكل الجهات مستوصف في كل عمادة ولكن أيضا لابد من ضرورات ملحة في مراعاة خصوصية بعض الجهات من ذلك مستشفى نهاري في عمادة النفاتية لأن بها عديد المؤسسات التربوية التي تعاني.

وفي هذا الإطار أيضا أريد أن أراجع سيدي الوزير قراركم في رفض مطلب بعض الخواص لتركيز قاعة القسطرة القلبية الوعائية وآلة تفتيت الحصى وتعويضهم بآلة مفراس بناء على قرارين صدرا في 2013 و2020 عن وزيرين سابقين برفض إسناد تراخيص لجهات الوسط الشرقي.

السيد الوزير، ولاية المهدية في جهات الوسط الشرقي لو الدولة عاجزة عن تركيز هذه التجهيزات في المستشفيات العمومية فلم يمنع الخواص أيضا من ذلك؟ هل يتحول التميز الايجابي الى عقوبة لأبناء هذه الجهة، ولاية المهدية تفقد أبنائها نتيجة غياب لقاعة قسطرة في مستشفى الطاهر صفر.

الدكتور محمد سنان رحمه الله طبيب أسنان توفي أثناء نقله من المهدية إلى سوسة نظرا إلى غياب هذه الآلة وغيره كثيرون سيدي الوزير، إذا لابد من مراجعة هذا التميز الايجابي وتغييره بقاعدة بيانات وخارطة دقيقة لتحقيق هذه العدالة، اليوم نحن نعاني نتيجة هذا التميز من ذلك أيضا هذه الاتفاقية التي أسندت أغلب الامتيازات إلى جهات داخلية نحن ندعم هذا التوجه وندعم إمكانية دعم هذه الجهات لأننا نعرف أن الاختصاص هام ولكن لابد سيدي أيضا من مراعاة بعض الجهات في الوسط وفي الشمال وغيرها لأنها فقط مسنودة جغرافيا إلى مناطق محظوظة يقع حرمانها من كل هذه الاشياء وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائب المحترم السيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق المقعد رقم 7.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد وزير الصحة السيد علي مرابط والوفد المرافق،

لا يمكن أن يأتينا السيد علي مرابط السيد الوزير ولا أتدخل وأنت تعلم محبتي وتقديري لك ولهذا ألحيت أن أتدخل، تدخلي سيكون بشيء يخص تكويني الجامعي و التاريخي سنتحدث عن أصل الأمور "les origines des faits" وأنا لدي اقتراح سيد الوزير وتساؤل، بالنسبة إلى التعاون الثنائي السيد الوزير في مجال الصحة هو هام جدا خاصة إذا كان في الطب الجديد أو الطب الكلاسيكي كما هو الحال بالنسبة إلى البروتوكول مع الحكومة الصينية نعلم أنه " c'est un complément" لن يجعلنا نغلق كلية الطب، تعلمون أن كل سنة هناك جديد وبالعكس " c'est un plus et l'apport" معقول ومعروف.

بالنسبة إلى أصل الأمور السيد الوزير، في الحقيقة "J'ai eu le réflexe des historiens" عدت إلى أصل العلاقات في مجال الصحة في تونس، علاقات قديمة جدا وكلاسيكية جدا عرفت خاصة أوجها في الفترة الوسيطة يعني عرف هذا المجال والتعاون التاريخي لنا تقاليد خاصة في العصر الوسيط، القرن التاسع والقرن العاشر خاصة في المجالات كما هو الحال اليوم في " les spécialités spécifiques" يعني في الاختصاصات التي لها خصوصية مثل هذا الاختصاص الوخز بالإبر.

عدت إلى طبقات الأطباء كابن ابي أصيبعة فوجدت أن عدد الأطباء الوافدين على تونس يعني أن تونس كانت دائما أرض لقاء للأطباء من الفرس من أبو الحسن المرواني الذي استقر في تونس وكان طبيب مشهور، الأندلسيين، عندنا الطبيب الصقلي، الصقليين السيد الوزير يعني دائما الاستئناس بالأطباء الأجانب كان " une nécessité" في تلك الفترة وكان "un projet d'Etat" اليوم كذلك نرى أنه " c'est toujours un projet d'Etat " يعني أنه قرار سيادي وسياسي كما كان قبلا مشروع دولة في العهد الحفصي، العهد الأغلبي والعهد الفاطمي.

اليوم ما نقوم به يدخل في إطار "la continuité" لما كان موجودا سابقا في تونس فلا أعرف سيدي إن كان هذا الاختصاص "une nécessité" أو "un luxe" "quelque chose de superflu" ونعرف أن للوخز بالإبر قيمته على كل حال هذا بالنسبة إلى الجانب التاريخي للموضوع السيد الوزير والآن نتطرق للمهم سيدي الوزير وتساؤلي في الحقيقة هو متى؟ الكل ينتظر المواطنون والأطباء وغير الأطباء، الأساتذة الجامعين، "des collègues"، المرضى وقد زرت مستشفى الطاهر المعموري في نابل في الوطن القبلي الكل ينتظر في "plan Marshall".

في مجال الصحة "un plan Marshall" متى سنرى " un débat de fond" تعرفون "l'intérêt pour la santé publique" قديم جدا لكن اليوم يزيد إلحاحا في هذه الفترة التي نعيشها اليوم، البنية التحتية تعاني عدة مشاكل وننتظر شيء آخر السيد الوزير علمتها من بعض الأطباء من العائلة موضوع "l'évaluation" التي تشكو نقصا وقد تحدثت مع الدكتور جلول دغفوس الذي قص علينا حكاية وقعت منذ 20 سنة أنه ترأس مع مجموعة من الأطباء مثل الدكتور منيف وغيره أنه " il y avait un projet d'évaluation de la santé publique" اليوم هل فكرتم في "un projet d'évaluation" حتى ندخل في "un débat de fond" حول البنية التحتية، حول هجرة الأطباء، استمعت إلى كل الزملاء يتحدثون عن هجرة الأطباء "on dirait les 30 médecins chinois" سيأخذون مكان أطبائنا.

"Le débat de fond" سيدي الوزير، أنا بدأت وقمت بـ "un travail de prospection" قمت بـ "une petite enquête" في مجال معين في الوطن القبلي السبب الرئيسي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الآن نأتي إلى ختام النقاش العام ونرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيد علي المرابط وزير الصحة ليتولى تقديم الردود على النقاش العام. شكرا.

(كانت الساعة الثانية عشر وعشرين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة الثانية عشر وخمس وأربعين دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

الآن الكلمة إلى السيد علي المرابط وزير الصحة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد علي المرابط، وزير الصحة

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة والسيد مساعدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السادة إطارات وزارة الصحة،

أود أن أبدأ بالترحم على شهدائنا، شهداء القضية الفلسطينية في غزة رحمهم الله وإيمانا منا وإيمانا بالشعب التونسي وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية، تم جلب جرحى فلسطينيين وهذا أقل ما يمكن أن يقدمه الشعب التونسي لشقيقه الشعب الفلسطيني وهذا ما دعا إليه سيادة رئيس الجمهورية منذ اليوم الأول من إرسال إعانات عبر جسر جوي تم إرسال الأغطية الصوفية، الأكل، حليب الرضع وقد دعا أيضا إلى جلب الجرحى الفلسطينيين وتمّ القيام بذلك في مناسبتين وقد طالب السادة والسيدات النواب بإرسال حتى فرق طبية لتآزر أشقائنا وسيتم ذلك عندما تتاح الفرصة لذلك.

لقد تم جلبهم إيمانا منّا بالقضية الفلسطينية كما ذكرت، فإن الشعب التونسي يؤمن بالقضية الفلسطينية وقد قام سابقا باستضافة أشقائنا الفلسطينيين وأنتم تعرفون هذا وقد دعا إلى ذلك السيد رئيس الجمهورية أنا أقول "الصدق في القول والإخلاص في العمل" ليس مجرد كلام وأنتم تعرفون أن كل ما ذكره السيد رئيس الجمهورية تم تنفيذه وإن تم جلب الجرحى الفلسطينيين فإن هذا ليس فضلا منا ولكن الذين يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة.

صحيح كما تفضل السيدات والسادة النواب بالقول، نتعرض أحيانا إلى صعوبات نظرا إلى الإمكانيات المحدودة لكن رغم ذلك فإننا نتقاسم كل شيء ونأخذ هؤلاء الجرحى على عاتقنا دون أي فضل منا.

وفي هذا المجال أود أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة النواب على تدخلاتهم وهذا إن دل على شيء فهو يدل على وطنيتهم وعلى شعورهم بالمسؤولية، نحن نعلم بأن هذا عبء ثقيل، تحمل المسؤولية وخصوصا إرادة شعبنا كل واحد من جهته وكيف يمكن بلورة إرادة شعبنا بالعمل معا وبلورة هذا وبتجسيد ما يطلبه وما يطمح إليه شعبنا من حياة كريمة ومن صحة للجميع.

نترحم على ابننا ريان رحمه الله ولا أريد الدخول في تفاصيل وفاته فقد تم فتح بحث طبي في المجال، رحمه الله ورحم جميع أبنائنا.

أريد الحديث قليلا عن مشروع القانون هذا ثم سأجيب على الأسئلة واعذروني كالمرة الفارطة سأجيب على أكثر ما يمكنني أن أجيب من أسئلة، لا يوجد لدي أي مشكل وقد وعدتم في المرة الفارطة وذاك قانون المجلس أن الأسئلة التي لم أجب عنها شفاهيا في المجلس فقد تمّ إرسال الإجابات كتابيا وهذه المرة أيضا سيتم ذلك لكنني سأحاول تفسير مشروع القانون هذا وهذه تمثل فرصة دائما لنلتقي بكم ولأستمع لآرائكم وللتفاعل مع بعضنا البعض لما فيه خير بلادنا ولما يطمح إليه شعبنا العظيم.

يندرج اهتمامنا اليوم في مناقشة فصل وهو فصل قانون أساسي يتعلق ببروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية خلال الفترة المتراوحة بين سنتي 2021 و2026 ومن حسن الحظ أن هذا يأتي بعد زيارة الوفد الصيني للسيد رئيس مجلس نواب الشعب وقد التقيتم بهم يوم أمس وهذا خير دليل على متانة الصداقة الصينية التونسية المتجذرة في عمق تاريخنا وقد تحدث في هذا السيد النائب المحترم السيد أنور وقد احتفلنا خلال شهر أوت الماضي بخمسينية تواجد الأطباء الصينيين بتونس.

أريد التأكيد على شيء فقط إن هذا الاتفاق بخصوص تواجد أطباء صينيين بتونس لا دخل له بهجرة الأطباء وهذا لن يعوض هجرة الأطباء، بل بالعكس بخصوص هجرة الأطباء نحن منكبون وسنعمل على هذا مع بعضنا على إيجاد تشريعات أقول لحماية أطبائنا وليس لمنعهم، لحماية أطبائنا ولحماية شعبنا في هذا المجال.

لذلك أؤكد على أن هذا بروتوكول تعاون، صداقة بين الشعب التونسي والشعب الصيني فهي مذكرة تفاهم للتعاون بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية وقد تم توقيعها بتونس بتاريخ 24 جويلية 2015.

كما تفضل السيد مقرر لجنة الصحة ولجنة الصحة مشكورة على ذلك، الفرق الطبية متواجدة من شهر جويلية 1973 وتضم عديد الاختصاصات: اختصاص القلب والشرايين، طب النساء والتوليد، الأطفال، طب العيون، الأمراض الجلدية، المعدة، الجراحة العامة، التخدير والإنعاش والتصوير الطبي ولكن خاصية موجودة في هذه الأطباء هي اختصاص الوخز بالإبر والطب التقليدي الصيني وهو غير موجود في تونس وهي تجربة رائدة وهذه التجربة كان لها الوقع الطيب في معالجة المرضى التونسيين- وهنا أتحدث عن هذا الاختصاص فقط- لكن كذلك في تكوين أطباء تونسيين، ناهيك أن هناك في تونس "diplôme universitaire" في كلية الطب بتونس منذ سنة 1994، أي أن الأطباء يأتون إلى تونس للمعالجة ولكن يوجد من بين هؤلاء الأطباء أساتذة الذين يقومون بتمرير علمهم منذ سنة 1994 يمكن التحصل على هذا الديبلوم بكلية الطب بتونس على 14 دفعة كون 207 طبيب منهم 175 طبيبا تمكنوا من الحصول على هذا الديبلوم المعالجة بالوخز بالإبر ومؤخرا تم التدشين بمستشفى المرسى مركز الطب التقليدي التونسي.

تم استقبال الفرق الطبية الصينية للسنوات الخمس المقبلة 2021-2026 يوم 7 ديسمبر 2021 بمعدل 38 طبيب موزعين على ولايات: تونس، قفصة، جندوبة وسيدي بوزيد تم التوجه بسؤال وهو هل هناك إمكانية إرسال هؤلاء الأطباء إلى مناطق أخرى، أقول لا يوجد أي إشكال ولكن دائما المبدأ هو أنهم لن يعوضوا أولادنا، فهم أطبائنا ومثلما ساعدت تونس أيضا إيطاليا في مارس 2021 فقد ذكرت هذا في المرة الفارطة وأعيد ذكرها، لذلك فإن هذه الفرق الطبية جاءت لمتانة العلاقات التونسية الصينية.

تم الاتفاق على الصيغة النهائية للبروتوكول باتفاق بين حكومة البلدين يتعلق إذن بإرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية وتمت موافاة وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بوثيقة شرح الأسباب في الغرض بتاريخ 12 سبتمبر 2022 و5 جانفي 2023.

لن أعيد ما تم سرده في تقرير لجنة الصحة، من النواحي التطبيقية عند إعداد المشروع لهذه الاتفاقية ودراستها في البداية خاصة من الجانب الصيني في بناء المستشفى الجامعي الجديد بصفاقس وعند دراسة الخارطة الصحية وقتها ونظرا إلى النقص الفادح لأطباء الاختصاص بالجهات الداخلية بالأساس، تم حصر كل من جهة سيدي بوزيد وجندوبة وقفصة لتركيز هذه الفرق الطبية الصينية والعمل لاحقا بعد انتهاء مدة الاتفاقية بتوسعتها لتشمل جهات أخرى على غرار وليس الحصر لتشمل تطاوين، قبلي، القصرين وتوزر بالتشاور مع أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية للبرلمان.

كما أن الوزارة منكبة على إعداد النصوص التشريعية المتعلقة بإصلاح المنظومة الصحية عامة ومن بينها التشريعات الخاصة بتشجيع وبتحفيز أطباء الاختصاص على العمل بالمناطق الداخلية.

وانطلقت هذه المنظومة في التكوين في الاختصاصات الطبية ذات الأولوية وهي عشر اختصاصات لفائدة الجهات الصحية وقد انطلق هذا البرنامج سنة 2018 وقد تخرجت أول دفعة في هذا الاختصاص سنة 2021 أي عندما يكون أطبائنا منكبين على إجراء "résidanat" هناك مجموعة اختارت العمل والتزموا كتابيا بالعمل بالمناطق الداخلية على الأقل لمدة أربع سنوات وقد بدأت هذه المجموعة تشتغل سنة 2021 صحيح لم يأتوا جميعا بالرغم أنهم قد أمضوا على التزام للعمل بالجهات الداخلية، قدمنا لهم امتيازات أخرى ولديهم امتيازات حسب القانون وهي امتيازات مادية يعني بالإضافة إلى أجورهم لديهم امتيازات مادية يتحصلون عليها تكون داخل أجورهم لعملهم بالمناطق الداخلية وقدمنا لهم امتياز آخر وهو بإمكانهم اجتياز مناظرة "l'assistanat" أي مناظرة مساعد استشفائي جامعي، له الأولوية في ذلك لنمكنهم من العمل في مناطقهم.

وقد انطلق هذا البرنامج كما ذكرت سنة 2021 تخرجت أول دفعة وعلى هذا الأساس تم إبرام الاتفاقية مع الجانب الصيني لمدة خمس سنوات بداية من سنة 2021 ليتم تقييم التجربة ولتطويرها نحو الأفضل مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات من حيث الاحتياجات والتوزيع الجغرافي ودعم تبادل الخبرات والبحث العلمي وإعداد ومناقشة الأطروحات والزيارات بين الطرفين.

كما يعتبر العائق اللغوي إشكالا نسبيا وهم مصاحبين بمترجم وتكون الترجمة في أغلب الأحيان للغة الفرنسية، صحيح هناك من ذكر بأن هناك مواطن أو مريض كبار في السن لا يحسن اللغة الفرنسية، أغلب إطاراتنا الصحية التونسية من أطباء ومن إطارات شبه طبية يحسنون اللغة الفرنسية لذلك فإن اللغة لا تمثل عائقا كبيرا ليمنع الأطباء من فهم الأعراض التي يعاني منها المرضى وبالتالي يمكن تشخيص المرض فلا أعتبرها أصلا مشكلا، مع الإفادة بأن التعاون الثنائي بين الجانب التونسي والجانب الصيني في القطاع الصحي له عديد الجوانب وتعد هذه الاتفاقية المتجددة منطلقا لها.

ونذكر بأن البعض من السادة والسيدات النواب عرجوا على بناء وتجهيز المستشفى الجامعي الجديد بصفاقس وهذا المستشفى جاء في إطار هبة صينية تقدر بـ 56 مليون دولار وبطاقة استيعاب تقدر بـ 246 سرير وقد تم استغلال هذا المستشفى كما تعلمون وإن كنتم تتذكرون كمركز وقتي وطني للتكفل بمرضى الكوفيد طيلة فترة الكوفيد سنة 2019 وقد أبلى البلاء الحسن وهنا نحن دائما نشكر كافة إطارات ومهنيي الصحة على ما بذلوه من جهد في إطار مقاومة جائحة الكوفيد والبعض يتساءل لماذا أنا دائما أذكر جائحة الكوفيد فعندما يخرج مدير عام لمنظمة الصحة العمومية في 20 مارس 2022 لينوّه بنجاح تونس في التصدي لجائحة كوفيد هذا ليس أمر بسيط لأنه سيشهد العالم ما قامت به تونس، لو تتذكرون بعد جويلية 2021 كنا نعد عدد الأموات وليس عدد المرضى الحمد لله بعد 25 جويلية 2021 وما ارتآه سيادة رئيس الجمهورية للتصدي لجائحة الكوفيد، ليخرج مدير عام منظمة الصحة العمومية ويشهد بنجاح تونس في التصدي لجائحة كورونا.

إذن المستشفى الجامعي الجديد بصفاقس أبلى البلاء الحسن كما أبلت بقية المستشفيات الكبرى والصغرى وتم التوقيع على اتفاقية الاستلام النهائي يوم 13 مارس 2023 أي خلال هذه السنة. وبعد تدارس الجانبين كيفية تجهيزه بالمعدات الطبية اللازمة مع ضمان تدريب الفرق الطبية وشبه الطبية التونسية لضمان الاستخدام الجيد لهذه المعدات، وافق الجانب الصيني على عملية التجهيز وحددت قائمة في الغرض باتفاق بين الطرفين ومؤخرا خلال شهر نوفمبر، ديسمبر الحالي فقد وصلت فرق صينية لتونس لتمكن الفرق التونسية من كيفية استعمال التجهيزات التي تم إرسالها مؤخرا إلى تونس للمستشفى المذكور.

علما وأنه حاليا وفي إطار مجهودات وزارة الدفاع الوطني في مجال التغطية الصحية على مستوى وطني، تم تركيز هذا المستشفى كمستشفى عسكري جامعي لفائدة اقليم الجنوب التونسي وكما ذكر السيد رئيس الجمهورية الصحة أولا، هناك الصحة العمومية، الصحة العسكرية، صحة قوات الأمن الداخلي، الصحة المهنية كلنا نشتغل مع بعضنا لفائدة صحة المواطن وصحة المواطن ليست صحة علاجية ولست طبيب علاجي، الصحة هي صحة المواطن وأولها الصحة الوقائية وما ذكرته يوم 1 ديسمبر خلال الجلسة الأخيرة عندما حضرت معكم، قلت إن نجحت تونس في استئصال " le paludisme" في تونس خلال السبعينيات ولم تعد هناك أي حالة شلل للأطفال في تونس منذ سنة 1994 وهذا من نتائج التلقيح ونتيجة البرنامج الوطني للتلقيح الذي بدأ في السبعينات وعمره الآن خمسين سنة وكانت له آثار طيبة جدا جدا جدا ولهذا قلت لكم بأن الأمراض المعدية مثل "la diphtérie" ومرض مثلا "l'hépatite B" أقول أن هذه الأمراض مثل مرض "l'hépatite B" نقصت كثيرا في تونس لذلك فإن هذا التلقيح هو أصل الوقاية، أي أن المنظومة التونسية تعول على الوقاية.

صحيح قد رأينا في المرة الأخيرة بأن ميزانية كل ما هو طب وقائي ليست كافية وكنا لا نعول عليها كثيرا، لكن النظرة الجديدة هي التعويل على الطب الوقائي والوقاية من الأمراض المعدية ولكن كذلك من الأمراض غير المعدية ومن الأمراض غير السارية ولهذا السبب هناك برنامج كبير وكبير جدا، تطرق السيد النائب إلى الأمراض السرطانية وإلى مرض السكري ومرض ارتفاع ضغط الدم كلها موجودة في منظومة بدأت سنة 2017 وبدأنا فيها حاليا والتجربة التي نقوم بها الآن هي زيادة كمية الألياف " le pourcentage de fibre" في الخبز نحاول تضمينها، أيضا سنحاول التخفيض من استعمال الملح في الخبز، الخبز الذي يتم بيعه في جميع أنحاء بلادنا.

لذلك فإن الطب الوقائي والوقاية خير من العلاج والوقاية "La prévention coute beaucoup moins cher que tout ce qui est curatif" لذلك فإن المنظومة العلاجية صحيح يجب العناية بها

وتطويرها لكن أيضا علينا تطوير المنظومة الوقائية وفي الوقاية هناك القوافل الصحية، السيد النائب المحترم تطرق للقافلة الأخيرة وكثيرا هي القوافل لتقريب الخدمات من المواطن التونسي البعيد الذي لم يعد يتنقل وأصبحنا نتنقل نحن له وفي سنة 2022 وفي سنة 2023 خاصة وسنبرمجها أكثر وسنعيد هيكلتها " les caravanes mobiles" ونحن نسميها "les cliniques mobiles" يذهب الطبيب المختص للمريض، مثلا مريض السكري أو مريض ارتفاع ضغط الدم فكما تعلمون إن مراقبة هذه الأمراض هي وقاية ثانوية حتى لا يتسبب هذا المرض في تعكرات، لتعرفوا قيمة الوقاية في برنامج وزارة الصحة.

لذلك فإن بناء وتجهيز المستشفى لجامعي بصفاقس في إطار التعاون والصداقة التونسية الصينية، مشروع بناء وتجهيز مستشفى الأورام السرطانية بقابس وهو مشروع سيادة رئيس الجمهورية بقابس، وافق الجانب الصيني على مبدأ دعم القطاع الصحي التونسي بإنشاء مشروع بناء وتجهيز مستشفى الأورام السرطانية بقابس وأريد أن أذكر وأن أؤكد بأن هناك مركزا للأمراض السرطانية بقابس ولكن وبتعليمات من سيادة رئيس الجمهورية سيتم بعث مركز أو وحدة لمداواة هشاشة العظام وهو موجود في هذا الإطار ونحن ننتظر توقيع هذه الاتفاقية.

لكن أيضا هناك العديد من الهبات وقد تم ذكرها في المجلس: الهبات المقدمة من الجانب الصيني والتي وردت ملفاتها على مصالح لجنة الهبات إلى جانب العديد من التلاقيح والصين كانت من أول البلدان التي أرسلت هبة تلاقيح للكوفيد، سيارات إسعاف وملابس واقية وقفازات طبية لفائدة المستشفى الجهوي بجندوبة.

هناك نائب محترم قال لم نر إصلاحات كبيرة، لقد شكرتم وأشكركم مرة أخرى وكما قلت سيذكر لكم التاريخ أنه في الإصلاحات الكبرى للمنظومة الصحية الموافقة على بعث وتركيز الوكالة الوطنية للدواء الذي اعتبره كسبا كبيرا للمنظومة الصحية وقد وافق عليه مجلسكم الموقر في 12 جويلية 2023 وهذا يحسب لكم ويحسب لتونس وللمنظومة الصحية.

سأحاول الإجابة على الأسئلة، لن أحاول بل سأجيب:

السؤال الأول، رغم عدم إمضاء الاتفاقية منذ سنة 2021 بسبب الظروف الاستثنائية إلا أن ذلك لم يسبب تعطيلا للفرق الطبية الصينية، أي حتى لو تعطل الإمضاء فإن الفرق الطبية دائما متواجدة يذهب فريق ويأتي فريق بانتظام حتى لا تحصل قطيعة وأعيد هذا جاء في إطار الصداقة التونسية الصينية.

منظومة انتدابات الاختصاص في الجهات: تم ذكر أنه في تونس خلال السنوات الأخيرة تم انتداب 200 أو 300 طبيبا فقط، هؤلاء أطباء القطاع الصحي "les sanitaires" لكن كل سنة هناك قطاع استشفائي صحي مساعدي استشفائي جامعي هذه السنة 2023-2024 تم انتداب 350 في السنة الماضية، تم انتداب 320 والسنة التي قبله تم انتداب 280 هؤلاء يدخلون إلى المنظومة الصحية العمومية كأطباء اختصاص بل أكثر من ذلك كأطباء استشفائيين جامعيين ليساعدوا زملائهم وأصدقائهم ومن ضمنهم الأطباء الذين ذكرتهم "les spécialistes dans les régions" وقد بدؤوا في العمل وهم يقومون بعمل جبار وأنا أشكرهم على ذلك.

لذلك فإن هؤلاء الأطباء الصينيين ليس لهم أي تأثير سلبي على انتداب أطباء الاختصاص بتواجد أطباء الاختصاص الصينيين باعتبار توزيعهم حسب النقص في الاختصاص من حيث التواجد ودعم الجهات حسب الأولوية.

حول مشروع قانون يلزم الأطباء الشبان بالعمل بالجهات: تم منذ سنة 2017 كما ذكرت منذ حين إصدار جملة النصوص القانونية التي تلزم الأطباء الشبان وتشجعهم على العمل بالجهات من خلال فتح جملة من الاختصاصات لفائدة تلك الجهات وبالفعل تم خلال هذه المدة انتداب 90 طبيب وسيتسلمون مهامهم إن شاء الله بداية من سنة 2024 وقد تم ذكر هذا بمناسبة عرض ميزانية الصحة، تجاوز عدد الإنتدابات 3 آلاف انتداب على مستوى وزارة الصحة من أطباء، من ممرضين ومن إداريين وقد تم التعريج على هذا خلال مناقشة ميزانية وزارة الصحة.

ويتم حاليا إعداد دراسة موضوعية بالتنسيق مع المصالح الأخرى للوزارة المتدخلة والتي تخص تحسين المدخول الشهري لأطباء الاختصاص أثناء التكوين لتشجيعهم ولتحفيزهم على مباشرة مهامهم وخاصة بالجهات ذات الأولوية مع العمل المتواصل على تحسين ظروف إقامتهم وإعاشتهم.

كما ذكرت هناك تشجيعات في القانون التونسي، تشجيع الأطباء الذين يشتغلون في المناطق الداخلية وهذا التشجيع بالزيادة في أجورهم.

لقد ذكرنا في المرة الفارطة بمناسبة الميزانية ما يسمى "l'année civile" الخدمة المدنية، أي أن أطباء الاختصاص مطالبون بإجراء سنة فقط من الحياة المهنية ويتم توزيعهم على كامل تراب الجمهورية وهم أيضا يقومون بمعاضدة مجهودات الوزارة ويتولون علاج المرضى، صحيح لم يأتوا جميعا وهذا في نصوص المشروع التي سنعدها إن شاء الله مع بعضنا، كيف هذا، لا أقول سيتم إلزامهم نقول جلهم وتشجيعهم على تثمين تكوينهم ليقوموا بالقليل من رد الجميل للشعب التونسي الذي كوّنهم والذي كوّننا جميعا في هذا المجال ونحن كلنا مدينون لشعبنا الذي كوننا في المدارس العمومية.

الموارد البشرية وهم الإطارات الطبية وشبه الطبية والإدارية والعملة والسواق كما ذكرت سنة 2024 سيتم انتداب 3 آلاف:

- طب الاختصاص 640 من ضمنهم 223 طبيب اختصاص لفائدة 14 جهة صحية داخلية،
- 350 مساعد استشفائي جامعي،
- 280 طبيب اختصاص،
- طب الأسنان اختصاص30 مساعد استشفائي جامعي،
-الصيادلة: 35،
-الأطباء: 120،
- أطباء الأسنان أي كل ما هو استشفائي صحي، أطباء أسنان، صيادلة أطباء بياطرة.

مع مواصلة تطبيق برنامج الدعم لطب الاختصاص بالجهات ذات الأولوية بحصص استمرار من طرف أطباء اختصاص، تعلمون أنه منذ عدة سنوات يمكن للطبيب أن يشتغل كطبيب اختصاص أو كأستاذ جامعي يشتغل مثلا في مستشفى جامعي بالمدن نقول

بالمدن الكبرى: تونس، سوسة وصفاقس لكن بإمكانه القيام بمناوبة "des gardes" بالمناطق الداخلية التي لا يوجد بها ذلك الاختصاص أو لمآزرة الأطباء الموجودين بتلك المناطق.

تعرفون مثلا طبيب انعاش وحيد غير ممكن أن يشتغل مدة أسبوع بصفة متواصلة أو شهر بصفة متواصلة لذلك يذهب هؤلاء الأطباء للقيام بالمناوبة "les gardes dans les régions" وكذلك حتى الأطباء الخواص الموجودين في تلك الجهات يخول لهم مؤازرة أعمال وأشغال زملائهم وكما ذكرنا في الصحة القطاع العمومي والقطاع الخاص واحد يهدف لحماية صحة المواطن التونسي وكلنا نعلم وأنا لا أجزم هذا ولكن نعلم جميعا أن المؤسسات الصحية العمومية يوجد بها الإمكانيات البشرية لأن الأشخاص الذين يعملون في المستشفيات هم أنفسهم فقد تلقوا نفس التكوين، كلهم درسوا بكلية الطب بتونس أو بكلية الطب بصفاقس أو بالمنستير أو بسوسة لذلك فإنه يعمل هنا أو هناك كما تعلمون أن من لديه بعض الأموال يذهب للتداوي في المصحة ومن ليس لديه لا يذهب، لا لأنكم تعلمون أنه بعد المصحة الأغلبية تذهب إلى المستشفى العمومي لتلقي العلاج والعلاج الحسن ولا يقولون لا هناك كذا أو كذا، فخيرة أطبائنا موجودة في القطاع العمومي من أساتذة ومن أساتذة جامعيين أيضا في القطاع الخاص هناك العديد والعديد من الأطباء الأكفاء ونحن نعمل على صحة المواطن التونسي.

الإطارات شبه الطبية 1810 خطة ما يساوي 60% من مجموع الإنتدابات، 600 ممرض أول، 600 فني سامي أول، 500 مساعد صحة، 10 أخصائي نفساني و100 عون مساندة، إطارات وأعوان إداريين وتقنيين.

الدعم بالأعوان والعملة، انتداب العملة يندرج في إطار تسوية عملة الحضائر حسب الدفوعات تم انتداب 800 عاملا في الدفعة الأولى موزعة على مختلف الجهات، الدفعة الثانية 1500 عاملا في انتظار إدراجهم في المنظومة الوطنية لتسوية الحضائر في انتظار باقي الدفوعات الثالثة والرابعة والخامسة.

تسوية العرضيين تمت مراسلة مصالح الوظيفة العمومية في الخصوص للنظر في إمكانية تسويتهم ونحن نعمل على تسويتها ولم ننساهم مثلما ذكر السيد النائب المحترم.

فيما يخص السؤال عن مستشفى سيدي بوزيد سيتم تطوير الاتفاقية التونسية الصينية عند تجديدها وستهم ولايات أخرى من ضمنها سيدي بوزيد وغيرها حسب الأولويات والحاجيات ودعم المؤسسات الصحية والمراكز وإن شاء الله ستكون هناك زيارة لمستشفى سيدي بوزيد مثلما أراد ذلك السيد النائب وقد ذكرنا بأن ذلك موجود في البرنامج وقد ركز بعض النواب على الزيارات الفجئية وطلب بعض السادة النواب إعلامهم قبل الذهاب إلى جهاتهم وكانت إجابتي صريحة وأبلغتكم أني لن أعلمكم بذلك أريدها أن تكون زيارة غير معلنة وعندما تعلمون بقدومي مرحبا بكم معنا وقد رحبت في عديد المرات بزيارتكم للمستشفيات فنحن نعمل مع بعضنا البعض للمصلحة العامة وعندما نتبين أن هناك مشكلا يجب محاولة إصلاح ذلك سويا.

كذلك بالنسبة إلى سيدي بوزيد سيتم انتداب أطباء الاختصاص مثل بقية الجهات في سنة 2024.

حول تركيز قاعة القسطرة بباجة، لقد تمت موافقة المصالح الجهوية للصحة لتحديد المقر المخصص لتركيز آلة القسطرة وسيتم برمجة اقتناء الآلة بعد الانتهاء من تهيئة المقر وكان لنا في الأسبوع الفارط لقاء مع ممولين ونحن نبحث الآن عن ممول في باجة لتشييد وبناء مستشفى جديد بباجة، كما تعلمون أن المستشفى الحالي لا يفي بالحاجة فهو موجود وسط المدينة نريد نظرة أخرى لكي تتمتع باجة مثل باقي الجهات بمستشفى عصري وللأجيال المقبلة.

حول بعض التجهيزات بجهة صفاقس تمت برمجة آلة لتفتيت الحصى سنة 2024 من خلال البرنامج الممول من البنك العالمي، آلة لتشخيص أمراض الثدي "mammographie" وآلة الكشف بالصدى إلى جانب ما يوجد حاليا بصفاقس علما وأنه سيتوفر قريبا "scanner" و"IRM" جديدة بمستشفى الحبيب بورقيبة والتركيز خلال سنة 2024.

حول تدعيم مختلف الأقسام بالمستشفى الجامعي فرحات حشاد سوسة، يتم تدعيم مختلف الأقسام بالمؤسسة الاستشفائية الجامعية فرحات حشاد سوسة بعد التنسيق مع الإدارة الجهوية للصحة والإدارة العامة للهيكل المعني وذلك في أفضل الآجال بالنسبة إلى قسم جراحة الأسنان كما تم تجهيز قسم طب العيون وبرمجة آلة "phaco" وآلة مفراس وآلة "tomothérapie" مع الإفادة أن مجموع المباشرين بالمستشفى 1655 من بينهم 14 سلك الصيادلة الجامعيين، 13 سلك أطباء الأسنان الجامعيين إلى آخره، مع دعم الجهة بالموارد البشرية والتجهيزية الطبية وتحسين البنية التحتية وتوزيعها الجغرافي حتى تتمكن الترفيع في طاقة استيعابها وانعكاسها على الجهات الأخرى المجاورة.

المسألة الثانية هي التعريج على كل ما هو "sectorisation" وأن هناك جهات تحصل على أكثر من غيرها، الصحة حق ولكل مواطن حرية المداواة في أي مستشفى، هذا المنطلق صحيح للتنظيم ولكي لا يكثر العبء على مستشفى دون آخر ونعمل على تقريب الخدمة الصحية للمواطنين "le service de proximité".

المشاريع المعطلة بولاية بنزرت بالنسبة إلى المستشفى الجامعي الحبيب بوقطفة تهيئة وتهذيب أقسام مركز التوليد بصدد مناقشة ملف استكمال الصفقة وقد ذكر السيد النائب المحترم مسألة "l'urgence" لقد انطلق تحويل القسم إلى أماكن أخرى وقد وضعت شرط مواصلة القسم الاستعجالي الحالي عمله وتقديم الخدمة للمواطن وقتيا إلى أن يتم تهيئة وتهذيب الاستعجالي.

المستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة، إحداث قسم عمليات متعدد الاختصاصات في انتظار تعيين المصممين كذلك إحداث وحدة الإنعاش الطبي وإحداث مختبر جهوي لحفظ الصحة في انتظار تعيين المصممين.

حول القسط الثاني من المستشفى العسكري بصفاقس وقد عرجت عنه منذ حين يشمل برنامج توسعة جناح العمليات، ست قاعات مع مختلف مكوناته، وحدة القسطرة، قاعتان مع مختلف مكوناتهما وقسم للحروق، 15 سريرا وجناح للإقامة، 52 سريرا.

إصلاح آلة "scanner" بمستشفى جندوبة صحيح بأنها مشكلة كبيرة و"scanner" الأول معطب منذ سنة 2019 والثاني الذي تم تركيزه بالمستشفى الجديد به إشكال لتشغيله وقد تمت عملية الصيانة وتمت برمجة استبدال مصعدين وهما في طور الدراسة والإعلان عن طلب العروض مبرمجة للثلاثية الأولى من سنة 2024 ومن لا يعرف مستشفى جندوبة لا يوجد عطب في آلة "scanner" فقط بل هناك كذلك 8 مصاعد والخطأ الذي وقع إن كنتم تعلمون

أنه لا يجب أن يبقي المصعد المعطب مفتوحا لذلك لا يجب تكرار هذا الخطأ.

طب التجميل بدون مراقبة ما هي التشريعات الجديدة؟ يتم حاليا في الطور النهائي إعداد كراس شروط لمراكز الاختصاص وتم مؤخرا إعداد نص حول كيفية التحصل على الكفاءة في طب التجميل لهيكلة هذا القطاع مثل تصفية الدم وغيرها، هناك كفاءات لكي لا يكون هناك كما ذكر السيد النائب المحترم إشهارا مجانيا على مواقع التواصل الاجتماعي.

الإسراع في تركيز مركز الإدمان، التقديرات الأولية 10 مليون دينار ستتكفل الوزارة بمعاليم الدراسات في انتظار الترسيم كمشروع خصوصي بميزانية الدولة في السنوات المقبلة وقد ذكرنا أننا بصدد إعداد مشروع كامل إلى جانب "l'accompagnement" للمدمنين هو الجانب العلاجي للإدمان وقد بدأت التلفزة الوطنية في بث الومضات التحسيسية حول كل ما هو إدمان وسيتم العمل على تحسيس المواطنين بخطورة الإدمان على المخدرات ثم تأتي مرحلة المداواة والأخذ بالذمة للإدمان.

حول مستشفى الطاهر المعموري بنابل مشاريع مبرمجة وفي طور الإنجاز تهيئة جناح العمليات، تأهيل مركزية معالجة الهواء الكلفة الأولية للمشروع 3170 ألف دينار، تمت الموافقة على القيام بتهيئات مختلفة بتمويل مركزي الخط العام للوزارة.

تعطب آلة "scanner" بشارل نيكول يضم المستشفى ثلاث آلات "scanner" ويقع في بعض الأحيان خلل فخلال 24 ساعة الفارطة وقع خلل في "scanner" في مستشفى الحروق البليغة وتم إصلاحه.

بالنسبة إلى مسألة "CNAM"، فقد ذكرت بأنها قامت بدفع مستحقات العديد من المستشفيات من بينهم 36 مستشفى أغلبهم جهوي تحصلوا على كامل متخلداتهم وسنعمل مع بعضنا البعض لكي لا تكون هناك عوائق تحول أمام علاج المواطن.

حول ميزانية البرنامج عدد 1 في مجال الوقاية، لو تتذكرون فقد كان أهم برنامج التلاقيح وبلغ 231 مليون دينار يمثل حوالي 40% من جملة الاستثمار مما يعكس حرص الوزارة على تدعيم وتعزيز البرامج الوقائية وفقا للتوجهات الاستراتيجية المهمة ويتم تعزيزها حسب الإمكانيات المتاحة مع العمل على دعم التنسيق مع كل المتدخلين.

هناك سؤال طرح حول التقييم، يجب أن يكون التقييم عنصرا من عناصر العمل اليومي والأسبوعي والشهري والسنوي دائما هناك تقييم، فإن تتذكرون السيدات والسادة المواكبين للعمل بوزارة الصحة أنه تم "le dialogue sociétal" الحوار المجتمعي منذ سنة 2012 بوزارة الصحة بمساهمة العديد من الأخصائيين وكذلك النسيج الجمعياتي وكذلك المواطنين لرؤية لما هو صحة وتم الإمضاء عليه سنة 2021 ومن هذا المنطلق تم إرساء الاستراتيجية الوطنية للصحة "La politique nationale de santé " لتونس 2025 والآن نعمل على السياسة الصحية للبلاد التونسية تونس 2050/2030.

تم التعريج على قانون الصيدليات، صحيح هناك تغيير كبير وقد أبلى القطاع الصيدلي البلاء الحسن ويبلي البلاء الحسن في معاضدة مجهودات الدولة لصحة المواطن يعني عندما يذهب المواطن للحصول على دواء يجد صيدلية مفتوحة سواء كان في النهار أو في الليل وفي أي مكان من الجمهورية وفي هذا الإطار فإن من ينظم هذا القطاع هو قانون منذ سنة 1973 ويتم حاليا مراجعته من قبل لجنة تقوم بدراسته ونأمل أن تقع مراسلتكم في ذلك، نظرة أخرى لقطاع الدواء وقطاع الصحة وقد تزامن ذلك مع تركيز الوكالة الوطنية للدواء ومن جملة المسائل التي ستتناولها بالذمة هي مواد التجميل والمكملات الغذائية التي كانت بدون أي رقيب أو من يتناولها بالذمة.

الوقاية والعمل مع الجمعيات، تندمج الوقاية في كل البرامج الوطنية عبر الأيام العالمية للصحة لجل الأمراض مثل سرطان الثدي، رعاية المسنين، مكافحة السيدا، مرض السكري وضغط الدم، والعمل مع الجمعيات عمل دؤوب ومنظم على مدى السنة مثل الكشافة والهلال الأحمر الذي نوجه إليه تحية شكر وقد تم شكرهم بهذه المناسبة على مؤازرتهم وإعانتهم لكل ما هو جلب لأشقائنا الفلسطينيين وقد تكفل بمدهم بالإعانات.

جل الندوات العلمية تحتوي على ورشات توعية مباشرة للمرضى مثل اليوم العالمي لمرض السكري وضغط الدم في توزر أكتوبر 2023 وقد توجهت القافلة الأخيرة إلى بني خداش، ومن أهم الأحداث هي القوافل الصحية التي انطلقت منذ سنة 2022 وخصوصا في 2023 وهم مهيكلين وبالتنسيق الكامل مع وزارة الصحة، هناك وزارة تعنى بالصحة ألا وهي وزارة الصحة لا يمكن لأي شخص القيام بأي تظاهرة بل نحاول التشجيع على التعامل مع النسيج الجمعياتي ولكن صحة المواطن ليست لعبة وهناك مناطق كانت تزورها كل أسبوع جمعيات مختلفة لمساعدتهم وفحصهم بل هناك هيكلة وخلية تعنى بهذا المجال في وزارة الصحة تعني بالقوافل الصحية وتسمى في البلدان المتقدمة "les cliniques mobiles" يقومون بفحص المرضى في المناطق الداخلية.

مسألة نقص الأدوية لقد ذكر البعض في التلفاز عن نقص 600 دواء أريد أن أعرف 600 دواء على جملة كم من دواء "le dénominateur" الجميع يعلم أن هناك دواء 5mg هو نفسه 10mg 15mg فهل أن هذه الأدوية التي ذكرها مختلفة؟ صحيح أن هناك نقصا في الأدوية لكننا نعمل على أن تكون الأدوية الحياتية للأمراض المزمنة هناك من ذكر دواء "grippe" يجب علينا توفيره والأفضل من ذلك هو التلقيح وقد جلبنا قرابة 300 ألف لقاح لـ "grippe" لحماية المواطنين خصوصا المسنين وذوي الأمراض المزمنة وقد تم عقد مجلسا وزاريا خلال هذا الشهر في مجال المنظومة الدوائية لحرصنا على تواجد الدواء وسأعيد ذكر أنه من مهام الوكالة الوطنية للدواء هو وضع استراتيجية لتواجد الدواء، صحيح أن الصيدلية المركزية للبلاد التونسية تمر بصعوبات مالية وهناك ديون لمخابر أجنبية لكن ذلك لا يعوقنا عن القيام بقصارى جهدنا لتوفير الأدوية للمواطن التونسي.

بالنسبة إلى القسط الثاني في طور رفع التحفظات من قبل الشركات المتعهدة بالأشغال والتي تمكن من الوظيفية للمستشفى بالإعلان عن القبول النهائي للمشروع.

فيما يخص مستشفى قابس وقسم "maternité" ببنزرت صحيح أن كلاهما مشاريع جهوية ولكن بالنسبة إلينا لا نعتمد ذلك بل نعمل على حلحلة الإشكاليات وبالنسبة إلى مستشفى قابس فقد توقفت الأشغال منذ سنة 2012 كذلك بالنسبة إلى مسألة قسم

"maternité" ببنزرت الذي توقفت فيه الأشغال منذ عشر سنوات سنتدخل لحلحلة هذه المشاريع المعطلة وهذا ليس فضلا.

تم التعريج على كل ما هو بحث علمي والبحوث السريرية و"CIC" وأعتقد أنهم يعملون وهناك واحد فقط لا يعمل ولكن البقية تعمل ويقومون بمجهود كبير "tout ce qui est médecine de précision" هناك وحدة البحث العلمي والطبي بوزارة الصحة تعمل على كل ما هو "la médecine de précision" منذ شهرين أو ثلاثة أشهر على الأقل وقاموا بالعديد من التدخلات على المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي للتعمق في " tout ce qui est médecine de précision" صحيح أنها المستقبل ولكن بالنسبة إلينا فإن " la médecine de précision et le volet aussi médecine de collectivité" التي لا يجب علينا نسيانها وكما تعلمون فقد تمت برمجة إنجاز مركز بحوث سريرية بمستشفى الهادي شاكر ومستشفى الرازي ومستشفى سهلول ومستشفى الحبيب ثامر ومستشفى باستور وكان لي شرف المشاركة في وحدة باستور منذ عديد السنوات وهي مشاريع بين وزارتي الصحة والتعليم العالي.

البحث العلمي مع الطرف الصيني خلال الزيارة لخمسينية الأطباء الصينيين بتونس وكانت زيارة لنائب رئيس الصحة الصيني وقد تم تبادل الآراء في خصوص تعميق التعاون في كل ما هو بحث علمي كتصنيع اللقاحات والتصنيع الدوائي مع الجانب الصيني لكن كذلك مع العديد من الأطراف خصوصا أن تونس تحصلت في مارس 2022 على كل ما هو "transfert de technologie" من ضمن ستة بلدان في إفريقيا، تعلمون جيدا أن معهد باستور يصنع التلاقيح مثل "BCG" وكان في السابق يصنع التلقيح ضد الجدري " mais il a été éradiqué dans le monde entier" كذلك كان يصنع التلقيح ضد داء الكلب.

بخصوص ولاية المهدية، لقد تم رصد 1 مليون دينار لإعداد قاعة القسطرة منذ مدة وكان "le pari" مع الأستاذ الجامعي طبيب القلب هناك من سمعنا تسجيل بالهاتف ولكن يجب على كل شخص أن يقوم بعمله وسنساعده على إزاحة العراقيل لأن المهدية وسوسة والقصرين، بالنسبة إلى القصرين فقد كان يوجد بها قاعة قسطرة عملت طيلة العشرين سنة الماضية ثم توقفت عن العمل وهذه السنة 2023 أصبحت تعمل وهذا ليس فضلا لأن المواطن في جهة القصرين أو في جهة سيدي بوزيد أو في قفصة أو في سوسة أو في صفاقس أو في تونس يجب أن يحصل على العلاج عندما تكون لديه مشكلة صحية وفي إطار قاعات القسطرة هناك برنامج يسمى " plan infarctus à l'échelle national " كل شخص يشعر بألم في قلبه هناك رقم هاتف يتصل به فتأتيه سيارة إسعاف وتحمله إلى أقرب قاعة قسطرة ليتلقى العلاج.

سيارات الإسعاف، تم سنة 2021 اقتناء 300 سيارة إسعاف وتدعيم جميع الجهات بدون استثناء كذلك هناك سيارات إسعاف أخرى تابعة لبرنامج الصحة عزيزة ستتوفر سنة 2024، كما تمكنت جندوبة من الحصول على سيارات إسعاف وقدم لنا الجانب الصيني هبة في بداية 2023 بخمس سيارات إسعاف وتم توزيعها على كامل تراب الجمهورية حينها السيد نبيه ثابت لم يكن نائبا بالبرلمان كان مديرا جهويا بتوزر وأبلى البلاء الحسن للحصول على سيارة لمنطقة توزر ودقاش.

حول قسم الاستعجالي بمستشفى بوقطفة في طور القيام بالدراسات الخاصة بتهيئة العيادات الخارجية وكما ذكرت منذ حين لاستيعاب أنشطة الاستعجالي يجب أن تتواصل أنشطة الاستعجالي وآجال الإنجاز هي 60 يوما الموعد المتوقع لانطلاق الأشغال بداية شهر فيفري 2024 على إثرها تنطلق الأشغال الخاصة بتهيئة قسم الاستعجالي إن شاء الله.

بصفة عامة حول أجهزة "السكانار" تمت برمجة اقتناء 14 آلة "scanner"بالنسبة إلى المستشفيات الجهوية بالإضافة إلى عمل الوزارة على برمجة آلات أخرى في السنوات القادمة، آلة "scanner" بمستشفى جندوبة سيتم تركيزها خلال شهر جانفي 2024 إن شاء الله في المستشفى الميداني كتعويض عن الآلة التي لم يريدوا إصلاحها على ذلك يتم التنسيق مع مركز الأمراض السرطانية لتأمين استمرارية الخدمات وصيانة التجهيزات علما وأنه تم رصد والتكفل بالاعتمادات الضرورية لذلك.

في مجال مركز الأمراض السرطانية هناك " un camion mobile mammographie" المجتمع المدني مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري التابع لوزارة الصحة سيقومون بالتقصي لسرطان الثدي لدى المرأة إن شاء الله سيكون أول انطلاق يوم 17 جانفي بمنطقة ملولة بولاية جندوبة من الممكن أيضا نفزة أو عين دراهم أو ببوش بين جندوبة وباجة وستتنقل هذه الحافلة التي تحتوي على "mammographe" في العديد من المناطق في منطقتي جندوبة وباجة وسيكون مركز الأمراض السرطانية بجندوبة "le centre pilote" للأخذ بالذمة لهذه الأمراض.

آمل أن أكون قد أجبت على كل الأسئلة.

شكرا جزيلا لكم وأشكركم حقيقة على تفاعلكم وسنلتقي إن شاء الله في مواعيد قادمة لقوانين جد هامة لصحة المواطن التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد علي المرابط وزير الصحة على كل هذه البيانات والإفادات التي ساهمت دونما شك في مزيد توضيح بعض المسائل العالقة وتحسين فهم مقاصد المشروع محل النظر.

والآن نمر إلى التصويت على الانتقال لمناقشة الفصول عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

107 موافقون، 5 محتفظون، معترض واحد.

هل هناك تصويت برفع اليد؟ تفضل. الرجاء رفع اليد مجددا.

10 موافقون إذن يصبح عدد الموافقون 117.

المحتفظون برفع اليد، لا أحد. الرافضون برفع اليد، لا أحد.

إذن التصويت النهائي 117 موافقون، 5 محتفظون ورافض وحيد. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن سنحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس 81 عضوا، تلاوة العنوان.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة

العنوان:

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على برتوكول الاتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية لـ 2026/2021

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

118 موافقون، 5 محتفظون، اعتراض وحيد.

من يصوت برفع اليد؟ لا أحد. هل يوجد محتفظ برفع اليد؟ لا أحد. هل يوجد رافض برفع اليد؟ لا أحد.

إذن النتيجة النهائية في خصوص المصادقة على العنوان 118 موافقون، 5 محتفظون، رافض وحيد. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على فصل وحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

تفضل اللجنة

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة

فصل وحيد:

تتم الموافقة على بروتكول الاتفاق بين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية من سنة 2021 إلى سنة 2026 الموقع بتونس في 28 أفريل 2022 والملحق بهذا القانون الأساسي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

123 موافقون، 6 محتفظون ويوجد رافض واحد.

من يوافق برفع اليد؟ لا أحد. من يحتفظ برفع اليد؟ لا أحد. من يرفض برفع اليد؟ لا أحد.

إذن النتيجة النهائية، 123 موافقون، 6 محتفظون، رافض وحيد. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

117 موافقون، 7 محتفظون ورافض واحد.

التصويت برفع اليد، هل يوجد موافق؟ 1، هل يوجد محتفظ؟ لا أحد. هل يوجد رافض؟ لا أحد.

إذن ا النتيجة النهائية للتصويت على مشروع القانون برمته، 118 موافقون، 7 محتفظون، رافض وحيد.

وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على بروتوكول الاتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية للبلاد التونسية 2026/2021 عدد 54 لسنة 2023.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء والشكر موصولا للسيد علي المرابط وزير الصحة والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا جزيلا للجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية على أن نواصل جلستنا على الساعة الثالثة للنظر في مشروع القانون الثاني المدرج بجدول أعمالنا لهذه الجلسة.

سنرفع الجلسة مؤقتا.

(كانت الساعة الواحدة وخمسين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها

(كانت الساعة الثالثة وخمس دقائق بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

نستأنف أشغالنا وننتقل للنظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها عدد 39 لسنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام حول مشروع هذا القانون يتم وفقا لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي فيما يخضع طلب الكلمة إلى أحكام الفصل 102 من النظام الداخلي.

ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإن أشغال هذه الحصة المسائية ستتم على النحو التالي:

1- تلاوة تقرير اللجنة،
2- النقاش العام،
3- ردود السيدة وزيرة البيئة،
4- التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي،
5- المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة للقوانين العادية أي بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

هذا وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تمنح لممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية كلما طلبوها وفيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخوّلة للسيدات والسادة النواب تجدر الإشارة إلى أن الآجال القانونية في الغرض تمتد إلى

ختم النقاش العام مثلما تنص على ذلك أحكام الفصل 75 من النظام الداخلي فيما يبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل لجهة المبادرة وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نجدد الترحيب بالسيدة وزيرة البيئة والوفد المرافق لها كما أتوجه باسمكم جميعا إلى أعضاء لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول في حيّز زمني وجيز.

ونشرع الآن في التداول حول مشروع القانون عدد 39 لسنة 2023 ونحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حوله.

المصدح للسيدة بثينة الغانمي نائبة رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة حول مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها عدد 2023/39

السيدة بثينة الغانمي، نائبة رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالوفد الوزاري وبالسيدة وزيرة البيئة،

طبعا الوضع المتردي للبيئة من خلال انتشار النفايات وتراكمها جعل حياة المواطن أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة.

كما أن أزمة صرف النفايات بكل مناطق البلاد قد طالت جودة الحياة وأسهمت في كثرة المصبات العشوائية والمراقبة وغمرت النسيج العمراني بأكمله لتصبح جزءا لا يتجزأ من المناطق الحضارية والطبيعية والحياة اليومية للمواطنين.

لذلك لابد من إيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة وللحد منها. وقد ارتأت السيدة الوزيرة في هذا الإطار التسريع بتنقيح الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 والمتعلق بمعالجة النفايات باعتباره يهدف إلى تحديد آليات التعاقد وتلافي الإشكاليات التأويلية.

الآن نعرض عليكم تقرير اللجنة لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة حول مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 والمتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها عدد 39 لسنة 2023.

- التقديم:

يتعلق مشروع القانون المعروض بتنقيح الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها الذي ينص في صيغته القديمة على ما يلي: "تتولى الجماعات المحلية أو التجمعات البلدية التي تكوّن فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية. ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت جمع وإزالة ومعالجة النفايات المنزلية إلى مؤسسات عمومية أو خاصة في شكل مناولة أو لزمة.

وحيث تباينت التأويلات والقراءات القانونية للفصل 20 في صيغته الحالية حول إمكانية إبرام صفقات عمومية في إطار عملية جمع ومعالجة وإزالة النفايات علاوة على عدم استيعابه للمستجدات القانونية في علاقتها بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ولغرض ملائمة المنظومة القديمة مع الآليات التعاقدية الجديدة ولتلافي الإشكاليات التأويلية بات من الضروري مراجعة الإطار القانوني الحالي بتنويع آليات تلبية الطلبات العمومية وكذلك مصادر تمويلها وذلك بتمكين الجماعات المحلية من كافة الصيغ التعاقدية المتاحة في المنظومة القانونية التونسية كإبرام الصفقات العمومية أو عقود شراكة بين القطاع العام والخاص للإستفادة من خبرة وحرفية القطاع الخاص.

ويتجه التذكير في هذا الصدد أن التشريع لمنظومة التصرف في النفايات قد انطلق منذ صدور القانون عدد 41 لسنة 1996 المشار إليه أعلاه.

ومنذ دخول أول منشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة حيز الإستغلال مع أواخر التسعينات، تم اعتماد آلية الصفقات العمومية لتأمين نشاط المنشآت المعنية في إطار صفقات مبرمة للغرض، غير أنه وبعد صدور القانون عدد 23 لسنة 2008 المتعلق بنظام اللزمات، ورأي مستشار القانون والتشريع للحكومة المؤرخ في 14 أكتوبر 2009، بطلب من اللجنة العليا للصفقات، والذي أفاد من خلاله بأن خدمات استغلال منشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة تخضع لأحكام القانون الأساسي للبلديات عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 ونصوصه التطبيقية المنظمة للزمات ولا يمكن قانونا اعتبارها من قبيل الصفقات العمومية وتطبيق التشريع المتعلق بالصفقات بشأنها.

تم اللجوء إلى إسناد تراخيص استثنائية لاعتماد آلية الصفقات العمومية في استغلال منشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة قصد ضمان استمراريتها وعدم توقف نشاطها في انتظار المرور إلى نظام اللزمات وذلك على إثر جلسات عمل وزارية انعقدت في الغرض.

وقد انعكس هذا الإشكال الإجرائي سلبا على سير العمل بمرافق التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة، حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات على عدد ثمانية تراخيص استثنائية لاعتماد آلية الصفقات العمومية لفترات مختلفة تراوحت بين السنتين والنصف والأربعة أشهر، منها التي منحت خلال ثلاث مناسبات قصد تسوية صفقات بالتفاوض المباشر أثناء الفترة الممتدة بين 2012 و2015.

وهو ما ساهم في تردي الخدمات المقدمة على مستوى المنشآت المعنية، إضافة إلى أن الوكالة وجدت نفسها عاجزة عن برمجة طلبات عروض طبقا للمتطلبات الفنية للمنشآت نظرا للتأثير المالي المباشر الذي يمثله عامل المدة الزمنية الممنوحة للتنفيذ، حيث يتطلب استغلال المصبات المراقبة ومراكز الجمع والنقل التابعة له توفير أسطول من الشاحنات ومعدات ثقيلة خاصة بردم النفايات من آلات كاسحة وآلات جارفة وآلات لرص النفايات في الخانات المعدة لذلك.

وتمثل تكلفة توفير هذه المعدات المتنقلة قرابة 30 في المائة من قيمة الصفقة، كما تتطلب الخدمات الأخرى المقدمة على مستوى

المصب المراقب تكلفة مالية إضافية على غرار خدمة معالجة مياه الرش حيث أن محطات المعالجة هي ذات تكلفة مرتفعة تتجاوز 10 في المائة من قيمة الصفقة. ولكي يسترجع العارض هذه المصاريف يقوم بتوزيعها على المدة التعاقدية خاصة وأن أغلب المعدات الموظفة في إطار العقد لا يمكن استعمالها في أشغال أخرى، نظرا لطبيعة ونوعية التدخل في مجال التصرف في النفايات مما ينجر عنه ارتفاع في كلفة الصفقة كلما قصرت المدة التعاقدية.

ومنذ اعتماد آلية الصفقات العمومية في إطار تراخيص استثنائية، لم تتمكن الوكالة من المرور إلى آلية المنافسة سوى في مناسبتين ولفترتين الأولى بسنتين والثانية بسنتين ونصف واضطرت للقيام بملاحق للتمديد في آجالها نظرا لقصر فترات التراخيص الممنوحة لما بعد انتهاء الآجال الأصلية والتي لا تسمح بنشر طلبات عروض جديدة، وقد تم تقييم التكلفة المالية الإضافية المنجرة عن ذلك بمبلغ 21 مليون دينار كتقدير أولي من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية في تقريرها الأخير الصادر بالخصوص خلال سنة 2020.

وفي ظل عدم تمكن البلديات من إبرام لزمات تهم استغلال منشآت التصرف في النفايات، فقد تم تنقيح أمر إحداث الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات عدد 2317 لسنة 2005 الصادر بتاريخ 22 أوت 2005 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 16 ماي 2017 والذي نص على إضافة مهمة إنجاز واستغلال وصيانة منشآت التصرف في النفايات المنزلية للوكالة في إطار إبرام لزمة مع مؤسسات عمومية أو خاصة إذا ما أحالت إليها جماعة محلية عمليات أو منشآت تصرف في النفايات المنزلية في شكل عقد مناولة طبقا لمقتضيات الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المشار إليه أعلاه.

غير أنه ورغم تنقيح نص إحداث الوكالة، الذي سمح لها بالإنطلاق في الإعداد لمشاريع اللزمات بكل من جربة وقابس وسوسة وبنزرت، إلا أن الطبيعة المؤسساتية لمنظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة حالت دون تنفيذها والمتمثلة بالأساس في تشتت مسؤولية التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والبلديات من ناحية وانقسام منظومة التصرف بين جمع ومعالجة من ناحية أخرى مما جعل الضمانات منعدمة في مشاريع اللزمة المطروحة سواء للمستثمرين أو للممولين الدوليين والمتمثلة بالأساس في ضمان توجيه كامل كميات النفايات المبرمجة لفترة تنفيذ اللزمة إلى الوحدة المعنية مع المحافظة على نفس خصائصها الفنية وهو ما لا يمكن التعهد به من قبل أي هيكل مؤسساتي قائم الذات في إطار المنظومة الحالية.

وفي ظل الإشكال المؤسساتي الماثل والذي يحول دون إمكانية تطبيق الإجراءات المنصوص عليها بالفصل 20 من القانون عدد 41 المؤرخ في 10 جوان 1996 بخصوص إحالة عمليات أو منشآت جمع وإزالة ومعالجة النفايات المنزلية إلى مؤسسات عمومية أو خاصة في شكل مناولة أو لزمة، فإن مشروع هذا القانون يرمي إلى تجاوز الإشكال الإجرائي القائم الذات وتقنين اعتماد آلية الصفقات العمومية في مجال استغلال منشآت التصرف في النفايات أو غيرها من الصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بالتشريع الجاري به العمل، مما من شأنه أن يساهم في ضمان استمرارية نشاط منشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة خارج إطار الإستثناء الممنوح بمقتضى التراخيص الإستثنائية لاعتماد نظام الصفقات العمومية.

كما يمثل مشروع هذا القانون مناسبة لتحسين حوكمة عملية التصرف في منشآت النفايات المنزلية والمشابهة عبر توفير فرص للبرمجة المسبقة لطلبات العروض وللتوجه إلى المنافسة، إضافة إلى أنه سيمكن من الأخذ بعين الإعتبار بالمتطلبات الفنية للمنشآت المعنية كأولوية لدى الإعداد لكراسات الشروط ما من شأنه أن ينعكس على جودة الخدمات المعهودة وبالتالي على المقبولية الإجتماعية لمنشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة والتي تمثل عنصرا جوهريا للتأسيس للمقبولية الإجتماعية لمشاريع وحدات التثمين المزمع إنجازها في إطار تطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة.

ولغاية الإستجابة للأولويات السابق بسطها فإنه يقترح تنقيح الفصل 20 من القانون عدد 41 المؤرخ في 10 جوان 1996 ويعتبر هذا التنقيح خطوة أولى في مسار مراجعة وتحديث منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وذلك بمعالجة الإشكاليات القانونية الراهنة وإنهائها للشروع في مرحلة ثانية في مراجعة المقاربة العامة والشاملة للتصرف في النفايات وتثمينها وتكريس مقومات الإقتصاد الدائري والأخضر بصورة عامة.

- أعمال اللجنة:

بمقتضى الإحالة الواردة عليها من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 08 نوفمبر 2023، شرعت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة في دراسة مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرّف فيها وإزالتها، بالإستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون، خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 14 ديسمبر 2023 والتي خصصتها للإستماع إلى السيدة وزيرة البيئة.

الإستماع إلى السيدة وزيرة البيئة:

أشارت السيدة الوزيرة في مستهلّ الجلسة إلى غياب منظومة واضحة للتصرف في النفايات حيث كانت تتم بطريقة عشوائية مما أدى إلى ظهور العديد من المصبّات غير المراقبة وتطلّبت عملية تأهيلها جهودا كبيرة، إلى حين صدور القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 الذي تم بمقتضاه إرساء عدة مبادئ هامّة منها تكريس مسؤولية منتجي النّفايات كما خوّل إمكانيات الرّسكلة وتثمين النّفايات، وبالتالي المرور من العشوائي إلى المنظّم حيث أصبحت المصبّات مراقبة ومستغلّة بإطار قانوني محكم وخاضعة لشروط مضبوطة. وفي سنة 2005 انبعثت الوكالة الوطنية للتّصرف في النفايات تحت إشراف وزارة البيئة آنذاك وانطلقت في القيام بالمهام التي أنشئت من أجلها.

وأفادت أنّ عمل منظومة التصرف في النفايات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و2012 تواصل بصفة منظّمة حيث مكّن الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996، الوكالة الوطنية للتّصرف في النّفايات وتحت إشراف وزارة البيئة من التّعاقد مع المؤسّسات الخاصّة للتصرّف في النّفايات ومراقبتها ومتابعة أعمالها بموجب كرّاسات شروط وضوابط قانونية وإجرائية دقيقة تستهدف حماية البيئة والمحافظة على المحيط، وبرزت في 14 أكتوبر من سنة 2009 قراءة معيّنة للقانون، من قبل المستشار القانوني للمصالح القانونية للوزارة الأولى آنذاك تفيد بأن التّصرف في مصبّات

النفايات لا يعدّ من قبيل الصّفقات العمومية، وهو ما عطل المرفق العام فتراكمت النفايات وانتشرت المصبّات العشوائية في ظل عدم قدرة الوكالة الوطنية للتّصرف في النّفايات على إبرام عقود مع المقاولين في الغرض.

وبيّنت أن المهمّة أوكلت للمجلس الوزاري لتمكينها من التفويض سنويا فأصبحت العقود تمتدّ لفترات قصيرة الأمد تتراوح بين أربعة أشهر وسنة ونصف، مما خلق فجوات تتخلّل فترات إبرام العقود الجديدة وانعكس ذلك سلبا على استمرارية المرفق العام ومردوديته ونوعية الخدمات المسداة، وأصبحت المصبات سببا في إزعاج المتساكنين، وأثر على أداء المتعاملين من مؤسسات منتصبة للغرض، وهي قراءة حادت عن الغايات الأساسية للقانون، موضّحة أن هذا الإجراء ينتهي العمل به في 31 ديسمبر الجاري.

وعلى هذا الأساس تم اقتراح تنقيح الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996، حيث اقتضى الأمر إعادة صياغته من أجل قراءة واضحة وسليمة تمكّن من استمرارية المرفق العامّ والمقترح الذي تقدّمت به الوزارة والمعروض على أنظار اللجنة ينصّ على ما يلي : "تتولى الجماعات المحلية والتجمعات البلدية التي تكوّن فيما بينها، التصرف في النفايات المنزلية. ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت جمع وإزالة ومعالجة النفايات المنزلية إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفقا للصّيغ التعاقدية الممكنة والمنظّمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل" وهو ما يتضمن كل الصّيغ التعاقدية سواءً كانت مناولة أو لزمات أو صفقات عمومية.

مع ضمان الشروط اللازمة لحسن سير العمل وهو ما تقوم به الوزارة عن طريق الجمع للنّفايات والفرز والرّسكلة بالتنسيق مع الوزارات الأخرى، وتندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي وخاصة فيما يتعلق بالإجراء 31 المتمثل في الإستراتيجية الوطنية للسّير الدّائري الشامل والقطاعي للنّفايات، وقد انطلق العمل بها في عديد البلديات، الأمر الذي عزّز مواطن الشغل وقلّص من الأضرار البيئية ويسّر عملية التّأقلم مع التّغيرات المناخية.

- النقاش العامّ:

تساءل عدد من النوّاب حول المقصود بـ "التشريع الجاري به العمل" ومدى ضمان هذا المقترح لتوفير الأمان القانوني والمرونة طلبا للنّجاعة فيما يخصّ إتمام الصّفقات وتفادي الصعوبات الإجرائية والإدارية خاصّة على المستوى المحلّي، فيما اعتبر شقّ آخر أنّ هذه العبارة ستفتح المجال لفضّ عديد الإشكاليات في كثير من المصبّات وستعجّل إجراءات التّعامل مع النّفايات وتمكّن من تثمينها عن طريق الخواصّ في مجال الطّاقة والصّناعة والفلاحة، وبالتالي معاضدة مجهود الدّولة في التقليص من عجز الميزان التجاري واستنزاف مخزون العملة الصّعبة، على أمل أن يضمّن هذا التّنقيح في مشروع مجلّة البيئة التي يرجى أن تُعرض على مجلس نوّاب الشعب في أقرب الآجال.

في حين أبدى أحد النوّاب تخوّفه من هذا التّنقيح خشية أن يخلق نوعا من التعطيل على مستوى القرار الإداري نتيجة الخوف من تحمّل المسؤولية، كما نبّه إلى احتمال ظهور بعض الإشكاليات على مستوى الشّراكة بين القطاع العامّ والخاصّ، مع التأكيد على استعداد الوظيفة التشريعية للتّعاون فيما يخصّ مراجعة القوانين الضّرورية، هذا وقد ثمن عدد آخر من النوّاب توجه وزارة البيئة المتمثل في مراجعة النّصوص القانونية نحو تبسيط الإجراءات في إطار تمشيها نحو تثمين النفايات واستثمارها في مجال المحروقات والإنخراط في الإستراتيجية الوطنية الخاصّة بإنتاج الطاقات البديلة.

بينما اعتبر أحد النوّاب أنّ هذا التّنقيح لا يندرج ضمن مشمولات وزارة البيئة والوكالة الوطنية للتّصرف في النّفايات، بل هو من إختصاص وزارة الدّاخلية والجماعات المحلية معتبرا أنها الطرف المباشر في التّعامل مع النّفايات المنزلية ولابدّ من استشارتها والتّنسيق معها. منبّها إلى التّداخل بين الهياكل والقطاعات وما ينجر عنه من إشكاليات إدارية وإجرائية. مع التأكيد على أهمّية التّنقيح الذي سيوسّع في مجالات التّعاقد. مشيرا إلى وجوب توسيع مجال عبارة "النّفايات المنزلية" لتشمل نفايات الهدم والبناء ونفايات المطاعم من أجل تيسير التّعامل معها.

- أجوبة السّيدة وزيرة البيئة:

وتعقيبا على تساؤلات السادة النوّاب، أبرزت السيدة الوزيرة أن البلديات والجماعات المحلية أبدت موافقتها على مشروع القانون في إطار التفاعل بين الوزارات حيث يجري التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة بما في ذلك المجتمع المدني والخبراء والوكالة الوطنية للتّصرف في النّفايات، في إطار برنامج شامل ومتكامل ضمن مشروع مجلة البيئة التي من المزمع عرضها على مجلس نوّاب الشعب في أقرب الآجال.

حيث تجمع كلّ المقترحات والملاحظات من جميع الأطراف المتداخلة ويحال نصّ متكامل إلى رئاسة الحكومة لبرمجة مجلس وزاري للنّظر في الأمر وتوسيع النقاش حوله وإثرائه بمزيد المقترحات والتعديلات ثم يحال على وزارة البيئة وفي نهاية المطاف يرسل إلى رئاسة الجمهورية التي تنظر فيه وتحيله بدورها للوظيفة التشريعية بعد أن يكون قد استكمل مختلف المراحل من استشارات واطلاعات وبالتالي الموافقة من جميع الأطراف المتداخلة.

أمّا فيما يتعلّق بالنفايات فقد بينت أنه تمّ تخصيص حوالي 60 فصلا ضمن مشروع مجلة البيئة لهذا الغرض ووقع تناول كل التفاصيل الخاصة بمختلف أنواع النفايات وكيفية التعامل معها والتّصرف فيها، وذلك بالتنسيق مع الأطراف المشتغلة على أرض الواقع كالبلديات ووزارة الدّاخلية الشريك المباشر والخبراء والوكالة الوطنية للتّصرف في النّفايات، ولذلك تمّ تقديم مقترحات شاملة وعامّة تضمّ جميع أنواع النفايات، المنزلية والصناعية والخطرة وغيرها ضمن أبواب مستقلة، مع التّنصيص على مسؤولية منتجي النّفايات، إلى جانب تخصيص باب كامل للفرز من المصدر.

مؤكّدة على أنّ الغاية من عرض مشروع القانون على أنظار اللجنة هو استمرارية المرفق العامّ، مبيّنة أنه بنهاية 31 ديسمبر الجاري ينتهي العمل بإجراءات التّعاقد والتصرّف في النّفايات وتُعطّل مصالح المستثمرين خاصة في مجال الطاقة، وأعربت في هذا السّياق عن توجّه الوزارة لدعم المشاريع النموذجية وتعميمها بالتّنسيق مع البلديات، إذ تمّ تركيز قرية إيكولوجية في ولاية صفاقس بالتّعاون مع وزارة الدّاخلية في إطار طلب عروض دولي صدر بتاريخ 22 نوفمبر من السنة الجارية. وهناك نصّ قانوني يتمّ الاشتغال عليه حاليا ويتعلّق بالفرز من المصدر.

وأضافت أن هذا الإجراء يوسع مجال المنافسة بعد أن كانت تقتصر على عدد قليل من الشركات ويشجع على بعث المشاريع في مجال تثمين النفايات ويعاضد مجهود الدولة في قطاع الطاقة الذي ينتظر أن يضمّن

في إطار مشروع أوسع وأشمل وهو مجلة البيئةكما أكدت حرص الوزارة على إحالة مجلة البيئة على أنظار مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال. وأفادت أن عبارة "التشريع الجاري به العمل" تحيل على عدّة نصوص تمثل مراجع قانونية معتمدة وتشمل اللزمات والشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها.

- مناقشة المشروع:

تقدم بعض النواب باقتراح توحيد المصطلحات حيث أن مجلة الجماعات المحلية اعتمدت "مؤسسات التعاون بين البلديات" والذي تبنته اللجنة بتعويض "التجمعات البلدية" بـ "مؤسسات التعاون بين البلديات". وتمت الموافقة على المقترح.

كما اقترح أحد أعضاء اللجنة مزيد توضيح مشمولات الفصل بإضافة مصطلح "والمشابهة لها" فيما أشار أحد النواب إلى حذف مفردة "لها" وتمت الموافقة على هذا المقترح.

ودعا أحد الأعضاء إلى إضافة عبارة "التثمين" و"الفرز" وتم الإقتصار على تبني عبارة "التثمين".

وفيما يلي نص الفصل 20 (جديد) بعد تعديله من قبل اللجنة:

"تتولى الجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين البلديات التي تكوّن فيما بينها، التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة. ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت الجمع والإزالة والمعالجة والتثمين إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفقا للصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل".

وبإجراء التصويت على نص الفصل معدّلا، وافقت اللجنة عليه بإجماع الحاضرين.

جدول بياني في أصل الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996، والتّعديلات التي أجريت عليه:

النص الأصلي	النص المقترح	النص النهائي
تتولى الجماعات المحلية أو التجمعات البلدية التي تكوّن فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية. ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت جمع وإزالة ومعالجة النفايات المنزلية إلى مؤسسات عمومية أو خاصة في شكل مناولة أو لزمة.	تتولى الجماعات المحلية والتجمعات البلدية التي تكوّن فيما بينها، التصرف في النفايات المنزلية. ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت جمع وإزالة ومعالجة النفايات المنزلية إلى مؤسسات عمومية أو خاصة **وفقا للصّيغ التعاقدية الممكنة والمنظّمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل.**	تتولى الجماعات المحلية **ومؤسسات التعاون بين البلديات** التي تكوّن فيما بينها، التصرف في النفايات المنزلية **والمشابهة**. ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت الجمع والإزالة والمعالجة والتثمين إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفقا للصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل.

- قرار اللجنة:

قررت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة الموافقة على مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها معدلا بإجماع أعضائها الحاضرين، وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيّم والآن ننتقل للنقاش العام.

قائمة أولية بخصوص التدخلات تضم كل من السيدات والسادة: هشام حسني، عزيز بن الأخضر، عادل ضياف، سامي السيد، محمد اليحياوي، ظافر صغيري، نزار الصديق، فاطمة المسدي، معز الرياحي وريم الصغير.

إذن المصدح للسيد هشام حسني غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

اليوم نعتبر هذا القانون هو قانون مهم خاصة أن التعاقد ينتهي يوم 31 ديسمبر من هذه السنة تفصلنا خمسة أيام فقط ومن الضروري أن نتقدم بهذا القانون الذي يشجع على الشراكة بين القطاع العام والخاص خاصة في ملف ثقيل جدا وملف خطير جدا وهو ملف النفايات.

نحن ننتظر توضيحا من مجلة البيئة فيما يتعلق بالنفايات خاصة هناك مصانع كبيرة موجودة لديها نفايات بالأطنان غير قادرة على التصرف فيها وأصبحت تمثل عبئا ثقيلا جدا علينا وأيضا خطرا على البيئة الموجودة الحالية لماذا؟ لأن تشريعاتنا غير ميسرة.

بالعودة إلى هذا القانون، هذا القانون جيد لكن ما لفت انتباهي وجعلني أطلب التدخل هي إضافة كلمة "والمشابهة" تطرح نقطة استفهام والنفايات موجودة هناك الفصول 21 و22 عدة فصول موجودة في القانون عدد 41 لسنة 1996 توضح التعامل مع هذه النفايات.

الغاية من هذا التعديل أو تنقيح الفصل 20 هو توضيح العلاقة التعاقدية بين البلديات والشركات هذه هي الغاية منه لكن أن نستغل هذا لكي ندخل كلمة "مشابهة" وفيها العديد من التأويلات أنا شخصيا في تلاوتها أقول أن النفايات التي كنت أتحدث عنه في البداية ستدخل في النفايات المشابهة.

هناك نفايات خطرة ونفايات غير خطرة وعندما نضع كلمة مشابهة نخلط فيما بينهم بينما الفصول الأخرى توضحها.

لا أعرف لماذا؟ ينقصنا جواب حول إدراج هذا اللفظ بالذات في الفصل الذي يتحدث أساسا على العلاقة التعاقدية بين الجماعات المحلية والشركات، بإدراج هذه العبارة سيكون هناك شبهات ونعرف كم تحوم حول ملف النفايات شبهات وعدة نقاط استفهام لهذا ننتظر من سيادتكم إحالة مجلة البيئة في أقرب الآجال لحسم هذا الجدل وتقديم توضيح أيضا لحماية بيئتنا.

في الحقيقة بعد التشاور مع الزملاء تقدمت بمقترح تعديل لحذف هذه العبارة لابتعاد عن جميع الشبهات ويكون الموضوع واضح.

مثلما قلت الفصل 20 يتحدث عن التعاقد فقط، هناك فصول أخرى موجودة إن أردتم تقديم مقترحات في تنقيحها سنناقشها ونوضحها لكن الآن لا أرى ضرورة لوجود هذا.

وأؤكد مرة أخرى السيدة الوزيرة على ضرورة الإسراع بتقديم مجلة البيئة إلى مجلسنا هذا حتى نبت فيه في أقرب الآجال وأصبح ضرورة ملحة وهناك خطر بيئي كبير فالنفايات بالأطنان الان في المصانع يرفضون معالجتها على عين المكان لكنهم يقومون بتجميعها بطرق غير مشروعة وبما أنهم لا يملكون الفضاءات يقومون بتمريرها بطرق غير مشروعة ونريد لفت انتباهكم في هذا الغرض وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا،

أهلا وسهلا بالسيدة الوزيرة وبكافة الطاقم المرافق،

السيدات والسادة الزملاء،

أمامنا اليوم مشروع قانون بخصوص قضية حيوية تطالنا جميعا وهي قضية التصرف في النفايات وضرورة مراقبتها وإزالتها بشكل فعّال.

إنّ إدارة النفايات تمثل تحديا متزايدا في مجتمعنا ولكن يتوجب علينا تبني إجراءات حاسمة لحماية بيئتنا وصحتنا.

أولا وقبل كل شيء ينبغي علينا توعية المجتمع حول أهمية التخلص من النفايات بطرق صحيحة وعلينا أن نتحدث عن فعالية إعادة التدوير وأثرها الإيجابي على البيئة، كما يجب تشجيع السكان على الفصل بين النفايات المعادة تدويرها على النفايات الأخرى بعد توفير كل الآليات والمعدات التي تسهل ذلك من طرف الدولة.

ثانيا، يتعين علينا تحسين نظم جمع النفايات وضمان تفريغها بشكل دوري وفعال يجب أن تكون الحاويات متاحة في أماكن مريحة ومناسبة للجميع مما يحفّز على الالتزام بالتخلص من النفايات بشكل صحيح.

ثالثا، إلزام تجديد المراقبة على الممارسات غير القانونية للتخلص من النفايات وتحميل المخالفين المسؤولية القانونية يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الرقابة واستخدام التكنولوجيا للتتبع ومراقبة مصادر النفايات.

في هذا السياق نجد أن البلديات تلعب دورا حاسما في إدارة النفايات ومع ذلك يعاني العديد منها في فشل كبير في هذا الصدد يجب على البلديات تعزيز التواصل مع المجتمع المحلي وتوفير الوعي حول أهمية التصرف السليم في النفايات وتحمل كل المسؤوليات.

يجب أن يكون هناك تقييما بيئيا من طرفكم السيدة الوزيرة يبعث به الى السيد وزير الداخلية لكي يرسله إلى جميع بلديات دولتنا ويمكن للبلديات استخدام تقنيات التحليل البياني لفهم أنماط إنتاج النفايات وتحديد المناطق ذات أعلى إنتاج هذا يمكن أن يساعد في توجيه الجهود وتخصيص الموارد بشكل أكثر فاعلية، عليهم بتعزيز التواصل مع المجتمع المحلي وتوفير الوعي حول أهمية التصرف السليم في النفايات ينبغي تشجيع المشاركة المجتمعية في حملات التوظيف وورشة العملة التوعوية.

ثانيا، ينبغي تحسين البنية التحتية لإدارة النفايات بما في ذلك تحسين أنظمة جمع النفايات وتحديث المرافق الصحية والمناطق الخضراء التي تكاد منعدمة في عديد البلديات ذلك يشمل أيضا توفير التكنولوجيا الحديثة لمراقبة وتحسين عمليات جمع وتصريف النفايات ليس استعمال شاحنات لجمع النفايات ثم رميها في الشارع هذا ما يحدث في واقعنا اليوم.

ثالثا، يجب تشجيع البلديات على التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لتطوير حلول بيئة مستدامة قد تشمل هذه الحلول استخدام التكنولوجيا الخضراء وتعزيز برامج إعادة التدوير أين يندرج مشروع هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم ووجوب المصادقة عليه نظرا لأهمية هذا القانون.

وأضم صوتي في الحقيقة لصوت زميلي في إطار ضرورة تحديد مجال هذا التدخل أو أنواع النفايات.

بشكل عام يجب على البلديات أن تكون نموذجا للإدارة البيئية المستدامة ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في التثقيف والتكنولوجيا مع مختلف الشركاء لضمان نجاح جهود التصرف في النفايات.

ختاما، يجب على البلديات أن تكون في طليعة التقنيات البيئية المستدامة لتحسين جودة حياة مجتمعنا نحن بحاجة إلى الابتكار والتعاون المستمر لضمان تحقيق أهدافنا في إدارة النفايات والحفاظ على بيئة صحية مستدامة للأجيال القادمة ويكون هذا المقياس الأول ومؤشر لتقييم البلديات ولا مكان لأي إنسان فشل في هذا القطاع الحيوي

في الحقيقة السيدة الوزيرة نشأنا منذ صغرنا على حملات تحسيسية كانت ناجعة وهي حملة "لبيب" في الحقيقة للأسف اندلعت ثورة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية خمس دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

ينص الدستور في فصله 47 على أن الدولة محمول عليها ضمان بيئة سليمة ومتوازنة لكل المواطنين والمساهمة في سلامة المناخ وتوفير الوسائل الكفيلة للقضاء على التلوث البيئي.

يعتبر هذا التنقيح خطوة مهمة في مسار مراجعة وتحديث منظومة التصرف في النفايات المنزلية وإنهاء الإشكاليات الحالية والشروع في مرحلة ثانية وهي التثمين وتكريس مقومات الاقتصاد الدائري والأخضر بصفة عامة والانفتاح على القطاع الخاص والتخلص من نظام اللزمات والمناولة التي شابتها عديد نقاط الاستفهام، في انتظار إحالة وصدور مجلة البيئة.

لكن تبقى السيدة الوزيرة إشكاليات قانونية متعددة منها عدم إصدار عدد من الأوامر الترتيبية تطبيقا للقانون عدد 41 لسنة 1996 علاوة على عدم تلاؤم جوانب من الإطار القانوني الحالي مع المستجدات الدولية في المجال حيث تم إعداد ثمانية مشاريع أوامر تطبيقية ولم يتم إصدار سوى ثلاثة أوامر منها فحسب إلى موفى شهر نوفمبر 2016.

ولم يتم إصدار الأمر الذي يضبط شروط وطرق التصرف في مادة ثنائية الفينيل متعدد الكلور وذلك رغم المصادقة على اتفاقية ستوكهولم في سنة 2004 والتي تحث على التخلص منه في موفى سنة 2025.

لم يتم إصدار الأمر الذي يضبط شروط وطرق التصرف في نفايات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية المستعملة بالرغم من أن هناك اتفاق كوري جنوبي في هذا المجال على بعث مشروع من هذا النوع وإعداد مشروع أمر في هذا الصدد.

لم يتم إصدار أمر يضبط شروط وطرق التصرف في نفايات المسالخ وذلك خلافا للفصل 24 من القانون عدد 41 لسنة 1996 ولم يتم كذلك وضع إطار قانوني يضبط شروط وطرق التصرف في المبيدات التالفة.

لم يقع إصدار أمر يضبط شروط وطرق التصرف في معلبات المبيدات الفارغة رغم أن هناك تجربة نموذجية وقعت في إطار البرنامج الإفريقي لإزالة مخزونات المبيدات التالفة في البلاد التونسية في سنة 2009 واقتصر المشروع على إصدار الأمر عدد 2973 لسنة 2010 والمتعلق حسن استعمال المبيدات في المجال الفلاحي.

لم يتم تحيين الأمر عدد 2339 لسنة 2000 والمتعلق بقائمة النفايات الخطرة منذ إصداره رغم أن النفايات الخطرة الواردة بالتوجيهات الأوروبية قد تم تحيينها في مناسبتين وهو ما يجعل القائمة المعتمدة بتونس غير مواكبة للتطورات على المستوى الدولي.

اقتصار تصنيف النفايات الخطرة إلى الدقة اللازمة مقارنة بالتوجيهات الدولية حيث أن مادة المرجين مثلا تحتوي على مكونات مصنفة خطرة في حين لم يتم التنصيص عليها ضمن القائمة المذكورة في تونس وقد حدد الأمر عدد 2399 لسنة 2000 قائمة النفايات الخطرة.

من بين الحلول السيدة الوزيرة حيث أصبح الواقع البيئي في تونس يحتم التغيير من خلال تشريك جميع الفاعلين وهو مهمة البيئيين من مواطنين وبلديات وشركات وسلطات محلية وجهوية وخبراء ومجتمع مدني ووسائل إعلام في مشروع يطبق في نطاق وطني لإحداث تغيير عميق للواقع البيئي الخاص بالبلاد وخلق ثقافة بيئية حقيقية من بينها:

أولا، التربية البيئية، تجذير ثقافة بيئية حقيقية لدى الناشئة باعتماد مادة التربية البيئية كمادة رئيسية في البرنامج الرسمي المدرسي وبرنامج مراكز التكوين المهني من أجل جيل متحضر ومسؤول،

الإستلهام من التجارب الأجنبية الناجحة في مجال التوعية البيئية فرنسا مثلا استعملت بث مسلسل مصغر في سنة 2017 تحت عنوان "لا ترمي هذا بل رتبني".

استعملت الولايات المتحدة الأمريكية رسوما كاريكاتورية لتوعية المواطن بأهمية عدم إلقاء الفضلات في الشوارع والأماكن قصد الحفاظ على البيئة.

يجب تطبيق ما جاء في الدستور في الفصل 47 وتبني تثمين النفايات بدل ردمها.

ترسيخ اللامركزية في التصرف في النفايات وتمكين البلديات من الوسائل اللوجستية لتنفيذ مهامها وأن لا يقتصر دورها فقط على نقل النفايات إلى مصبات.

تبني منهجية الاقتصاد الأخضر وسن قانونا يفرض على المتاجر الكبرى ومراكز التسويق تجهيزها بآلات إعادة تدوير النفايات البلاستيكية.

إنشاء شركات متخصصة عمومية أو خاصة تقوم برسكلة النفايات.

على المستوى المحلي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد سامي السيد غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد سامي السيد

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

طبعا في لجنة الصناعة تمت المصادقة بالأغلبية على مشروع القانون لأن هذا القانون سيعطي تسهيلات بالنسبة الى الجهات يعني الأمور غير ممركزة وتصبح في مستوى محلي يقع التصرف فيه.

لكن نذكر هذا دائما والزميل هشام حسني حول كلمة "المشابهة" وستفسر لنا السيدة الوزيرة قلنا المشابهة المنزلية والمشابهة قلنا المطاعم نفس الشيء ولكي يفهم السادة النواب أن النفايات المنزلية بصفة عامة أضفنا لها ربما السيدة الوزيرة ستفسر لنا أكثر أن مشروع القانون هو مشروع هام ويجعل هناك "flexibilité" في الجهات.

يبقى السيدة الوزيرة مع تساؤلات السادة النواب وتحدثنا معهم سابقا حول موضوع التشريع الجاري به العمل وفسرت لنا في اللجنة وفهمنا لكن سيقع تحسينه في مجلة البيئة.

رجاء السيدة الوزيرة نوضح نحن كسلطة تنفيذية وتشريعية نسير مع بعضنا في نسق واحد لكن هناك العديد من التساؤلات من قبل السيدات والسادة النواب في خصوص هذا الموضوع لابد من التفسير في تقاطعات المشاريع الأخرى تتطلب تفسيرا.

بالنسبة الى التسريع في مجلة البيئة هي التي ستحل لنا مشاكل البيئة.

لابد من المرور على الجهات قليلا، في جهة بنزرت عدم ربط بعض المناطق الصناعية الموجودة بشبكة التطهير أوتيك وسجنان والعزيب ومنزل جميل دائما تطول الإجراءات السيدة الوزيرة ولابد من وجود تسهيلات في هذا الموضوع.

تبني المناطق البلدية من طرف الديوان الوطني للتطهير على غرار بلدية سجنان وجومين وأوتيك.

هناك موضوع وسط البلاد موضوع الميناء العتيق لبنزرت نحن الآن في فصل الشتاء لابد من الإسراع في الدراسة لكي يكون في الموسم السياحي القادم بعض التوضيحات حول هذا المشروع.

برنامج الوزارة في معالجة تثمين النفايات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له ثمانية دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وإطارات الوزارة،

أولا، على مستوى القانون أو تعديل فصل من القانون عدد 41 لسنة 1996 وتمثل في الفصل 20 في الحقيقة هو تعديل إيجابي لماذا؟ لأنه سيقطع مع اللزمات ومع التعاقد الهش وسيبني رؤية جديدة على مستوى الشراكة بين القطاع العام المتمثل في البلديات والقطاع الخاص وهذا نثمنه.

لكن كان بودي نتيجة أن مشكل النفايات هو مشكل كبير جدا في إحداث قانون خاص لإرساء علاقة جديدة بين الجماعات المحلية وبين الشركات الخاصة سواء الأجنبية أو المحلية لماذا؟ لأن مشكل النفايات لم يعد مشكلا فقط أو هاجسا يؤرق المواطن والدولة بل تحول اليوم إلى اقتصاد، وعديد الدول تحقق نسبة كبيرة في ناتجها الداخلي الخام وصل إلى 10 و15 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في اقتصادها وخاصة في الدول الآسيوية، ونحن في الحقيقة لا زلنا نتخبط ونعتبر أن النفايات هي مشكلة عويصة تؤرق المجتمع التونسي.

سيدتي الوزيرة، دعينا نصارح أنفسنا ونصارح الوزارة، اليوم تونس الخضراء تحولت إلى قمامة في الحقيقة وهذا عامل مشترك بين المواطن وبين الجماعات المحلية وبين وزارتكم.

على مستوى النفايات أو على مستوى الشريط الساحلي وسأنطلق على مستوى النفايات فالوضع هو وضع كارثي بتونس انتشار للمصبات العشوائية في كل مكان وحولنا بالعاصمة هناك مصبات بحجم ولايات وهي تحيط بالعاصمة من الناحية الشمالية والجنوبية ودون أن تكون لدينا رؤية واضحة في معالجة هذه المشكلة لغياب النصوص التشريعية الواضحة ولغياب الوعي ولقلة الإمكانيات على مستوى البلديات.

ولهذا نحن لابد أن نرسي رؤية واضحة في التعامل مع مشكل النفايات ولابد أيضا من توفير اعتمادات مالية لمعالجة المشكل البيئي في تونس.

على مستوى المواطن، المواطن اليوم هناك قلة وعي بالموضوع البيئي فالمواطن يلقي الفضلات أينما ذهب سواء على مستوى الفضلات المنزلية أو على مستوى ما وجد في منزله من أشياء يلقي بها في الشارع والبلدية هي المسؤولة.

على مستوى الجماعات المحلية تعاني من مشاكل على مستوى التكلفة والمادة أما على مستوى الوزارة فأعتقد أيضا أن التخبط مازال موجودا ومنذ تقريبا سنة 2016 سمعنا عن برامج بالوزارة على مستوى إقامة مراكز تجميع مراقبة ومهيأة ولكن إلى يومنا هذا لم نر أي شيء.

سمعنا أيضا عن البحث عن إقامة مراكز للتثمين على مستوى البلاد لكن إلى يومنا هذا لم نر أي شيء.

أيضا على مستوى البلديات نسمع أنه سيقع إحداث فرز على مستوى المصدر ولكننا إلى يومنا هذا لم نر أي شيء.

سيدتي الوزيرة، دعيني أعطيك لمحة عن التاريخ، بلدية تونس التي تأسست في 1875 كان رئيس البلدية وهناك أوامر موجود بالأرشيف الوطني هناك عقوبات تصل إلى السجن في من يخالف المراسيم البيئية.

في عهد الاحتلال الفرنسي أحياء باب الجزيرة وباب الجديد موجودة في العاصمة في كل مطبخ هناك آلة تقوم برسكلة الفضلات المنزلية وإتلافها عبر قنوات التصريف.

وتحولت قمامة تونس إلى مأكولات يلقي بها المواطن إلى الشارع وهذه انتكاسة على مستوى البلاد بصفة عامة.

سيدتي الوزيرة، لابد أن نضع إستراتيجية واضحة تقوم على:

أولا الفرز على مستوى البلديات وهذا ضروري،

ثانيا، إقامة مراكز للتجميع تكون مراقبة وفي مناطق التهيئة العمرانية باعتبار أنها ستكون مربوطة بقنوات تصريف المياه وربما التفكير مركزيا على مستوى البلاد بأكملها مركز بين الشمال ومركز بين الوسط والجنوب لرسكلة وتثمين هذه النفايات، فاليوم هناك شركات عديدة أجنبية ومحلية تستثمر فيها شركات فرنسية وايطالية موجودة بكثرة لكن مشكلتنا في النص التشريعي وفي الإرادة من أجل إقامة اقتصاد جديد يقوم على هذه النفايات وحان الوقت لإقامة ذلك.

اليوم أيضا لابد أن نتحدث عن التلوث البحري السيدة الوزيرة الضاحية الجنوبية تحولت إلى كارثة على مستوى الشطوط شطوط الزهراء وحمام الأنف ورادس كلها أصبحت لا تطاق إضافة إلى أن وادي مليان أصبح يجري بالمركبات الكيميائية والصناعية وليس بالماء وهذا أمر خطير جدا، وإلى يومنا هذا لم نجد تحركا من الوزارة ورئاسة الحكومة للحد ووضع حد للنزيف على مستوى الشريط الساحلي.

أيضا على مستوى الساحل الغربي، سيدتي الوزيرة، إذا كان اليوم في منأى عن التلوث بالنفايات فهو يعاني من مشكلة ثانية فهو يعاني من ظاهرة الرمال من مدينة طبرقة في اتجاه مدينة بنزرت وأنتم تعلمون السيدة الوزيرة أن الرمال التي تغادر الشريط الساحلي لن تعود إليه.

لهذا أنا أدعوكم لوضع اعتماد لإعادة الرمال إلى شاطئ البحر لأننا نخسرها سنويا ويحملها المقاولين كردم في البناءات ونحن نتفرج عليهم ونعرف أنه بعد 20 و30 سنة هذا الشريط الساحلي الرملي سيتحول إلى شريط صخري ونفقد شواطئنا وهي رأس مالنا في البلاد على مستوى السياحة.

لهذا أنا أدعوكم للتدخل الفوري لأنّ البلديات غير قادرة على معالجة مشكل الرمال لأن آلاف الأطنان التي تخرج سنويا وتسبب مشكلة بالنسبة الى البلديات علما وأنكم تستثمرون في هذا الشريط الساحلي ولابد من صرف أموال على مستوى هذه الجهات ودعمها للمحافظة على الشريط الساحلي.

أيضا السيدة الوزيرة، تحدثت معكم سابقا عن الانجراف البحري، هناك انجراف حاد وكبير جدا على مستوى مدينة طبرقة ربما سيتسبب في انهيار مسرح البحر وفي انهيار قرية سياحية كاملة وهي منطقة الرمال في القريب العاجل بعد أن أزال الطريق السياحية الموجودة حول المسرح، ولهذا أدعوكم إلى التدخل العاجل في هذه المنطقة.

السيدة الوزيرة أيضا تعلمون أنه وقعت حرائق في جهة طبرقة بشكل كبير جدا فلماذا لا يكون هناك برنامج بالشراكة مع وزارة الفلاحة والغابات للتشجير في منطقة ملولة في عمادة عين صبحة لإعادة الاخضرار لهذه المنطقة لأننا نريد الحفاظ على البيئة وأرجو أن تكون هناك رؤية حقيقية للنهوض في مجال البيئة في تونس لأن ببيئة سليمة...

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، مساء الخير للجميع،

أجدد الترحاب بالسيدة الوزيرة وكافة الفريق المرافق لها اليوم،

الكلمة للسيد الزميل المحترم الظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

السيد ظافر صغيري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

أريد أن أؤكد على أهمية التنقيح المقترح علينا اليوم وأكيد أنه هام جدا فلنقل حلحلة واحد من الإشكاليات الموجودة.

أتساءل لما انتظرنا كل هذا الوقت لكي يمرر التنقيح على مجلس نواب الشعب؟ لما لم يمرر في سنة 2011 و2012 و2013 وما يليها؟ لما لم يمرر في عهد بن علي؟ لما بقينا ننتظر في 13 و14 سنة لكي نكتشف أن تغيير الكلمتين في الفقرة سيحل الإشكالية؟ لما ننتظر كل هذا الوقت لما مضيعة الوقت هذه؟ ألم يتفطن لها أحد؟ حقيقة هو سؤال أطرحه هل تم عرضه سابقا وتم رفضه؟ لا أتذكّر شيئا كهذا باعتباري متابعا للعمل السياسي بالبلاد. هذا التساؤل الأول.

ثانيا، حالة النظافة بالبلاد أكيد أن وزارة البيئة لا تتحمل المسؤولية بمفردها الكارثة التي نراها لأن هناك مسؤولية ملقاة على عاتق البلديات ووزارة الداخلية المشرفة اليوم على البلديات لكن هذه حقيقة اليوم.

وأنا كتونسي اليوم أتأسف جدا لحالة النظافة بالبلاد لماذا؟ لأننا طبعنا مع الفضلات وطبعنا مع المشاهد الرديئة فمن يخرج في أي شارع في تونس يمينا ويسارا يتساءل عن الردم الذي اعتاد رؤيته لأن هذه طرقاتنا في تونس في أماكن أخرى يمكن أن ترى على الطرقات الأشجار والاخضرار لكن في تونس يمينا ويسارا لا نرى إلا الردم والمصبات التي طبعنا معها حقيقة وسنوات طويلة وسنوات عديدة نريد معرفة أين يكمن الإشكال بالضبط؟ هذه المشاهد السيئة ما سبب وجودها في بلادنا؟

السيدة الوزيرة، هناك إحصائيات منجزة حول الهجرة في تونس لأن الهجرة اليوم في تونس لا تعني اجتياز الحدود خلسة بل هناك كوادر تهاجر وهناك مواطنون يهاجرون للخليج وكندا ومستوى عيشها في تونس ومستوى دخلها عالي جدا.

السبب الثالث للهجرة من تونس أن البلاد متسخة يتحدث عن الإدارة ولكن يؤكد أنه لا يرغب في العيش في مكان متسخ ولا يريد أن ينشأ أبنائه في بلاد تعج بالفضلات للأسف الشديد.

سأتحدث الآن عن جدوى مراكز تجميع ونقل النفايات، هناك مشكلة في البلاد وأنا ابن مجلس بلدية باردو وعاينت هذا لثمانية سنوات عندما كانت تجمع الفضلات في الحاويات نفس الشاحنة تتجه إلى برج شاكير فأقاموا مركز تجميع فضلات في باردو وسط حي سكني وحدثتك عنه السيدة الوزيرة في منطقة ابن سينا من دائرة قصر سعيد هذا المصب فيه مئات العرائض من السكان وأنجز رغما عنهم وسط حيهم.

في الحقيقة كانت البلدية تلقي بمفردها الفضلات فخصصنا لهم مكانا فما الجدوى الاقتصادية من أن أخصص مركزا أجمع فيه وأنقله فيما بعد. أنا أبحث عن الجدوى لو كان فيها تثمينا لا بأس في ذلك ولكن ما الجدوى من عدم التثمين؟ شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد الزميل المحترم نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد نزار الصديق

شكرا لك السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيدة الوزيرة والوفد المرافق لكن

بالنسبة الى إشكاليات النفايات في تونس وتزايد بؤر التوتر مما عمق معاناة المواطن وكشف عجز سياسات الدولة غير المجدية وغير الكافية إطلاقا على إيجاد حلول جذرية.

كذلك التهديدات التي تواجه الموارد الطبيعية والحيوية وتؤثر على التنوع البيولوجي وتخل بالتوازن البيئي كالحرائق والصيد العشوائي والتلوث البحري.

الأكيد السيدة الوزيرة، أن تدخلاتكم كوزارة وكدولة عامة في الحد من الإنتهاكات وردع المخالفين ما زال بعيدا وبعيدا جدا عن المأمول بما أن سياساتكم في مجال البيئة في الكثير منها سياسات مغلوطة وغير كافية خاصة في التعاطي مع الملفات الخضراء كما أن العديد من وحدات الإنتاج والصناعيين يستنزفون موارد الدولة ويكدسون الثروة على حساب البيئة.

وفي الحقيقة رغم المنظومة القانونية المحترمة الموجودة لدينا فإن الواقع الموجود يبقى كارثيا عندما نرى حجم النقاط السوداء ومختلف معتمدياتنا وجهاتنا وكذلك ما آلت إليه حدائقنا الوطنية.

وفي هذا الإطار السيدة الوزيرة بالنسبة الى النفايات الموجودة في الشوارع سابقا كانت تجمع الفضلات من قبل عمال البلديات الذين يأتون للمنازل بالجرارات لأن الحاويات من المفروض أن توضع في الأماكن العامة وليس في الأحياء ومنذ أن وضعت تلك الحاويات في الإحياء أصبحت نقاطا سوداء لأن البلدية تترك دائما الفضلات عند حمل النفايات.

ولولا المجهودات التي يقوم بها جزء من المجتمع المدني لكان الوضع البيئي أكثر صعوبة كذلك من الضروري التعامل معه وتثمين مبادراته واعتباره قوة اقتراح وجزء من الحل.

لابد كذلك من إشراك المواطن وتحميله للمسؤولية للحد من مظاهر الاعتداء على المحيط وإلقاء النفايات المضرة بطريقة عشوائية خاصة والحد من طريقة الصيد العشوائي ومعاضدة مجهود البلديات وغير ذلك.

في الختام، نثمن كل مجهود وكل مشروع يساعد ويساهم في حماية البيئة والمحيط خاصة المتعلق بالتصرف في النفايات من حيث إزالتها أو التخلص منها أو استغلالها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة الزميلة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، تتولى الجماعات المحلية أو التجمعات البلدية التي تكوّن فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية ويمكنها إحالة عملية المرافقة الفنية والمتابعة اللصيقة لعملية المعالجة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ووكالة حماية المحيط.

ولضمان هذه العملية نقترح ضرورة إحداث وكالات بلدية جهوية فيما بينها تعنى بالتصرف في النفايات المنزلية على غرار مبادرة ولاية صفاقس في سنة 2022 حيث قامت باقتراح إحداث وكالة بلدية يكون فيها المجلس الجهوي مساهما ويكون تحت إشراف والي الجهة.

ونظرا للفتور الذي عرفته وكالة التصرف في النفايات في الفترة الأخيرة من مقبولية اجتماعية وغيره فإننا نرفض إحالتها على المؤسسات العمومية على غرار "ANGED" والإبقاء عليها تحت إشراف الجماعات المحلية هذا اقتراحي بالنسبة الى المشروع.

أما بالنسبة الى السيدة الوزيرة هناك بعض الأسئلة التي يجب أن أطرحها على الجدوى من قطع الوعود في المشاريع دون أن ننفذها مثلا هناك دراسة استصلاح السواحل الشمالية بصفاقس الميزانية مرصودة منذ ثلاث سنوات وإلى الآن لا نعرف أين هذه الدراسة هل بدأت أم لا؟

منذ متى ومتى سننجز دراسة لاستصلاح السواحل الجنوبية خاصة لدينا مشروع تبرورة ونحن نرى التلوث الحاصل في السواحل.

مسألة أخرى، مشروع تثمين النفايات بالنسبة لطريق تنيور نعرف جميعا أن هذا المشروع هو مشروع نموذجي وقلنا لم يتحول إلى مصب وسيكون مشروع تثمين لكننا لاحظنا أن الولاية أصبحت تصب النفايات هناك ولم نفعل شيئا للتثمين فقط بعض التعهدات لإقامة دراسة وكالعادة يمكن أن تبقى الدراسة سنوات دون أن تنجز ويتحول المشروع إلى مصب.

نحن نرفض أي مناورات لوزارة البيئة هذا ليس لعبا وإذا كن هناك مشروع أقرته رئاسة الحكومة ووزارة البيئة ووزارة الداخلية حول مشروع نموذجي لصفاقس لا داعي من التغاضي ويتحول إلى مصب عادي وردم للنفايات وهكذا لا يتحقق أي مشروع بعد 25 جويلية حتى لو وعدت به رئاسة الحكومة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للسيد الزميل محترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق والمقعد عدد 186 تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

عملا بمقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أقول أن الحق في البيئة السليمة حق دستوري طبقا للفصل 47 من الدستور وعليه فإننا نبارك التعديل الوارد على الفصل 20 من القانون عدد 41 سنة 96 المتعلق بالنفايات والتصرف فيها بحيث يمكن للجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين البلديات التي تتكون فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت الجمع والإزالة والمعالجة والتثمين إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفقا للصياغة التعاقدية الممكنة والمنظمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل.

كما ندعو إلى الاسراع في تمكين البرلمان من مشروع مجلة البيئة لدراسته والتقرير في شأنه لما لذلك من أهمية كبرى بالإضافة إلى ذلك وخارج هذا السياق أرجو التدخل من قبل الجماعات المحلية وفروع التجهيز بالمناطق التي شهدت فيضانات بعد الأمطار الغزيرة الأخيرة وإعداد برنامج توقي تلافيا لما وقع من إشكاليات مؤخرا وتفعيل المشاريع المعطلة في البنية التحتية أساسا.

كما أرجو وأجدد الدعوة إلى التأشير على مقررات عملة الحضائر لتمكينهم من تسوية وضعياتهم خاصة وأن العديد منهم لم يحظ بمرتبه لمدة أكثر من سنة وهذا غير معقول ولذلك أرجو الاسراع في التأشير وتفعيل كذلك مقتضيات القانون الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب المتعلق بتسوية وضعية عملة الحضائر على دفعات ثلاث 2024-2025-2026 هذا كل شيء. شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ريم صغير غير منتمية لها خمس دقائق والمقعد عدد 78 تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

في الحقيقة السيدة الوزيرة، يشهد العالم اليوم تغيرات مناخية كبرى، نتحدث عن اقتصاد أخضر، اقتصاد أزرق واقتصاد دائري ونحن في الحقيقة مازلنا في تنقيح قانون التصرف في النفايات وهذا مؤلم حقيقة.

السيدة الوزيرة، نحن اليوم أمام تقسيم دوائر يعني حقيقة ثابتة نبدأ بتنظيف الدائرة بالدائرة ولكل دائرة أولوية باعتبار موجود فيها المصب الذي هو في علاقة بالبيئة والتلوث نأخذ على سبيل المثال دائرة منزل بوزلفة الميدة ومصب الرحمة والذي سبق السيدة الوزيرة أن استدعيتك وقلت لك السيدة الوزيرة مرحبا بك لتري هذا المصب الذي هو في الحقيقة مصدر تلوث كبير ومصدر أمراض سرطان في جهة الرحمة بوشريك الكسيرات هؤلاء الناس رغم بساطة الفكر ساهموا في التصدي إلى شيء اسمه الاتجار بالأعضاء لأنهم وهبوا أعضائهم لبعض الأهالي الميتة.

اليوم كيف ننجز قانون يلزم مصب مثل مصب الرحمة بأن يقوم بدوره الاجتماعي إذا لم يمكنني من إقامة محطات تطهير في نفس الدائرة هو وضع مصب ويجمع فيه النفايات والزامية أن يكون كذلك اقتصاد دائري فيه نقطة تثمين نفايات ولا بأس في تمريره إن ساعدنا على إقامة محطات تطهير في الجهة مع الأطراف المتداخلة كوزارة الداخلية البلديات، كوزارة البيئة يعني مختلف الوزارات الأخرى.

وكذلك يمكن لهذا التشريع إذا فرضناه على القطاع الخاص في نفس الوقت أن يقدم رؤية بيئية متكاملة كالمحولات مثل محولات43 MC كلها تزرع بها شجر الزيتون و يقع التشجير، هذا كله يمكن أن نفرضه بتشريعات على هذه المصبات التي ستؤول بنا في الحقيقة إلى إبادة جماعية السيدة الوزيرة اذ يمكن في ظرف الخمس سنوات القادمة أن تتحول منطقة الرحمة وبوشريك نظرا للتلوث الحاصل فيها والأمراض السرطانية إلى منطقة إبادة جماعية

وموضوع الاقتصاد الدائري الذي وقعنا عليه في مشروع 2024 وفي الخطوط العريضة للحكومة، الاقتصاد الدائري ضرورة ولا بد من إيجاد نقطة تثمين نفايات وطاقات متجددة اليوم عندما نتحدث على الطاقات المتجددة يعني أنا إذا وجدت نقطة تثمين وطاقة متجددة في الرحمة ستوجد نقطة ضغط عالي للشباب وسيتمكن النجار والحداد من العمل وسوف نوفر اليد العاملة والمنظومة الاقتصادية ستتحرك.

شكرا ودام عزكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للسيد الزميل المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار له أربع دقائق والمقعد عدد 146 تفضل.

السيد ماهر الكتاري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق،

حقيقة وكما كنت أقول في الصباح للسيد وزير الصحة أن مشاريع القوانين ترد علينا دائما في آخر لحظة " donc le dernier délais" 31 ديسمبر 2023 وسأعيدها "ce qui n'est pas normale" وعلى السلطة التنفيذية أن تفهم أن مجلس النواب لن يصادق ولن يعطي الموافقة بهذه السهولة التي نراها.

في مشروع القانون، هناك أمر جلب انتباهي وهو تنقيح نص إحداث الوكالة وإضافة مهمة لا أعرف، أعتقد أن نص إحداث الوكالة هو نص قانوني؟ لا، حسنا نمر، لدي أمر مهم جدا وهي مجلة البيئة، مجلة البيئة هي أهم شيء ومجلة البيئة ونحن بصدد تنقيح هذا النص لأن مجلة البيئة مازالت لم تجهز بعد لأن عديد الوزارات مازالوا لم يعطوا إجابة بخصوص مجلة البيئة أعتقد أن هذا صحيح أو خاطئ لا أعرف، بعض الوزارات أجابت على مشروع مجلة البيئة وهناك وزارات ما زالت لم تجب وأنا كنت طلبت لكن طلبي لم يمر وهو أن نعطي تنقيح هذا القانون " une date limite jusqu'au 30 juin 2024" لم؟ وأنت السيدة الوزيرة أعتقد أنك لست موافقة ولكن هذا لتعرف الوزارات التي ما زالت لم تجب أن هناك "une date limite, date butoir " لتجب بخصوص مجلة البيئة وإذا كنا سنترك الآجال مفتوحة يمكن أن نبقى "éternellement" هكذا ونقول بأن الوزارات لم تجب بعد ولم تعط إجابة لوزارة البيئة حول المجلة وهي مجلة مهمة جدا.

فيما يخص المشاريع الكبرى للنفايات و" l'incinération et la production d'énergie avec l'incinération" و" mise en valeur des déchets ménagers" لا أعرف "est ce qu'il y a des grands projets" موجودين أعتقد أنه كان موجود "un grand projet سينجز في جهة أوتيك أعتقد ولكنه لم يمر بسبب وجود إشكاليات لا داعي للدخول في التفاصيل لأنها إشكاليات ليست جيدة في العشرية السابقة كان يمكن أن يكون مشروعا مهم جدا وكان يمكن أن يوفر العديد من الحلول، أردت أن أسأل عن هذا المشروع " il est à l'ordre du jour" أم لا وهل ما زال موجودا أم لا؟ ونحن في تونس لدينا "la zone nord, la zone centre et la zone sud" لا أعرف إن كان "dans vos projets" هناك " un centre de tri ou de production d'Energie ou de mise en valeur des déchets ménagers en fonction des zones".

وكم نحتاج من مشروع يمكننا من تفادي المشاكل كما حدث في صفاقس وفي جربة وفي تونس" pour la mise en valeur des déchets et le traitement" وهل يمكن أن يكون هناك " des traitements par incinération" أم لا؟ "ça c'est à vous de nous donner la réponse" وأعرف أن هناك " un grand projet en Allemagne est ce qu'on ne peut pas faire juste du copier-coller Merci".

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للسيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق والمقعد عدد 135 تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

في الحقيقة القانون يحل مشكلة تثمين النفايات ويمكن أن ندخل في شراكة بين القطاع العام والخاص لكن السيدة الوزيرة أشعر أننا بحثنا عن الحل الأسهل في محاولة حل مشكلة الشراكة بين القطاع العام والخاص لكن أعتقد أن الصفقات السيدة الوزيرة ستكون موجهة لأشخاص معينة وهم أصحاب التجهيزات الكبرى ومن يمتلكون أجهزة ثقيلة ونحن اليوم كدولة في الحقيقة نشجع الشباب ليستثمر في الشراكة بين القطاع العام والخاص ونحاول أن نقوم بهذه الشراكات ونشجع الشباب في المضي فيها لكن الحقيقة الشباب اليوم السيدة الوزيرة لا يملك ثمن شراء شاحنة بـ 300 ألف دينار أو جرار بـ 500 ألف دينار حتى يدخل في المنافسة مع شركات كبرى التي تملك تجهيزات ثقيلة ومعدات كبيرة، سؤالي السيدة الوزيرة هل الصفقات العمومية عندما تفتح ستكون متاحة للجميع حتى نعطي فرصة للشباب ليستثمر في بلده ويكون عندهم شراكة بين الدولة القطاع العام وهو كقطاع خاص وأنه يمكن له أن يبدأ مشروعه من خلال هذا القانون .

هنا السيدة الوزيرة، سأتحدث عن ظاهرة جديدة هي أن مراكز التجميع والنقل أصبحوا يتركون الفضلات التي جمعوها على مستوى كل المعتمديات تجمع في مراكز التجميع والنقل وليس "de jour à jour" مما تسبب في الحقيقة في مشكل كبير في الوردية طريق لاكانيا وهو في الواقع مستودع لمعدات البلدية أصبح مركز تجميع هناك حتى أصبح المتساكنين غير قادرين حتى على فتح النافذة في منطقة سكنية على "autoroute" في تونس العاصمة الناس لم تعد قادرة على فتح النافذة.

نفس المشكل السيدة الوزيرة في مقرين منطقة رياضية يوجد بها ملاعب كثيرة " terrain tennis"و "parcours" وملعب كرة قدم كبير وخلفهم تجد مصب نفايات أصبح مركز تجميع، المتساكنين لم يعودوا قادرين على فتح النافذة والأطفال لم يعودوا قادرين على ممارسة رياضاتهم.

نفس الشيء السيدة الوزيرة مشكل آخر هو واد السلة في منطقة جبل الجلود، في الحقيقة نقطة انطلاق الواد تبدأ من الكبارية ولم يتم إنشاء محطة تطهير تصوروا واد ليس به محطة تطهير الماء ينزل على كل المنطقة وفي الفيضانات كل ذلك الماء الملوث يفيض في الشارع لدرجة أن الطريق تصبح مقطوعة بسبب فيضان الماء.

كذلك التسريبات المتجهة للأراضي المحاذية للواد من الجهتين يتسرب لها الماء الملوث في الحقيقة كارثة كبرى وتلوث بيئي لا أراك الله مكروها، نتمنى السيدة الوزيرة أن تقوموا بزيارة المنطقة على عين المكان وفي الحقيقة نوجه لك دعوة رسمية حتى تأتي لزيارة ومعاينة المكان وان شاء الله نجد الحل ولنا أمل كبير في أنك على رأس الوزارة وتجدي لنا حلا لهذه المشاكل وإن شاء الله مجلة البيئة تكون جاهزة في أقرب وقت وتحل أكثر المشاكل وهذا كل ما لدي في الحقيقة شكرا على المتابعة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار له أربع دقائق والمقعد عدد 200 تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة البيئة وكافة إطارات الوزارة،

أولا في علاقة بتنقيح الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المتعلق بالنفايات المنزلية ومراقبة التصرف فيها وإزالتها نراه خطوة أولى لكن لا تكفي بمعنى أنه حل ترقيعي بمثابة ذر رماد على العيون، نحن ننتظر مشروع مجلة البيئة لحل الأزمات البيئية الموجودة من شمال تونس إلى جنوبها في ظل التضخم التشريعي وتشعب عملية فهم النصوص القانونية خاصة المتعلقة بالمجال البيئي، لذلك نرجو من السيدة الوزيرة أن لا تكتفي بتقديم مقترح قانون يتعلق بالصيغة التعاقدية التي اتضحت أخيرا وأصبح التعاقد بين القطاع العام والقطاع الخاص هو حل في أزمة النفايات وأصبح موجودا نريد سيدة الوزيرة أن تتم إحالة مشروع المجلة البيئية في أقرب وقت ممكن لتوضيح كافة الاطراف المتداخلة حتى لا يمكن لأي طرف سواء الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات أو البلديات أو أي طرف متدخل يتفصى من المسؤولية وتكون كافة المسؤوليات واضحة وكافة الأنظمة القانونية المتعلقة بمختلف النفايات تكون واضحة سواء النفايات البلاستيكية أو النفايات العضوية أو النفايات الخطيرة أو الكيميائية أو الطبية .

السيدة الوزيرة، في علاقة بالشراكة بين القطاع العام والخاص ونحن نشجعها وندعمها ونتمنى أن تكون في كافة المصبات المراقبة نجد في التقرير التحدث على تثمين لكن للأسف نحن حتى في التجارب التي حصلت لا يوجد تثمين السيدة الوزيرة وهذا نعيبه على القطاع الخاص في تونس وخاصة لوبي الردم الذي يتعامل مع الوكالة الوطنية للتصرف في نفايات لأنه لا يعرف إلا الردم يعني دون "valeur ajoutée" كبيرة يجلبها ليحفر في التراب ويردم لم نر تثمين، لم نر حرق، لم نر تقنيات يأتي منه الغاز ولا شيء من التقنيات التي نراها في الدول الأوروبية لا أعرف لم شركاتنا في تونس لا تعرف إلا الردم أم أنتم تختارون الردم نحن نأمل حتى في الصفقات وفي كراس الشروط لا يقع التنصيص على تقنية الردم وخاصة تقنية الردم العشوائي كفى من الردم لابد أن نتخل عنه.

في علاقة بالتسميد المنزلي السيدة الوزيرة والتشجيع عليه من قبل المواطنين ما الذي قامت به وزارتكم في هذا الصدد خاصة من نشر وعي ثقافة الفرز من المصدر في المنازل، التسميد المنزلي بواسطة الآلة المعروفة التي تربحنا كثيرا من النفايات العضوية وتربح صاحب المنزل سماد يمكن أن يستخدم حتى في حديقته، إذا ماذا فعلتم في هذه المسألة التي يلزمها وعي مجتمعي كبير نحن نراكم غائبين حتى عندما قمنا بتجربة في جربة فشلت للأسف.

السيدة الوزيرة لابد من تقييم تجاربنا السابقة في علاقة بالشرطة البيئية التي بعثت سنة 2017 صحيح تم حلها، ما هو تقييمكم لهذه التجربة في إطار مبدأ استمرارية الدولة أنت كوزيرة بيئة هل نجحت هذه الشرطة في حفظ السلامة ومكافحة وردع تراتيب الصحة والنظافة العامة والتوعية والتحسيس بالآليات اللازمة لمكافحة التلوث هل نجحت في هذه المهمة أم لا؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للسيد الزميل المحترم حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق والمقعد رقم 38 تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

بالنسبة إلى النفايات في تونس وسأتحدث عن صفاقس فخلال جلسة مع شباب في الجهة تطرقنا فيها لمشاكل النفايات في صفاقس وفي تونس وجدنا الحل بسيط السيدة الوزيرة فقط قرارات، الحل يكون عن طريق البلديات (أظهر السيد النائب صورة) أنا أتحدث عن "التكتك" ما لا نعرفه أن هذه الطريقة تقدم حلا سهلا وبسيطا فلو أشركنا الشباب والمجتمع المدني سنجد الحلول، التكتك لزوال النفايات في صفاقس 100 طن على كل 50 مواطن هو يوفر مواطن شغل للفقراء وللشباب وللعائلات محدودة الدخل.

البلدية تعطي لشركات المناولة تقريبا 40 دينار على الطن الواحد، شركات المناولة تجمع الفضلات وهو ما يجعلنا نخسر الكثير من النفايات يمكن أن نستغلها كيف يكون ذلك، البلدية لها طريقة واحدة تستطيع أن تقوم بها وهي منح هؤلاء الشباب قطعة أرض ونحن في صفاقس لدينا طرقات مرتبطة ببعضها كتنيور وقرمدة هذه البلديات مرتبطة ببعضها فنقوم بمنح الشباب التكتك، شباب متخرج من عائلة فقيرة سيجمع هذه النفايات ويحملها لقطعة الأرض ويضع النفايات ويقوم بفرزها هو وعائلته ماذا سيحدث حينها، البلدية ليس لها من حل سوى شراء الفضلات مفروزة عوض أن تشتريها بـ 40 دينار تشتريها بـ 80 دينار مفروزة وفيها كل الأنواع مثلا الكيلوغرام الواحد من البلاستيك بـ 1400 مليم، الألمنيوم بـ 2500 مليم، كيس الخبز بـ 15 دينار يعني دور البلدية يقتصر على المراقبة فقط وحتى البلديات التي لا نرى فيها إلا الحشرات والروائح الكريهة والنفايات ستتغير سيأتي هذا المستثمر الشاب البسيط، بحاوية نظيفة ويضعها ويحملها على "التكتك" ويغادر ويقوم بعمله كاملا، ماذا سيبقى لنا؟ ستبقى النفايات العضوية، النفايات العضوية مبدئيا نحن لا نمتلك محطة معالجة لكن مع ما يحدث خاصة في المركبات الفلاحية خاصة في المناطق الفلاحية يمكن أن نستغلها وذلك بوضع غطاء أسود لا تصله أشعة الشمس يمكن لنا أن نستغلها في حين أن الطن الواحد يباع تقريبا بـ 450 دينارا تستغل في الواحات وفي أشجار الزيتون يعني النفايات نراها معضلة لكن في العديد من البلدان هي نقطة قوة ونقطة يمكن أن نعمل بها ونستثمرها.

أمر لنقطة تحدثنا عنها سابقا ومازلنا نتحدث عنها وأنا ما دمت موجودا في المجلس وكلما سأرى وزيرة البيئة أو أي مسؤول بالبيئة

سأتحدث عن وحدة التثمين التي تحدثنا عنها في ولاية صفاقس، السيدة الوزيرة أحمد الله لم أجد السؤال عن طريقكم لكني وجدته بالأمس في صفاقس، البارحة زرت صفاقس وجدت مصب نفايات وذهبت وعاينت الوضعية الشاحنات تأتي وتفرغ النفايات لا وجود لا لوحدة تثمين ولا لشيء "l'appel d'offre" الذي قمتم به بخصوص وحدة التثمين يتطلب ثمانية أشهر والإنجاز سيتطلب ثلاث سنوات، الفرز الميكانيكي والانتقائي الموجود في سيدي منصور الدراسة والانجاز تتطلب سنة يعني "عيش بالماء يا كمون".

النقطة أخرى سأتحدث فيها السيدة الوزيرة أنه في المناطق الداخلية المصب يبعد عني 6 كلم أمر به صباحا ومساء فالمشاكل موجودة في المناطق الداخلية وأرياف صفاقس لا يوجد بها تنمية ولا ماء ولا كهرباء ولا استثمار، وفي الأخير يكتفون بوضع مصب النفايات، نضع الوزارة جانبا النواب يتحملون المسؤولية كاملة سواء في الشؤون الاجتماعية في البيئة، في التجهيز، في "CNAM"، يرون في النائب كل شيء يقولون نحن انتخبناك ومنحناك ثقتنا وبيننا سحب الثقة وان كان هناك مشكل يحملوننا مسؤولية ايجاد الحل وقد طرحت عليكم هذا الحل تقريبا للمرة الخامسة، على الأقل كونوا صادقين مع المواطن لنكن صادقين مع بعضنا.

نحن نعرف الوضعية الاجتماعية ونعرف المديونية والوضعية الاجتماعية والمادية للبلاد صحيح سنصبر على هذا الوضع مع بعضنا لكن على الأقل أدخلوا التميز الإيجابي، المواطنون الذين يقطنون بالقرب من وحدة التثمين أو من المصب على الأقل في التشغيل يكونون هم أقرب وأجدر لتتكون الثقة على الأقل حتى يسوقون الصورة الإيجابية صحيح أنه ليس لدينا إمكانيات ولكن في ظرف سنتين ستكون لنا وحدة تثمين نفايات، الآن لدينا 6 هكتارات وقريبا سنأخذ 12 هكتارا الباقية لتنتصب الشركة وتعمل وحدة التثمين على الأقل نشغل الناس القريبة منها لا أن نأتي بعمال ومن مناطق أخرى وفي هذه الحال لم نستفد شيئا ستبقى الوضعية كما هي ونرجو منكم توعية المواطن، عندما تأتون بمقاربة أمنية والشرطة موجودة هناك وتقوم بوضع النفايات المواطن البسيط لن يقول بأنها وحدة تثمين ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم رشدي الرويسي غير منتمي له أربع دقائق. المقعد عدد 74. تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة البيئة،

كنت أتمنى أن تكون هذه الجلسة قبل مناقشة مشروع قانون المالية لأنه قد يكون لي تدخلا آخر لكن خلال مناقشتنا لهذا القانون، لقد صوتنا على ما يسمى الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر رغم بعض المؤاخذات التي كانت لدي على الاقتصاد الأزرق.

السيدة الوزيرة، إن الاقتصاد الدائري هو نظام يهدف الى القضاء على الهدر والاستخدام المستمر للموارد، إذ تستخدم الأنظمة الدائرية إعادة الاستخدام والمشاركة والإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع وإعادة التزويد.

أي أن النفايات التي نتحدث عنها عوض أن نتحدث عنها كمشكل هي ثروة مهدورة وهذه الثروة المهدورة يبدأ استغلالها من المنازل وصولا إلى المصبات أي أن الوزارة كان يجب أن تكون لها استراتيجية الفرز من المنزل حتى الوصول إلى المصب.

لكن هذه الثروة كانت ثروة مهدورة وبقينا في ما يسمى الاقتصاد الخطي يعني إنتاج من مواد أولية ثم البحث عن كيفية التخلص منها كيف تكون برامج حكومة غير متناسقة مع بعضها؟

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى إشكاليات البيئة في تونس هي إشكاليات تصل الى ما يسمى "الجرائم في حق الشعب التونسي والبيئة التونسية"، لدينا مصب قرب واحدة من أجمل الغابات في الشمال الغربي غابة أرفونس وقد تجاوز هذا المصب عمره الافتراضي وأصبح يشكل تهديدا بيئيا على المنطقة ولدينا مصبات غير مراقبة في كل معتمديات شمال ولاية سليانة.

الأخطر من هذه المصبات، لم آت لمناقشة هذا القانون لأنني أراه قانونا لا يستجيب مع ما صوتنا عليه في ميزانية الدولة ما يسمى المياه المستعملة، لك أن تسألي سكان مدينة الكريب وسكان مدينة سيدي بورويس وأريافها عن وادي تاسة وعن "القنوات" التي تصب في مياه موجهة للشرب، جريمة ليست في حق المنطقة فقط بل في حق الشعب التونسي ككل المهدرة موارده من موارد المواد الأولية التي كان يمكننا أن نستغل المتاح منها هذه النفايات للنهوض بالاقتصاد أصبحنا نصدرها كإشكالية، كان يمكن أن تتحول إلى مورد للبلديات عوض البحث عن لزمات واتفاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص لم نضع استراتيجية لإعادة تصنيع هذه النفايات.

هل للوزارة مشاريع أخرى حقيقية من أجل نهضة اقتصادية فعلية تثمن هذه النفايات وتوجهها نحو القطاعات المحتاجة إليها أو أننا سنظل ندور حول هذه النقطة؟ إن لم تكن هذه الدولة أو هذه البرامج في حاجة إلى نفايات مثمنة، هناك دول أخرى يمكن أن تصدر لها النفايات ليس أن نبحث عن ردمها في أراض كانت زراعية وبيئية في تدهور مستمرّ للبيئة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد خالد حكيم المبروكي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق. المقعد عدد 65. تفضل.

السيد خالد حكيم المبروكي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لكم،

سيدتي الوزيرة، نثمن المجهود الذي تقوم به وزارتكم وخاصة كما تعلمون دوركم الفعال في المناطق الداخلية.

سيدتي الوزيرة، بالنسبة إلى وزارتكم تعتبر وزارة استثمار لأنه لا يوجد استثمار بدون بيئة نظيفة وبدون مناخ لتسهيل الاستثمار في المنطقة.

سأتحدث عن دائرتي، وهي أولاد حفوز والرقاب والسعيدة، بالنسبة إلى الرقاب، كما تعلمين، سيدتي الوزيرة، فيها مشروع مبرمج من سنة 2013 وهو المشروع النموذجي لمدّ شبكات التطهير وقد اقترحت البلدية الأرض في عديد المرات لكن توجد عديد الإشكاليات وكما تعلمين في السابق هناك تناحرات بين المواطنين لأغراض سياسية تعلمونها قبل 25 جويلية أرجو منكم سيدتي الوزيرة التدخل في هذا المشروع.

كذلك مشروع مدّ القنوات والتطهير في مدينة أولاد حفوز ولعلمكم أن أولاد حفوز تم اقتناء الأرض من طرف البلدية وأعتقد أن المشروع في طور الدراسات.

كما توجد السيدة الوزيرة، اتفاقية بين وزارتكم وبلدية أولاد حفوز، لتخصيص أرض على ذمة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لإنجاز مركز تجميع النفايات المنزلية والمشابهة بأولاد حفوز وتم اقتناء الأرض 6 آلاف متر في بلدية أولاد حفوز وإلى حد الآن لم يتم انجاز هذا المشروع.

كما تعلمين المصب موجود الآن في قلب مدينة أولاد حفوز ويقومون فيه بعمليات الحرق ويحاولون تأجيج الوضع الموجود في المدينة.

أرجو من سيادتكم التدخل العاجل في مدينة أولاد حفوز، لأن هناك عديد الاحتجاجات التي تقع في المنطقة والإخوة والسلط الجهوية والمحلية مشكورون على الدور الذي يقومون به على الأقل لتهدئة الوضع بعض الشيء وشكرا سيدتي الوزيرة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد أيمن بن صالح عن كتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق. المقعد عدد 8. تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

لم نتأخر كثيرا بعد الميزانية ونتمنى أن تتواتر الجلسات فيما ينفع الناس.

السيدة الوزيرة، إن هذا المشروع وباسم الكتلة الوطنية المستقلة وبدعم الكثير من الإخوة هناك مقترح تنقيح إن شاء الله ننتهجه وسيضيف إليه الزملاء فيما بعد في ذلك الإطار.

سأتحدث عن مركز تحويل النفايات المنزلية والمشابهة الموجود في رواد، تعرفون أنه يتبع رواد إداريا لكنه قريب جدا من منطقة سيدي صالح بسكرة وكانت البلدية قبل ذلك تراكم هذه النفايات المنزلية في منطقة أصبحت الآن مستودعا بلديا ثم تم احداث مركز تحويل النفايات المنزلية والمشابهة، فرحنا جميعا لأننا سنتخلص من الرائحة التي كانت تنبعث ولكن كانت هناك أشياء جديدة حيث تأتي شاحنات تقوم بتفريغ محتوياتها داخل هذا المركز في حاويات أكبر تحدث ضجيجا كبيرا جراء السقوط وهذا على مدى اليوم ليلا نهارا حتى على الساعة الثانية أو الثالثة بعد منتصف الليل كما لو أن هناك زلزالا. كذلك الروائح المنبعثة من هذا المركز المحاذي مباشرة للسوق الأسبوعية بولاية أريانة سوق الجمعة، تعرفون أنها تنتصب طيلة أيام الأربعاء والخميس والجمعة أي ثلاثة أيام بجانب هذا المركز وبهذه الرائحة وبالصوت المنبعث وبالبلاستيك المتطاير بجانبها السيدة الوزيرة.

يعني يأتي المواطنون لاقتناء حاجياتهم من الخضر لأسبوع كامل من سوق محاذ لمصب موجود على عين المكان.

هذا المصب السيدة الوزيرة، يمكنكم ان تتنقلوا وتذهبوا وأمنيتي أن يعرف الشعب التونسي بأسره أن مجلس النواب هذا ليس له سلطة خارج المجلس، فاليوم يمكن لسيادتكم السيدة الوزيرة والاطارات المرافقة أن تواكبوا كيفية نقل السيد المقاول العربات والشاحنات ليلا لأن ما فهمناه أنه مرتبط بعدد السفرات التي يقوم بها وليس بالتوقيت إذن من العادي السائق من المفروض أن تكون سرعته في الطريق 50 كيلومترا في الساعة فهو يسير بـ 100 كلم/الساعة أو حتى أكثر بتلك التي نسيمها نحن "الزلزلة" تلك الحاوية الخضراء الكبيرة ولا نتحدث عمّا يتساقط يمنة ويسرة ثم تقوم البلدية بجمع تلك النفايات بشق الأنفس وايصالها هناك ثم يجدون ما تساقط في نفس الطريق الذي يؤدي إلى المصب يعني سيعيدون جمعه في الصباح أو أنه سيبقى علفا للكلاب السائبة وتتكدس الفضلات على جانبي الطريق.

فهل ستصبح مراكز التحويل نقمة على التونسيين أيضا؟ بكل ما تحدثت به، أضيف لك السيدة الوزيرة الشاحنات المخصصة للضغط لونها برتقالي من الخلف تفرغ حمولتها وسط هذا المركز وحين المغادرة يطلق عصيرا كريه الرائحة بدرجة لا يمكن لأحد تحملها ويسكب ذلك الماء في الطريق فتنبعث روائح كريهة وأحدثك بما أعرفه " en connaissance de cause" كما يعرف ذلك العديد من التونسيين الذين هم بصدد مشاهدتنا.

مسألة أخرى، السيدة الوزيرة في خصوص الغبار المنبعث من السبخة اليوم نعرف بناءات فوضوية ولكن "le mal est fait" واليوم حي الفاتح 1 و2 و3 وحي عين الصبح وحي العبيدي موجودون الآن على ضفاف السبخة، من سكرة ارتبطوا بالمرسى وأصبحت هناك على حدود السبخة أحياء مبنية وقد قمت بزيارتها على عين المكان خلال الأسبوع الفارط فلاحظت أن سمك الغبار المتأتي من السبخة يصل إلى 2 سنتيمتر، إن هؤلاء لهم الحق في الحياة.

وفي الأخير، سيدتي الوزيرة يجب الربط بشبكات التطهير لأن سكرة يقول لي الزملاء والزميلات أنتم في نعيم ومترفّهون فأكثر من نصف سكرة الى حد الآن غير مرتبط بشبكات التطهير ويتحملون رائحة أكبر محطة تطهير في العاصمة وأكبر الروائح التي تتصاعد منها والضجيج المتأتي منها والحشرات لكنهم غير مربوطين وللأسف غير مبرمجين ليكونوا مربوطين بشبكات التطهير.

السيدة الوزيرة، نريد حياة عادلة ونريد تونس عادلة لكل التونسيين وهذا ما نطلبه مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق. المقعد عدد 12. تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، مهم جدّا تنقيح القانون عدد 41 لسنة 96 المؤرخ في 10 جوان 1996، المتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها من خلال توسيع مجال الصيغ التعاقدية للتصرف في النفايات ومراقبتها من خلال اعتماد عقود اللزمة والمناولة واعتماد الصفقات العمومية وهنا لابد من إيجاد حل على المستوى التشريعي حتى لا يقع إشكال مع مراقب المصاريف العمومية لكن السيدة الوزيرة، لماذا لا يقع إيجاد حل تشريعي لأصحاب المؤسسات الصغرى المحدثة في إطار الآلية 41 ضمن تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل 21 – 21 بعنوان دعم الهياكل العمومية في مجال إنجاز بعض الخدمات الموكولة لها من جهة وتشغيل أصحاب الشهائد العليا ممّن طالت بطالتهم من جهة ثانية؟

لقد تم إحداث 35 مؤسسة صغرى بمختلف ولايات الجمهورية تعنى بنظافة الطرقات الرئيسية ومداخل المدن الكبرى وذلك بمقتضى اتفاقية بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والمؤسسات الصغرى المحدثة في إطار الآلية 41.

لقد وقع تجديد التعاقد مع هذه المؤسسات الصغرى في عديد المناسبات وآخرها قرار رئاسة الحكومة بتاريخ 19 أفريل 2022 وتنقضي الآجال في بداية 2025 وهذه المؤسسات مهددة بالاندثار علما أنها تقوم بدور فعّال في مجال النظافة والعناية بالبيئة.

السيدة الوزيرة، ينص الفصل 281 من مجلة الجماعات المحلية، أنه يمكن لبلديتين أو أكثر التعاون قصد إعداد وإنجاز مشاريع مشتركة في إطار التضامن أو الاقتصاد في الكلفة أو الجدوى أو إنجاز الأعمال الفنية.

كما ينص الفصل 282: "يمكن للبلديات المنتمية إلى نفس الجهة إحداث لجنة مشتركة للتعاون، تتولى إعداد برنامج بالتعاون بينها واقتراح إحداث مؤسسات ومشاريع التعاون المشتركة في مختلف المجالات الراجعة لها".

السيدة الوزيرة، إنّ تفعيل هذين الفصلين 281 و282 من مجلّة الجماعات المحلية مهمّ جدّا وهو ما يجعل البلديات تجمع النفايات وتعالجها وتثمنها مع إمكانية بعث مؤسسة في هذا الإطار تجمع البلديات وتستثمر في النفايات وتنتج الطاقة، أن نسير في هذا الاتّجاه السيدة الوزيرة مهمّ جدا وفيه مداخيل كبيرة للبلديات ويساهم في نظافة المدن.

السيدة الوزيرة، بعد 2011 وقع التخلّي عن شركات المناولة التي كان لها دورا ممتازا في بعث عديد المؤسسات ولها طاقة تشغيلية عالية كما كان لها دورا كبيرا في نظافة المدن بالبلاد التونسية وكما ترون منذ أن وقع التخلي عنها انعكس ذلك سلبا على البيئة وكانت لها آثارا سلبية على نظافة المدن.

السيدة الوزيرة، أصبح تنقيح مجلة البيئة ضرورة قصوى، كذلك ضرورة تثمين فواضل البناء بالبلديات وهذه الأخيرة لا توفر مكانا لتجميعها فيقوم بإلقائها بشكل عشوائي وها أنتم ترون مداخل المدن وفضلات البناء الموجودة.

السيدة الوزيرة، أردت أن أتحدث عن واقع وادي حمدون الموجود في ولاية سوسة التابعة لبلدية قصيبة سوسة والثريات هذه كارثة بيئية بأتم معنى الكلمة.

السيدة الوزيرة، يعاني المواطن في الصيف وفي الشتاء وهذا الوادي ممتد إلى ولاية المنستير وقد شوّه كذلك المنطقة السياحية بهذه الولاية.

السيدة الوزيرة، يصب في هذا الوادي التطهير ومعامل سيدي عبد الحميد إلى جانب تراكم الأوساخ والروائح الكريهة وتواجد العديد من الحشرات والزواحف وتكاثر الخنزير في الآونة الأخيرة وما يمثله من خطر على السكان وعلى الطريق العام.

السيدة الوزيرة، لا نطلب تبليط كامل الوادي ونعرف إمكانيات الدولة لكن يمكن أن يتم ذلك على الأقل على أقساط ونعرف السيدة الوزيرة أن هذا الوادي فيه عديد الوزارات المتداخلة وزارة البيئة ووزارة الفلاحة ووزارة التجهيز ونود أيضا السيدة الوزيرة أن تحدد وزارة الفلاحة عرض الوادي لأنه يغزو أراضي المواطنين.

لذا، السيدة الوزيرة، رجاء لو توجد إمكانية لمعالجة الاشكال البيئي والكارثة البيئية بوادي حمدون بقصيبة سوسة والثريات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للزميلة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها ثلاث دقائق. المقعد عدد 44. تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، مساء الخير جميعا،

نرحب بالسيدة الوزيرة وبكل الإطارات المرافقة لها،

في حضوركم، سيدتي الوزيرة، أريد أن ألقي التحية على تونس وشعبها، تونس التي تصنع غدها يوم الأحد 24 ديسمبر 2023 عاش شعبي تجربة جديدة في تاريخه وهي الانتخابات المحلية التي جوهرها الانتخاب المباشر الحرّ في الدوائر الضيقة، المحليات لمترشحين حقيقيين تفصل بينهم الكفاءة والمصداقية والنتيجة 11.84، نتيجة محترمة تاريخية حقيقية لشعب حي حقيقي عوض نتيجة 98.9 % فيها 30% مواطنون متوفون و40% علب مقرونة وعجين غذائي و28.9% وعود بالجنة وأموال لوبيات. إذن 11.84 "خفاف نظاف" شكرا يا تونس.

إن وزارة البيئة تعد من الوزارات ذات الأهمية حاضرا ومستقبلا، لأن البيئة هي من المكاسب التي تحقق رفاه العيش للشعوب ومن المفروض أن الاستراتيجية الوطنية في علاقة بالبيئة على دراية بهذا التحدي.

فالتصرف في النفايات في كل دول العالم أصبح مصدرا لاستخراج الأوكسيجين وثاني أكسيد الكربون إلا لدينا نحن أزمة وصفقة عابرة للبحار، يجب تناول واقع النفايات برؤية أكثر شمولية وصيغ قانونية جديدة بدل الاعتماد على الممكن.

منظومة التصرف في النفايات ومراقبتها رغم القانون عدد 41 لسنة 96 ووجود الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات 2005 لم يمنع من وجود مصبات منتهية الصلاحية أصبحت في حد ذاتها أزمة.

كما أنه لم يمنع من التلاعب بالثغرات القانونية حيث تجرأت شركة أو لوبية من استغلال نقطة الاقتصاد الدائري ويورد لنا نفايات أوروبا فيجعل من تونس مصبا كبيرا في شمال إفريقيا بدعوى رسكلة البلور والبلاستيك ووجدت تونس نفسها في أزمة بل في قضية وفي أزمات من القوانين الدولية.

إذن الأزمة هي أزمة رؤية وأزمة استشراف لما يسمى بالبيئة وأزمة قوانين ووجب الاعتماد على قوانين أكثر جرأة وأكثر تماشيا مع ما هو موجود في العالم ككل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة له ست دقائق. المقعد عدد 140. تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية للسادة الحضور ومرحبا بالسيدة وزيرة البيئة والإطارات المرافقة،

السيدة الوزيرة، لدي ثلاثة استفسارات،

الاستفسار الأول، هل سيقع اعتماد مخرجات جلسات الفرز الخاصة بالصفقات العمومية الخاصة بطلب عروض لاستغلال المصبات المراقبة ومراكز التحويل؟ خاصة أنكم قمتم السيدة الوزيرة بفرز العروض التي سيقع استغلالها بداية من سنة 2024.

لكن، بلغني السيدة الوزيرة، أنكم قمتم بتمديد بستّة أشهر للشركات المستغلة للمصبات حاليا وهو ما يجعلنا نتساءل هل سيقع تطبيق مخرجات جلسات الفرز هذه أم لا؟

الاستفسار الثاني، السيدة الوزيرة، متى سيقع التخلي عن المنظومة البدائية والتقليدية؟ وهي ردم النفايات وتعويضها بمنظومة جديدة تتماشى ومستلزمات العصر وتتماشى كذلك مع التوجهات العامة للدولة وكذلك استئناسا بتجارب الدول المتقدمة وهي تثمين النفايات وخوفنا السيدة الوزيرة أن نصادق اليوم على هذا القانون ونفتح الباب أمام الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لتقوم بصفقات قصيرة المدى بثلاث أو أربع أو خمس سنوات وطبيعي جدا أن تقوم هذه الصفقات بمنظومة الردم ونعرف أنه لا توجد لدينا في تونس شركات رائدة في ميدان التثمين، لذلك عند القيام بإعلان طلب عروض بمنظومة التثمين الأكيد أنه لا بد أن نتوجه إلى طريقة اللزمات 10 أو 15 سنة لأن الشركات الأجنبية التي ستشارك في هذه الصفقات تتطلب تجهيزات ومعدات بالمليارات ولا أعتقد أنها تشارك في صفقة على مدى ثلاث وأربع سنوات وتتكبد هذه الخسائر سنصادق اليوم، إن شاء الله على هذا القانون لكن في المقابل نود أن نتوجه بعد الأربع سنوات نحو تثمين النفايات واللزمات.

كذلك موضوع آخر السيدة الوزيرة، لماذا لا يقع التفويت في الشاحنات التي زال العمل بها وهي على ملك وزارة البيئة منذ سنة 2019 وهي الآن رابضة في المصبات المراقبة بكامل تراب الجمهورية وهذه عينة من هذه الشاحنات (أظهر السيد النائب صورة)، شاحنات موجودة في المصب المراقب في الرحمة من معتمدية منزل بوزلفة ولاية نابل.

السيدة الوزيرة، إن هذه الشاحنات اليوم نحو الاندثار ومعرضة للسرقة والنهب وفي المقابل السيدة الوزيرة لدينا عديد البلديات في ولاية نابل التي لم نحدث فيها مراكز تحويل ويمكن أن تكون هذه الشاحنات حلا لتحويل النفايات، فلم لا يقع اسنادها أو التفويت فيها إلى البلديات التي لم تقم الوكالة الوطنية للتصرف بالنفايات بتركيز مراكز تحويل بها؟ نحن نعرف الحالة التي عليها هاته الشاحنات وهي قادرة على العمل من جديد لا سيما أنها عملت فقط لمدة عشرة سنوات وقادرة أن تنشط في هذا الميدان لعشرين سنة إن لم نقل أكثر.

نقطة أخيرة، السيدة الوزيرة، لا بد من مراجعة شروط المشاركة في الصفقات، أظن أنه لا يعقل أننا نعرف الشرط الأساسي أن هذه الشركات لا يحق لها أن تأخذ أكثر من "2 lots" لكن في المقابل نطالبها بأن تشارك بأكثر من أربع قائمات وهو فعليا سيحصل على " 2 marchés" وليس أربعة ولم نفهم هذه الشروط.

أتمنى السيدة الوزيرة، أن أجد أجوبة عن هذه الاستفسارات، أنتم مشكورون على عملكم المميز نتمنى أن تتحسن هذه المنظومة ونغير من هذه المنظومة البدائية والجميع يعرف أن طاقة استيعاب هذه المصبات المراقبة اليوم بلغت أقصاها ولا يمكن أن نضيف إليها الأكثر ويجب أن نسعى إلى تثمين النفايات حتى نقلص من النفايات التي يقع اتلافها.

كذلك الإشكاليات الموجودة على مستوى مياه الرشح، نعرف أن كل المجمعات المائية مملوءة ويقع فيها فيضان في موسم الأمطار وشكرا على حسن الإصغاء وأنتظر الإجابة السيدة الوزيرة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار له أربع دقائق. المقعد عدد 36. تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والمرافقين،

أريد أن أقول شيئا إذا كان السيد الرئيس يتابع أعمال السيدة الوزيرة والسادة الوزراء فالفرد الواحد منا يتابعه 90 ألف مواطن كما أنهم يتابعون مصداقية عملنا، صحيح ليس لدينا تدخلا في عملكم لكن لدينا التوصيات والفكر والتوعية.

في ما يخص الوضع العام مثلما بلغكم منذ حين، فإن ولاية المهدية لا تقل خطورة في المجال البيئي عن هذا العمل وأرى أن من الصالح أن تكون هناك حركة تمسّ حتى المسؤولين على الصعيد الجهوي من الـ "APAL" والبيئة وغير ذلك، لقد طالت مدة تعيينهم ولم يعد هناك تقدما وحين تكون في مدينة سياحية مثل مدينة المهدية وتجد مصبا عشوائيا والفضلات محروقة على مدار اليوم وحيوانات ميتة كنت سأعد مداخلات ولكن أصبحت أرتجل لأنني أكرر ما أقوله في كل مرة وهنا أوجه تحية للسادة المصورين وستبقى هذه وثيقة كأننا نقوم بالتسجيل ونضع الميكرو وكلما جاء السيد الوزير نضع له تسجيل خمسة أشهر فارطة ونعيد ما ذكرناه.

كذلك محطة التطهير في منطقة الزكارنة، منذ 2010 ورد فيها السيدة الوزيرة أنه انتهى استعمالها نتج عن ذلك حيوانات ميتة وأمراض سرطانية ولدينا محطة جديدة في بومرداس ويستبشر الفلاحون خيرا وينتظرون المياه المعالجة وإلى حد الآن لا يوجد شيء ولا حياة لمن تنادي.

كذلك في خصوص الـ "APAL" أصبح الفصل 23 مسلسلا مكسيكيا ولا تسمع سوى "منكبون عليه وسنغيره" وها قد أشرف العام على النهاية ولم يتم اسناد الرخص إلى الآن والناس لا يعرفون "كوعو من بوعو" مثلما يقال، في فصل الصيف جابهت المنتصبين في الشريط الساحلي بالمهدية ودعوتهم إلى تطبيق القانون وفي الأخير استسلمت السيدة الوزيرة، فالسيد يتنازل عن مشروعه وينتظر الترخيص "ولا حياة لمن تنادي" كما لا يتم طمأنته هل يجب عليه الانتظار لمدة أسبوع أو أسبوعين شهرا أو شهرين حتى أصبحت الخطايا تقدر بالملايين فما يجنيه خلال ثلاثة أشهر ينفقه على مدى سنة.

مسألة أخرى تتعلق بالـ "APAL" وما أدراك، أردت مقابلة السيد المدير العام وحين أعلموني أنه بالنيابة تراجعت فالمدير العام يكون مثبتا وبأمر ولا نجد معه حلا، لذلك نرجو منكم تثبيت السادة المديرين في وزارة البيئة حتى يكون مسؤولا عن كلامه ولا يكون مرتجفا أو بأياد مرتعشة ويجب التطبيق ونحن معكم في تطبيق القانون.

طالب السادة الاخوة النواب بتطبيق القانون في المجال البيئي مثلما يحدث في الخارج حيث يتم اسناد الخطايا لمن يلقي بـ " mégot de cigarettes" لكن لدينا مواطن يدفع الأداءات البلدية ما علينا إلا

أن نجد وسطا بيئيا سليما ومحيطا نظيفا فلا نرمي الكرة إلى الجمعيات التي تبذل مجهودها.

في السابق، كانت الوزارة تعطي الجوائز الوطنية وتكرم الجمعيات الرائدة وتمنح الشهادات بصفتي رئيس جمعية جهوية للبيئة وحماية المحيط بالمهدية وحين أتحصل على تلك الشهادة من السيد الوزير تكون مفخرة لي هذا لم يعد موجودا.

"Les bailleurs de fonds" في الخارج السيدة الوزيرة، يمكن الحصول على المليارات وفي السابق كانوا يخصصون لنا حصص تكوين كيف يتم تقديم ملف المشروع حتى أتحصل على الملايين لبلادي والآن أصبحوا غير قادرين...

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمود العامري غير منتمي له ثلاث دقائق، المقعد رقم 211.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيدة وزيرة البيئة والوفد المرافق لها،

عرفت بلادنا خلال العشرية الأخيرة تدهورا غير مسبوق في الوضع البيئي وذلك من خلال تفاقم أزمة النفايات وانتشار المصبات العشوائية من جهة، وغياب حلول ناجعة ومستدامة للتخلص منها من جهة أخرى لتطال انعكاسات هذه الأزمة ليست على الوضع البيئي فقط بل على جودة الحياة وهذا ما جعل حياة المواطن أكثر تعقيدا وصعوبة.

هل أزمة التصرف في النفايات اليوم يمكن أن تكون بسبب إصدار تشريعات ونصوص قانونية في المجال ونثمن اليوم مقترح وزارة البيئة حول تنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها وذلك من أجل تحسين حوكمة عملية التصرف في منشآت النفايات المنزلية.

السيدة الوزيرة، اليوم لابد من إصدار النصوص القانونية اللازمة والتسريع في عرض مشروع مجلة البيئة المصادق عليه من أجل مواكبة التطورات التشريعية الناتجة عن التزامات الدولة التونسية ومصادقتها على مختلف المعاهدات الدولية البيئية.

إن مشكلة النفايات اليوم لا تقتصر فقط على تلك الموجودة في المصبات العشوائية والمراقبة بل إن النفايات المنزلية وفواضل مواد البناء التي غمرت النسيج العمراني بأكمله، هذه المعضلة عكست غياب ثقافة بيئية لدى المواطن إلى جانب غياب قوانين صارمة وعقوبات جزائية رادعة ضدّ المخالفين.

إن تراكم النفايات وانتشارها ليست مشكلة بيئية فحسب وإنما هي ذات تداعيات خطيرة على جميع المستويات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، هذا الأمر الذي يتطلب اليوم حلولا واستراتيجيات فعالة لحل هذه المعضلة ولعل التربية البيئية هي نقطة الانطلاق من خلال تجذير ثقافة بيئية حقيقية بزيادة وعي المواطن من خلال تكثيف الحملات التحسيسية ولم لا اعتماد مادة البيئة كمادة رئيسية في البرنامج المدرسي وتدريسها في المؤسسات التعليمية من أجل تربية الأجيال القادمة وتكوين جيل متحضر ومسؤول.

نؤكد، السيدة الوزيرة، على ضرورة دعم الجماعات المحلية وتمكين البلديات من وسائل لوجستية لتنفيذ مهامها، ومزيد دعم جهازي الشرطة البلدية والحرس البلدي بالوسائل والإمكانيات اللازمة من أجل القيام بعملها بشكل فعّال.

أيضا، لابد من تشجيع جميع المبادرات من الأشخاص الذين يرغبون في الاستثمار في سوق رسكلة النفايات وتثمينها وتحويلها لمواد صالحة للاستعمال يمكن اليوم تحويل بلادنا إلى بلد يثري نفسه بنفاياته ويولد دخلا كبيرا بالإضافة إلى خلق فرص العمل.

السيدة الوزيرة، أدعوك اليوم من تحت قبة البرلمان إلى زيارة معتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة للوقوف على كل التجاوزات والانتهاكات الحاصلة على البيئة والمحيط والاطلاع عن كثب على الوضع البيئي الكارثي، لقد سبق أن ذكرت لكم مصادر التلوث البيئي والنقاط السوداء وأهمها وضعية وادي لاية الذي يعبر...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له سبع دقائق. تفضل. المقعد رقم 11.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

في الحقيقة نجدنا أنفسنا أمام مسؤولية كبيرة عندما نتحدث عن البيئة خاصة أني أجد نفسي في موقع دفاع إلى حد الآن عن مشاريع ونوايا الوزارة وليس عن إنجازات.

حقيقة ما نطلبه من وزارة البيئة حتى من خلال التواصل معكم، نحن نطلب أكثر تواصلا مع النواب لإحاطتنا علما بتقدم مختلف المشاريع وهو موضوع حارق" d'actualité" بامتياز والأمور تتسارع ولذا سأكررها بكل ودّ، نحن نود أن تقع إحاطتنا علما بتقدم مختلف المشاريع وهذا بطبيعة الحال إذا سعت الوزارة لنكون شركاء للنجاح في هذا المشروع.

بالنسبة إلى مشروع القانون ومن خلال النقاشات في كتلة الأحرار هناك العديد من القلق عبّر عنه بعض النواب ولم أجد له إجابة وأتمنى أن تكون هناك إجابات من خلال ردودكم.

السؤال الأول، لماذا لم يقع منذ سنة 2009 إلى سنة 2023 التفكير في تنقيح هذا الفصل وفي كل مرة كانت وزارة البيئة تلتجئ إلى رئاسة الحكومة؟ وفي الحقيقة حتى بالنسبة إلى السادة النواب في الكتلة لدينا "Deadline" يوم 31 ديسمبر وهذا لا يعتبر مشكلا فقد وقع أيضا مع وزيرة الثقافة فعلى الحكومة أن تواصل عملها، لماذا؟ لأننا "dans une période de transition" يعني نحن نريد الانتقال من منظومة الردم إلى منظومة التثمين، فلماذا لم نحصل على هذا المشروع من قبل وجاءنا في فترة انتقال من منظومة الردم إلى منظومة التثمين وخاصة ونحن نأمل أن يقع توضيح ذلك؟ قد تكون نفس الأسباب التي ذكرت للدفاع عن مشروع القانون يقول في نفس الوقت هذا ما سيجعلنا نسمح لـ "l'ANGED" للقيام بـ " les appels d'offre" وأظن أن يقع ذلك اليوم في عديد من الجهات لاستغلال

هذه المصبات لمدة أربع سنوات ولكم أن تتأكدوا من ذلك في " une période de transition" للانتقال من منظومة الردم إلى منظومة التثمين، نقوم بإعطاء ترخيص لـ "l'ANGED" وهذه الأخيرة تدعو في نفس الوقت إلى استغلال هذه المنشآت إلى سنوات أعتقد أن كراس الشروط ما بين الردم وما بين التثمين هي كراس شروط مختلفة وهنا نتمنى أن تكون هناك إجابات.

في الحقيقة، أنا دائما أعطي المثل أن الوزارة عند وعدها، على الأقل من خلال نموذج جهة صفاقس بما معناه وكما ذكرت أن هناك " un appel d'offre sur la conception de ce village écologique" وقد تم وهو حاليا في الفرز ونتمنى أن نعرف نتائجه عن قريب كما أن "les appels d'offres" التي وقعت منذ أربع سنوات في الجهات الأخرى ليست واقع الحال في صفاقس يمكن أن يكون هذا التمشي في بعث " ce village écologique" لتثمين النفايات وسيفرز طريقة أخرى للتعاطي وكراس شروط أخرى.

هناك العديد من التساؤلات طرحت من قبل السادة النواب في كتلة الأحرار الذين يمثلون على الأقل عشرة ولايات وللمصادقة على هذا المشروع نريد منكم أن تضمنوا من خلال الإجابة بعض التوضيح في إطار هذا القانون.

دعنا نقول، في الحقيقة هناك دائما قلق من ناحية بعض من يستغلون هذه المصبات هناك أيضا تشكيك، كما ذكر زميلي سابقا أنه في كل الحالات هم نفس الأشخاص ونفس الشركات حتى إذا غيرنا في القانون بكراس الشروط الحالي كما أن " l'appel d'offre est déjà en cours"، إذا كنا سنعمل بكراس الشروط الحالي فلن نغير في أي شيء بل سنجد نفس المستغلين وقد عبر العديد من السادة النواب عن قلقهم في هذا الشأن وما نتمناه اليوم أن يكون هذا القانون حقيقة لتقديم الخدمات للمواطنين ولا يكون من خلال إجابتكم خدمة للمستغلين بل فرصة للاستغلال لمدة الأربع سنوات القادمة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم النوري الجريدي عن كتلة لينتصر الشعب له خمسة عشر دقيقة، تفضل. المقعد رقم 153.

السيد النوري الجريدي

شكرا السيد نائب الرئيس،

تحية للذين لا اقتصاد ولا فلاحة ولا صناعة ولا ماء ولا كهرباء ولا بنزين ولا خبز لهم، تحية إلى أهلنا المرابطين في غزة الذين لهم عوض ما تقدم السؤدد والكبرياء والشموخ والفرح.

إليكم أيها الصامدون في غزة الأبية ما به إلا جزء من إنسانيتنا الضائعة سلام أيها الأبطال المناضلون.

مرحبا بالسيدة وزيرة البيئة والوفد المرافق لها،

سأقسّم مداخلتي إلى محورين أساسيين،

الأول على صلة بمشروع تنقيح القانون عدد 41 لسنة 96 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها،

الثاني عنوانه بماذا تكافئ الدولة مواطنيها عندما يتحملون مسؤولياتهم الوطنية سواء في قفصة والأمر موصول بالفسفاط ومعمل المظيلة أو في قابس والأمر على صلة بالمركب الكيمياوي؟

المحور الأول، الفصل 20 جديد، تتولى الجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين البلديات التي تكون فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وبمكنها إحالة عمليات أو منشآت الجمع والإزالة والمعالجة والتثمين إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفقا للصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل.

وفي التفاصيل يكمن الشيطان، مصطلحات في القانون أو مصطلحان في القانون يفضي الأول فيه بالضرورة إلى الثاني "المشابهة" وكلمة "الخاصة"، النفايات المنزلية المشابهة ما المقصود بالمشابهة؟ نفايات غير منزلية، نفايات المصانع والشركات والمؤسسات وهي نفايات نوعية كمّا وكيفا كمياتها كبيرة، نوعياتها في أغلب الأحيان ضارة ملوثة للبيئة وبمختلف المواد الكيميائية المتوفرة فيها، لا يمكن للجماعات المحلية والبلديات، باعتبار ضعف إمكانياتها اللوجستية في الجمع والفرز والرسكلة، أن تنهض بهذه العمليات وهي في أغلب الأحيان غير قادرة على رفع النفايات المنزلية والنماذج في هذا كثيرة في المستوى الوطني.

بهذا التحليل الواقعي، إذا تمكنت الجماعات المحلية والبلديات من التصرف في النفايات بكل أصنافها، فالمؤسسات الخاصة التابعة للمجال البلدي استفادت استفادة قصوى، أما إذا عجزت الجماعات المحلية والبلديات فاللفظ الثاني في القانون هو الحلّ "الخاصة" "مؤسسات خاصة" ولينتبه الجميع إلى أن الاستثمار في هذا المجال مربح جدا بل هو رهان مستقبلي في جميع دول العالم، لماذا لا تتكفل الدولة بهذه المشاريع البيئية الاستثمارية فتفتح بذلك طاقات تشغيلية هامة من جهة وتحقق أرباحا من جهة ثانية وتتعهد البيئة من جهة ثالثة؟ لذلك، إذا كان لا بد أن يمر هذا التنقيح فلا بد للدولة أن تضمن حقوق مواطنيها كي لا يضحك على الذقون أكثر من مرة، إن الضحك على الذقون عندنا متواتر.

الأولى عندما أضفنا كلمة "المشابهة" والثانية عندما أحلنا العمليات إلى "المؤسسات الخاصة" والثالثة عندما انطلت الحيلة المرنة المنمقة والوطنية جدا، أذكركم أن شبهات فساد في البيئة شهيرة جدا مازالت رائحتها المريبة في أنوف التونسيين غلاف الإسمنت البلاستيكي وتغيير أكياس المؤسسات البلاستيكية إلى أكياس صحية ولم يعلم التونسيين قط أنها كانت صحية بل أنها كانت تنفع لوبيات مالية بعينها وشركات استثمارية بعينها والشعب المسكين الغافل يعتقد أنها مسألة غير مهمة إنهم يقومون ببيع أكياس لا، إنهم يستثمرون المليارات لكي لا نكذب على التونسيين إن أغلب مشاريع القوانين التي ترد وراءها أصابع تحرك خيوط اللعبة يقودها رأس مال غير وطني ومتهرب ضريبيا ومتمعش من الشعب والدولة تحت رعاية الإدارة العميقة.

المحور الثاني، بماذا تكافئ الدولة مواطنيها في قابس وقفصة؟ إن المركب الكيمياوي بغنوش كارثة بيئية بأتم معنى الكلمة، أهلنا في قابس واقعهم البيئي يذكر بالجحيم، جحيم الأرض، البخّارة في قابس أضرّت بالأرض والهواء والبحر والغابة والبشر، أمراض سرطانية غريبة، هشاشة عظام، أمراض جلدية، تشوهات أجنة، ضيق تنفس، يعيش أهلنا في قابس حالة حرب دائمة، حالة استنفار دائمة، حرب مع أعتى الأمراض تصوروا أرضا تشبّه بالجحيم عندما تستمع إلى أهلنا في قابس "تسمع المرارة ما بعدها مرارة"، مرارة الأب المنكوب في أبنائه والأم المنكوبة في زوجها والزوج المحتار، بالله

عليكم ألسنا نتحدث عن أرض جحيم في قابس؟ تخصيص اعتمادات استثنائية واستعجالية لولاية قابس أمر لا يمكن تأجيله مطلقا، والحال أن الوضع الصحي في ولاية قابس أفظع بكثير من الوضع البيئي.

قفصة والله العظيم أهلنا في الحوض المنجمي والمتلوي والمظيلة والرديف وأم العرايس يستحقون اعتذارا وطنيا رسميا من الشعب التونسي، أكثر من 130 سنة من الاستنزاف ودار لقمان على حالها بل للأسف، ساءت حالتها بأمراض أصبحت في الآونة الأخيرة أمراض غريبة فتاكة تحول الحياة في الحوض المنجمي إلى جحيم مع واقع صحة عمومية مريض في الولاية مع تعيينات في السلطة التنفيذية أو في الوظيفة التنفيذية كنا قد شهناها في مداخلات سابقة بأمر لا معقول. أما آن الأوان لرد الاعتبار إلى ولاية قفصة التي استنزفت موردا وطبيعة وبشرا؟

وضعية التطهير في مدينة السند، أذكر وأكرر وأعيد، إن مدينة السند بيئيا مهددة بكوارث متنوعة لوعة النساء المصابات بالسرطانات مازالت في ذاكرتي لم أنس بعد واقعها الصحي في السنوات الأخيرة بسبب انتشار الأمراض الخبيثة المتنوعة جراء انتشار آبار الصرف الصحي بشكل كبير جدا في كل أحياء مدينة السند.

السيدة الوزيرة، إن أهالينا في السند يحملونك أنت مباشرة أمانة تحقيق حلمهم المتمثل في مشروع تطهير هذه المدينة الذي برمج ذرا للرماد على الأعين منذ عشرين سنة، عشرون سنة وأهلي في السند يعانون من واقع بيئي كارثي لهذا أضم صوتي إليهم وأحمّلك السيدة الوزيرة أمانة هذا المشروع، مشروع التطهير الخاص بمدينة السند، أمانة في أعناقكم حتى لا تتواصل مأساة السرطانات والالتهابات والتليفات ولا يفقد أهلنا في مدينة السند الأمل وليتأكدوا من حقهم الدستوري في بيئة ملائمة.

ألفت انتباهكم السيدة الوزيرة إلى أهمية النقاط التالية:

تكثيف تواجد الخبراء البيئيين في أرض الواقع للدراسات والحلول،

كيف ستتعامل وزارة البيئة مع التغيرات المناخية البيئية الهامة في العالم وفي تونس؟ ما هو برنامجها الاستراتيجي لذلك؟

التحول من المنتديات والملتقيات في منهج العمل إلى برنامج وطني عملي فيه منطق الأولويات القصوى، حسب حاجيات الولاية ولا أظن أن هناك من يعاني نكبات بيئية أكثر من ولايتي قابس وقفصة رغم حساسية الوضع البيئي في كل ولايات الجمهورية، مع الشكر الجزيل والأمل في التعاطي الإيجابي والتسريع في هذه الطلبات.

ملاحظة أخيرة، اعتذار رسمي لأهلي في قابس وقفصة وأنا أشبّه حياتهم بالجحيم أعلم أنكم لن تكونوا راضين مطلقا على الوصف لأنني كنت مقصرا في الوصف فحياتكم بفعل التلوث البيئي تحولت إلى ما أفظع من الجحيم والدولة تكافئكم فعندما تمرضون تتنقلون إلى الساحل أو إلى العاصمة بصفة لاجئين صحيين بعد أن كنتم لاجئين بيئيين. شكرا جزيلا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حمادي العشاري غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية له اثنتي عشر دقيقة، تفضل. المقعد رقم 6.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدة الوزيرة،

مرحبا بالسيدات والسادة رؤساء هياكل الوزارة وإطاراتها،

في الحقيقة سأتحدث منهجيا في نقطتين يمثلان منظومتين أولا منظومة التطهير ثم منظومة التصرف في النفايات وتثمينه وسأختم مداخلتي ببعض الإشكاليات الجهوية والمحلية.

في بداية مداخلتي لا بد أن نثمن مجهودات الوزارة ومجهودات مسؤوليها وإطاراتها ومن جانب آخر أريد أن أؤكد أن المجال البيئي أحببنا أم كرهنا فهو لا يزال مجالا بكرا ومجالا واعدا للتنمية المستدامة، ولكن سنطرح بعض الإشكاليات باعتبار أن المجال البيئي كما ذكرت صحيح أن الوزارة التقنية المرتبطة بالمجال البيئي هي وزارة البيئة ولكن عديدة هي الأطراف المتداخلة في هذا المجال منها وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة والبلديات الممثلة في وزارة الداخلية إضافة إلى الطرف الأهم وهو المواطن وعندما أتحدث عن المواطن فأنا أتحدث عن ثقافة المجال البيئي والتنمية المستدامة في هذا المجال.

في الحقيقة أريد القول بالنسبة إلى منظومة التصرف في النفايات وتثمينها، الأفكار موجودة وكذلك الرؤى ولدينا تجارب متراكمة أذكرها من خلال التجربة النموذجية منذ التسعينات التي وقعت في حي الخضراء كما أن لدينا مجالات دولية في تثمين ورسكلة النفايات وأذكر هنا تجربة الجمعية الألمانية "GIZ" ونحن التونسيون بصدد مواكبة تجاربنا لدينا كفاءات في الوزارة وقدرات ومهندسين قادرين على التنفيذ ولكن هذه الرؤى الاستشرافية لم يقابلها في مستوى التنفيذ تنفيذا محكما واستغلالا جيدا لهذا المجال خاصة عندما نقول بأنه مجال واعد للتنمية المستدامة.

أريد أن أتحدث عن جهتي، نحن نتحدث كثيرا عن تثمين النفايات وهو مجال واعد ولكن على مستوى الواقع هناك شيء آخر وهنا ننطلق بما يسمى بالمصبات المراقبة وأنا كمواطن ولست فنيا، لا أعرف ماذا يعنى مصب مراقب هل أني سأقوم باستحواذ قطعة أرض ثم تقوم الجرارات بجمع القمامة أعزكم الله ووضعها في ذلك المكان ثم تأتي جرافة وتقوم بالردم ثم يخرج الدخان من كل الأماكن وأنا على مستوى الواقع وعلى الأقل في مصب سبيطلة والقصرين.

أقول أن المنظومة بهذه الطريقة تساهم في التلوث من جهة ومن جهة أخرى تستنزف موارد الدولة التي تعتمد في مسائل مهدورة في حين في الأصل التجربة واضحة نحن نريد منظومة تنتهي بتثمين النفايات فعوض أن أستهلك الوقود وجرارات تتنقل ذهابا وايابا وعمّال وما إلى ذلك، يعني عوض منظومة شبه متنقلة وكل منزل أمامه كيس فضلات هناك منظومة أخرى ما يسمى في المناطق الحضارية بـ "poubelles les loges" ثابتة فعوض أن يكون هناك 10 جرارات وما يتبعها وكذا بكل معتمدية فيمكن وضع 10 أو 12 "loges" يتابعها حارس وحيد ومصنع يقوم بـ "pré sélection" ثم تمر إلى منظومة لتتحول إلى الـ "zone composte" وهي ما يسمى بالتخمير بعد الفرز الثاني وما إلى ذلك لكي نتمكن من تثمين هذه الفضلات بعد الفرز مثل التجربة الموجودة الآن في باجة وطموحي أن تعمم هذه التجربة على مستوى كامل أنحاء البلاد التونسية.

كما يمكن إحداث مناطق نموذجية والقيام بتجربة بالوسط الغربي وهي ليست مرتبطة لا بالقصرين أو بسيدي بوزيد ونراكم تجربتنا، نجد أن هناك استهلاكا للوقود والبلديات لا تشارك في هذه المسألة تعتقد أن البيئة والمحافظة على البيئة في تزويق الحاويات وما إلى ذلك وهي مسائل مهدورة.

سأختم هذه المسألة وحسب رأيي لا بد أن نعيد التفكير واستغلال الموارد "les moyens de bord" التي لدينا الكفاءات التي لدينا والتجارب التي راكمناها بالشراكة سواء كانت شراكة مع القطاع الخاص أو مع الجمعيات أو الاستثمارات الخارجية حتى عندما نتحدث عن مسألة "valorisation" تثمين النفايات نتحدث عنها بالفعل وشيئا موجودا يساهم في التنمية المستدامة وبإمكانه تحويل مناطق إلى مناطق نامية ومزدهرة ومستدامة وتوفر بيئة سليمة للمواطن ليستطيع العيش فيها لكي يعيش فيها أولا صحيا كمحيط وفي جانب آخر هي مسألة تنموية بالنسبة إلى جهته وأنا أذكر بالتحديد مصب سبيطلة ومصب القصرين وخاصة مصب القصرين على الطريق الحزامية عندما يمر إخواننا الجزائريين فإن المنظر غير عادي السيدة الوزيرة.

النقطة الثانية، مسألة منظومة التطهير، أقول بصريح العبارة وكالة تتصرف في النفايات مثل الديوان الوطني للتطهير أحببنا أم كرهنا فهي ثروة وطنية ونعلم ماذا تقدم ولكن طموحنا والمأمول تجويد عملنا وأن يكون التوظيف الأمثل بالإمكانيات الموجودة سواء كانت إمكانيات مادية أو بشرية.

وهنا أريد الحديث قليلا عن منظومة التطهير وأقول للأسف أننا دائما نربطها بوزارة البيئة وهنا أعيب على هذه الوزارة ولماذا لا يكون هناك تنسيقا مع وزارة الفلاحة ونحن نتحدث عن الشح المائي ونعلم أن لدينا المياه المطهرة وسأتحدث عن مسائل أعرفها على الأقل في جهتي، محطة سبيطلة يوميا 4 آلاف مترا مكعبا وبإمكانها أن تبلغ 6 آلاف في 2025 وعندما نقوم بحسابها في علاقة بالمجال الفلاحي بإمكانها تحقيق 44 لترا في اليوم و92 لترا خلال 12 ساعة ماذا يعني هذا. يعني " sondage avec un débit de 11 litres par seconde" نتبين أن هناك كمية ماء مهدورة ونحن نعيش هذا الشح، لماذا لا نقوم بالتنسيق مع وزارة الفلاحة كل منظومة ضخ وتطهير تقابلها منظومة تجهيز بنية تحتية ومقاسم فلاحية حتى نتمكن من استغلال المياه المطهرة في المجال الفلاحي وبذلك أضرب عصفورين بحجر واحد؟ لماذا تعمل وزارة البيئة بمفردها وتهدر إمكانيات كبيرة ووزارة الفلاحة تتحدث عن الشح المائي وتعمل بمفردها والإمكانيات مهدورة ووزارة الداخلية على مستوى البلديات تعمل بمفردها بإمكانيات وبأموال مهدورة.

وهنا أفتح قوسا وسأذكر على الأقل في هذا الجانب نأمل أن تتطور تجهيزات محطة سبيطلة إلى التطهير الثلاثي لاستغلال ذلك على الأقل في الفلاحة والسيدة الوزيرة تعرف أن سبيطلة منطقة فلاحية كبيرة جدا وأشجار الزيتون وكل الأشجار ماتت ونأمل أن نتعاون لاستغلال هذه المسألة.

الجانب الثالث مسألة التطهير الريفي، أعلم السيدة الوزيرة والسادة الإطارات، أن التطهير الريفي ضرورة ملحة وأولوية الأولويات لسبب بسيط أن قرانا ذات كثافة سكانية عالية مع بنية تحتية جاهزة للتطهير وسأذكر خاصة في علاقة بالبلديات المحدثة عندما أتحدث عن قرية الرخمات في سبيطلة هي بلدية وأصبح التجمع السكاني ذو كثافة عالية، كذلك بلدية الشرايع أيضا هناك تجمع قروي ذو كثافة سكانية عالية كذلك بوزقام يعرفها الجميع ودعما لزميلي النائب عبد العزيز الشعباني أصيل هذه المنطقة التي أصبحت معتمدية ولا يوجد بها تطهير رغم أن شوارعها وطرقاتها والبنية التحتية مهيئة للتطهير وبالتالي أنا أدعو إلى التفكير في التطهير الريفي بصورة جدية لأنه ضرورة ملحة.

سأتحدث عن مسألة أخرى، وهي المناطق الموجودة بالقصرين ومناطق في الشمال الغربي التي لها خصوصية طبيعية، وبالتالي لا يمكن أن تكون لديها محطات تطهير عادية مثل العيون هي منطقة جبلية وغابية وتوجد بها منحدرات وبها كمية أمطار عالية جدا فلم لا نفكر في التطهير البيولوجي؟ كما أن عملية التطهير البيولوجي خاصة في مثل هذه المناطق العيون والشمال الغربي ستوفر لنا مسألة ألا وهو التطهير البيولوجي خصوصية طبيعية ويستعمل الماء في عملية " les pépinières" وستكون هناك أشجارا جاهزة نشجر بها جبالنا التي تحترق كل سنة أو سنتين وبالتالي نقوم باستغلالها في المجال الفلاحي وقد اقتصرت هنا على المجال الفلاحي فالمياه المطهرة نستعملها في كل المجالات وليس المجال الفلاحي فقط.

كذلك مسألة حاسي الفريد، هي آخر معتمدية في الجمهورية التونسية في التنمية وهي منطقة فلاحية بامتياز وقد نادى زميلي عبد العزيز الشعباني بهذه المسألة في علاقة بهذه المنطقة، هي منطقة بكر لو قامت وزارة البيئة بالتنسيق مع وزارة الفلاحة بإحداث منظومة تطهير ومع الفلاحة بإحداث مقاسم فلاحية وتجهيزات فعندما تجهز محطة التطهير وهذا دور الديوان الوطني للتطهير تأخذ وزارة الفلاحة دورها ويكون مشروعا نموذجيا لأنه في هذه المنطقة لا يمكن للفلاح أن يأخذ هذه المسألة على عاتقه وتكون منطقة نموذجية وحسب تقديرات المختصين وكل من يفهمون في مسألة التنمية والمجال العمراني فإن حاسي الفريد بهذه المنطقة ستصبح من المعتمديات التي فيها تنمية مستدامة وتكون بها ثروة كبيرة وما إلى ذلك.

نقطة أخيرة في علاقة الوزارة بالمسؤولين الجهويين، السيدة الوزيرة، هناك محطة تطهير سيبية جدليان هي متوقفة على قطعة أرض، نعلم أن الاعتمادات موجودة والوزارة تتحرك وتأخذ المسألة بأهمية كبيرة أريد إضافة مسألة أخرى فإن محطة التطهير هذه يتوقف عليها مشروع منجم شقطمة للفسفاط الذي من شأنه أن يحقق استثمارات بآلاف المليارات ومن بين المسائل التي تعطّل انتصابه هي منظومة التطهير وعدم توفير هذه المحطة، أطلب منك أنت بكل ود في علاقة بالسلط الجهوية لتوفير هذه القطعة لتحدث هذه المحطة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إضافة دقيقة للسيد النائب المحترم حمادي العشاري غيلاني تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

في الحقيقة، ثلاثون ثانية وليس دقيقة،

تضم ولاية القصرين 13 معتمدية وما أعلمه وقد تواصلت مع الإدارة الجهوية هناك إشكالية "les engins" أول شيء لم لا تفكر الوزارة أن تكون المقرات على ملكها، هناك موارد كبيرة بإمكاننا أن نتعب لفترة معينة ثم يصبح المقر على ملكي معدات " les engins HP" ولاية بها 13 معتمدية لديهم اثنان فقط إحداهما معطبه

والثانية ضعيفة وبالنسبة إلى الأشغال غياب العملة و"l'équipe de maçonnerie" تجعل دائما الأشغال والصيانة مرتبطة بالمقاولين وإذا كان المقاولون غير موجودين فكل شيء يتوقف.

شكرا على رحابة الصدر وشكرا مرة ثانية سيدي الرئيس وبارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد بدر الدين القمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي له تسعة عشر دقيقة.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والسادة المرافقين،

لدي ملاحظة شكلية في علاقة باللجنة فقانون مثل هذا ينجز في مداولات جلسة وحيدة يتيمة ويقع تناول النص في شكل متسرع وعدل تعديلا شكليا.

كنت أتمنى أن يقع الخوض في أعماق هذا النص وأبعاده وتداعياته ولذلك سأحاول أن أتطرق إلى بعض الجوانب المخفية التي لم يقع التطرق لها أثناء أشغال اللجنة.

السيدة الوزيرة، نحن بصدد تناول الفصل 20 من القانون المزمع تنقيحه حيث تتولى الجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين البلديات التي تكوّن فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة ويمكنها إحالة عمليات أو منشئات الجمع والإزالة والمعالجة والتثمين إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفقا للصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل.

خطورة هذا القانون تكمن في إحالة منشئات بأكملها بمعنى التفويت فيها للخواص طبعا الخواص هم المقصودون بكل عقاراتها وممتلكاتها وأصولها وليس التصرف فيها من خلال خدمات الجمع والفرز والمعالجة فقط. كنا ننتظر من الوزارة ومن قبل السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى المحافظة على المنشئات العمومية أو المرفق العام أن يتم تنقيح هذا القانون في الاتجاه الإيجابي المنسجم مع شعارات 25 جويلية في اتجاه إلغاء المناولة إلا أن الوزارة ذهبت في الاتجاه المعاكس ووسعت في مجالات الخوصصة والتفويت في المدى الطويل حيث اعتمدت مقاربة "PPP" كما نص عليه مقترح التعديل وفق الصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل وهي صياغة مخاتلة وغير واضحة وتخفي الكثير من الأشياء وإلا لماذا لم يتم التنصيص الواضح على هذا التشريع الجاري به العمل.

السؤال المطروح من سيتحمل كلفة هذه الصيغة التعاقدية مع الخواص على المدى الطويل؟ أليس البلديات وبالتالي المواطن الذي سوف يجد نفسه مجبرا على تحمل الزيادة في معاليم الجباية المحلية ما يعبر عنه "بالزبلة والخروبة" حتى تتمكن الوكالة من خلاص هذا المستثمر الخاص.

إن هذا التنقيح وهذه المقاربة تم النقاش فيها مطولا سنة 1996 لكن تم العدول عنها لما لها من آثار اجتماعية مدمرة على المواطن فما تم رفضه في المنظومة البائدة يقبل اليوم بالطبل والزغاريد.

ولم تجرأ حكومات 2011 المساس بها وتغيير القانون في حين تعمد حكومة 25 جويلية ذات المنحى الاجتماعي المعلن إلى مزيد إرهاق الشعب التونسي وتحميله تبعات سياسات لا شعبية هي بالأساس في خدمة لوبيات ومراكز المال المهيمنة في البلاد.

مرة أخرى بعدما حصل في علاقة بالتفويت في خدمات قطاع التطهير إلى شركات أجنبية وما حصل من بيع الانبعاثات الكربونية في سوق الكربون والتحيل الدولي، سآتي إلى هذا الموضوع لاحقا، تعمد وزارة البيئة إلى تغيير النصوص القانونية حتى تتمكن من التفويت في خدمات معالجة النفايات سوف نحمل المسؤولية القانونية والجزائية إلى السيدة الوزيرة والمدير العام للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وكل أعضاء مجلس المؤسسة الذين يتحملون تبعات هذا التنقيح اجتماعيا وسياسيا ونطلب من كل السادة النواب عدم المشاركة في هذه الجريمة السياسية التي تقترف في حق الشعب ونطلب من الوزارة سحب هذا التنقيح وإحالة هذا الملف إلى وزارة الداخلية التي تشرف على الجماعات المحلية أساسا البلديات باعتبار أن الموضوع يتعلق أساسا بنشاط النفايات المنزلية المتعهدة به البلديات.

للإشارة فإن وزارة الداخلية ومن خلال الهيئة العامة للإشراف ومرافقة مسار اللامركزية بصدد مراجعة مجلة الجماعات المحلية بما يتلائم مع دستور 2022 وبما يتوافق مع دور الدولة الاجتماعي وأساسا إعادة النظر في الهياكل والمؤسسات المتداخلة في أنشطتها مع البلديات وعلى رأسها وكالة التصرف في النفايات ونحن لا نستبعد أن يكون هذا التنقيح هو عملية استباقية دفع به بعض النافذين في قطاع النفايات لقطع الطريق أمام وزارة الداخلية ووضع البلديات تحت الأمر الواقع في تحمل كل تبعات هذا التنقيح.

السيدة الوزيرة، في عهدكم وزارة البيئة تنخرط رسميا في مشروع التحيل الدولي المتهرب من حماية كوكب الأرض بمناسبة مؤتمر الأطراف "COP 28" حول التقلبات المناخية المنعقد في دبي من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2023 والذي فرش فيه البساط الأحمر لرئيس دولة الكيان الصهيوني وقعت وزيرة البيئة التونسية اتفاقا مع الوزارة الفيديرالية للبيئة والنقل والطاقة والاتصالات السويسرية يتم بمقتضاه شراء حصة تونس في جهدها الوطني المقاوم للإنبعاثات من غاز الكربون بحيث تتيح هذه الاتفاقية خفض الانبعاثات في تونس عوضا عن سويسرا في مقابل توفير الاعتمادات السويسرية المرتفعة المرصودة للغرض في ميزانيتها العمومية.

بمعنى عوض أن تتحمل سويسرا الكلفة والتبعات المرتفعة لتغيير الأساليب والتقنيات التكنولوجية المعتمدة في صناعتها الوطنية والمستعملة للطاقة الأحفورية من غاز وبترول وبنزين وديازال وفحم حجري وتعويضها بالطاقات الجديدة الغير ملوثة طبقا لما هو مفروض عليها بمقتضى حصتها ونصيبها في حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي فقد خيرت مخاتلة وتهربا الحفاظ على صناعاتها الملوثة في مقابل دعم تونس ماليا في جهدها الهادف إلى التقليل من الإنبعاثات الصادرة عن صناعتها المحلية في إطار ما سمي بسوق الكربون.

للتذكير فإن هذا الإجراء وهذا النوع من الاتفاقيات التي تندرج في سياق التهرب من الالتزامات الدولية غير عادل وغير مقبول طبقا لاتفاقيات باريس والذي يمكّن عديد الدول الغنية مثل سويسرا من

استغلال ثروتها لدفع الدول الفقيرة حتى تقوم بالجهود التي ترفض هي القيام بها على أراضيها وهو ما نبهت إليه عديد المنظمات البيئية غير الحكومية في هذا الخصوص.

لقد اطلعت على مقالات صحفية سويسرية ضحكوا علينا لأننا وافقنا على هذا الاتفاق فهي اتفاقيات غير بريئة وملتوية ومخاتلة تشجع الدول الغنية في الاستمرار في التلويث بينما تدفع أموالا للدول الفقيرة في معالجة تخفيضات انبعاثاتها نيابة عنها.

هذا الاتفاق الموقع بين الطرفين يضع الشروط الإطارية التي تسمح للقطاع الخاص السويسري بتمويل مشاريع تخفيض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في تونس وتحسب هذه الاعتمادات المالية في خانة جهود سويسرا في مساهمتها في مقاومة الاحتباس الحراري.

وزارتنا الموقرة تشارك وتساهم رسميا في تشجيع التحيل الدولي والنفاق الرأسمالي الذي يدمر كوكب الأرض ويسبب للدول الفقيرة مزيدا من التخلف والعجز عن توفير مقومات سيادتها الغذائية ومستقبل أجيالها فحتى التغيرات المناخية التي تعيشها تونس اليوم هي نتاج وآثار ما يقع من تجاوزات في علاقة بالكربون في الدول الأوروبية ونحن ندفع الثمن ونشجعهم.

وزارة البيئة في حكومة 25 جويلية تعتقد أو خيّل لها أنها بهكذا ذكاء وشطارة تستجلب الاستثمارات والهبات الدولية لدعم المالية العمومية الوطنية في حين أنه تم استدراجها إلى مربع التحيل الدولي خدمة لأجندات الرأس مال العالمي المعادي لدولنا وشعوبنا وهي لا تفعل سوى التنكر والعبث بشعارات 25 جويلية السيادية المناهضة لمعسكر الغرب الاستعماري.

ولعلكم تقدمون الدليل على ما اعتبرته أنا شخصيا في العديد من المناسبات أن هذه الحكومة تشتغل ضد مسار 25 جويلية ولعل ما قمتم به نموذجا لهذا.

السيدة الوزيرة، أستسمحك بالسؤال عن دواعي تغيبكم عند مناقشة مشروع القانون المتعلق بقرض البنك الدولي الذي تم بمقتضاه تمويل عملية التفويت في خدمات ديوان التطهير وهذا من مشمولاتكم الذي أقيل على إثره وزير التخطيط والاقتصاد ألم يكن الملف من مشمولات وزارة البيئة؟

حين تحضرين في ملف وكالة النفايات وهو يهم وزارة أخرى أعتبره يهم وزارة الداخلية مع وزارة البيئة، كما أسألكم لماذا تعمدت التوقيع على هذا الاتفاق مع وزارة البيئة السويسرية دون عرضه على أنظار مجلس نواب الشعب في حين أنه يتعلق بالسيادة الوطنية ويتعلق بمقدرات الشعب التونسي ومستقبل أمنه الغذائي؟

السيدة الوزيرة، مع تفاقم الإشكاليات البيئية في تونس منذ العديد من السنوات وبالأخص مشكل النفايات توسمنا الخير في تعيين وزيرة مختصة في البيئة لتقديم الإضافة وتحسين الأوضاع واعادة هيكلة وزارة البيئة والمؤسسات التابعة لها لكن انعكس هذا سلبا وهذا ما لاحظناه نعرف أن منظومة التصرف في النفايات من مسؤوليات البلديات وتتدخل فيها "ANGED" بدون إطار قانوني وليست من مهامها حسب القانون.

لماذا لا تتخلى الوزارة عن هذه الوكالة لصالح الجماعات المحلية حتى يكون التصرف في النفايات المنزلية مهيكل بدون تداخل؟

السيدة الوزيرة، نحن نعلم أن وزارة البيئة أكثر وزارة يحبها الفساد وذلك أن أغلب الوزراء سجنوا وطيف واسع من مديري وموظفي هذه الوزارة لديهم تتبعات قضائية في عديد المجالات وهذه معطيات وليس اتهامات حيث أن الوزارة لم تغير شيئا بل بقيت مسترسلة على المنهج القديم كما لاحظنا تعيينات جديدة تتركز على الأصدقاء والمقربين من الوزيرة والمؤلفة قلوبهم يمكنني تقديم المعطيات ولكن حتى أجنب البعض الإحراج في هذه الجلسة أنت تدركين ما أقول.

كذلك أصبحت وزارة البيئة تعرقل كل المبادرات والاقتراحات التي تساعد على تغيير الوضع وهذا يتجلى في غلق وسحب التراخيص لعديد المؤسسات لحساب مؤسسات أخرى.

معامل البطاريات، 16 مصنع تم سحب التراخيص تثمين نفايات الرصاص وتم الإبقاء على ثلاث شركات فقط مهيمنة وهذا فإن الوزارة تشجع على الاقتصاد الريعي ورئيس الدولة طالما يتحدث عن ضرورة محاربة اللوبيات تم إقصاء 16 وستبقى 3 فقط.

وهذا ما يحث عليه السيد رئيس الجمهورية في التعويل على الذات وإحداث شركات أهلية بيئية وتشجيع الشباب على خلق ملكية فكرية حتى أصبح الشباب في تونس يحاسب على التفكير والتغيير.

أصبح المستثمر سواء كان تونسيا أو أجنبيا ينفر من بعث المشاريع في المجال البيئي لبطء الإجراءات والبيروقراطية المقيتة أي مستثمر يطلب الحصول على دراسة المؤثرات البيئية والمحيط ينتظر سنوات بموجب الرشوة والتعقيدات الإجرائية مما ينفر هؤلاء على إقامة المشاريع.

السيدة الوزيرة، في مجال التصرف في النفايات أبقيت على نفس المنظومة منذ سنوات ولم تغيري شيئا بل استرسلت في تركيز مصبات جديدة نفس النسق من صفقات ومؤسسات واستراتيجيات ويتجلى هذا في قانون المالية لسنة 2024 حيث لم ترد فيه كلمة تثمين أو معالجة النفايات بل هو استمرارية لنفس المنظومة مصب ردم النفايات.

في مجال النفايات الصناعية الخطرة والخاصة لم تقم الوزارة بأي برنامج جديد للتصرف في هذه النفايات بل اتجهت إلى المنظومة القديمة والاقتصار على إعادة فتح مركز النفايات الخاصة بجرادو وعقارب وبنزرت وإحداث صفقة على المقاس. طلب عروض حول إعادة فتح مصب جرادو وطلب عروض موجه وعلى المقاس تستفيد منه شركات كبرى تحتكر سوق النفايات منذ أمد بعيد وأنتم تعرفون أسماء الثلاث شركات الكبرى.

في مجال النفايات الاستشفائية هذه النفايات أصبحت متواجدة في كل مكان في المستودعات المغلقة منذ سنوات وبالشوارع وبالمصبات العشوائية، لم تضع الوزارة برنامجا للحد منها وطرق التصرف فيها بعد فشل المنظومة السابقة.

مخزن للنفايات بمدينة قفصة ممتلئ ومغلق منذ أربع سنوات فيه 700 طن.

ملاحظة، شركات بالكريب والأسودة والقيروان وقفصة وزغوان ما هو مآل نفايات هذه الشركات حيث تفتقر هذه الجهات المذكورة إلى مصبات مراقبة وحيث تنقل وهذا الأهم نفايات المستشفيات الكبرى إلى هذه المصبات في مخالفة واضحة لقانون نقل النفايات

الخطرة من سهلول ومن تونس العاصمة للأسودة والكريب لم أفهم هذه الفلسفة إضافة إلى مخاطر نقل هذه النفايات الخطرة.

في مجال النفايات الصناعية الخاصة رجعت به إلى العصور الغابرة رجعنا إلى مصب جرادو الذي مضى عليه عدة سنوات كما نتوقع أن التكنولوجيا الجديدة والمقاربات الجديدة ذاع تطبيقها وبالرغم من أن وزارة البيئة من أكبر الوزارات المتهمة بالفساد لم تتم هيكلة الوزارة والمؤسسات التابعة لها.

تعيينات جديدة في صلب ديوان وزارة البيئة من المقربين والأصدقاء وذكرتهم منذ حين المؤلفة قلوبهم.

لديكم موظفون سامون كانوا يشتغلون في جمعية تسمى بجمعية قانون البيئة والجمعية الآن متعاقدة مع وزارة البيئة في تضارب مصالح واضح.

في عهدكم سيدتي الوزيرة، لا زال المستثمر صاحب المشروع يخاف عندما يسمع بوزارة البيئة لكثرة البيروقراطية والتعطيلات.

في سنة 2021 لن أتحدث عن محاولة تعيين المدير العام للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات دون أن تتوفر فيه الشروط القانونية وعند رفض هذا الاقتراح أعيد اقتراحه مستشارا للديوان يرفض الطلب من جديد.

زوجة هذا المحظوظ جدا مكلفة بالتعاون الدولي وعبر هذا الجهاز تمر جميع المشاريع التي تدر ذهبا.

بقاء الوكالة الوطنية لحماية المحيط في حالة شغور لفترة طويلة نتيجة الأسماء المقترحة بالمحاباة دون اعتبار عنصر الخبرة.

سأتحدث الآن عن عينة من المشاريع التي تعاني صعوبات ويبرز فيها فساد كبير جزء منه يهم وزارة البيئة وجزء منه يهم وزارة الصناعة. شركة "New Lubricants compagny" وهي موجودة في منزل شاكر تعرفينها مليا تتعرض لمظلمة ومضايقات من قبل لوبيات الفساد صلب هياكل وزارتي البيئة والصناعة والفساد يتغطى بالإجراءات الإدارية وهذه الإجراءات مخالفة لقانون الاستثمار حيث تعود دباجة الترخيص إلى مجلة الشغل الصادرة سنة 66 وكل الترسانة القانونية الصادرة قبل الثورة وتتجاهل قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2018 والأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 ثم يقع تحرير محضر، اسمعوا مليا، يقع تحرير محضر مخالفة وتضمينه في قرار اللجنة الاستشارية لإسناد الرخص يوم انعقاد اللجنة يعني تنجز مخالفة وتتضمن في الجلسة لكي تعرفوا نفوذ اللوبيات عبر ما يسمى هنا الصالحين وليس الفاسدين يوم انعقاد الجلسة بهدف تعطيل الشركة وإيقافها عن العمل وذلك خدمة للشركات البترولية أولا ولصغار الفاسدين ثانيا صغار بالمعنى الآخر الذين كونوا شركات خاصة في تضارب واضح وفاضح للمصالح، مدير المبيعات في "Sotulub" يبيع الزيوت لشركة زوجته أظن أنكم سمعتم بهذه المعلومة.

مدير المبيعات في "Sotulub" يبيع الزيوت لزوجته و"Sotulub" تسببت في خسائر للدولة التونسية لا تقل عن 12 م د سنة 2022 حيث كانت تبيع الزيوت القاعدية بسعر أرخص من سعر النفط الخام في السوق الدولية مما جعلها أرخص مزود للزيوت في العالم على الإطلاق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

19 دقيقة للسيد بدر الدين القمودي أعيدوا له المصدح.

السيد بدر الدين القمودي

مع هذا الفساد المستشري نتباكى على التشغيل وضعف التنمية ونسب النمو.

السيدة الوزيرة، وردت عليكم مراسلة منذ 28 سبتمبر 2023 أتمنى أن تكوني قد قرأتها وأنا مكانك حينها أفتح بحثا فما ورد ضمن هذه المراسلة هناك معطيات مهمة إما أن هذا الشخص يفتري ويتحمل مسؤوليته أو أنه لديك عش دبابير بالوزارة عليك تحمل المسؤولية.

سأقرأ عليك بعض الفقرات من المراسلة: "وإن سعى تيار بأكمله صلب وزارة البيئة للتعطيل ومحاولة تركيز السلطة بين يديه لأغراض لا يمكن فهمها قد أضرت بصورة وزارة البيئة وجعلها أكثر الوزارات تعطيلا وتنفيرا للمستثمرين من البلاد.

وقد كان لزاما على وزارتكم تبين كل مقومات التنمية وإزاحتها حتى لا تتوقف يوما واحد لا استنزافنا لمدة ستة أشهر لتجديد التراخيص رغم أن مشروعنا هو مشروع بيئي بامتياز وخير الفاعلين في مقاومة التلوث.

وجب إعلامكم سيدتي أن بحوزتنا كل القرائن والدلائل والمؤيدات على أن ما تعرضنا له يتعلق بملف فساد متعدد الأوجه يخدم أولا الشركات النفطية ويخدم ثانيا صغار الفاسدين المتمعشين من البيروقراطية والذين كونوا شركات خاصة في تضارب واضح وفاضح للمصالح".

في فقرة أخرى إن سمح لي الوقت، "نحن نعلم سيدتي من يراسلنا العداء وبالأسماء ولكن إذ نجنح للصلح مع وزارتكم فما ذلك لضعف فينا ولكن لأن الصلح أحفظ لوقتنا ولا نرغب التشفي في من أخطئوا في حقنا بل نرغب في بناء تونس".

المعطيات وردت عليكم وكنت أتمنى فتح تحقيقا في هذا إذا رغبتم فعلا في النهوض بالبلاد وتنفضون الغبار عن الوزارة وكما سبق أن ذكرت أن الفساد يحميها وليست هي من تحب الفساد وهي ظل للوبيات تتمعش من الوزارات وسامي إطاراتها نجدهم يشرفون على الشركات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عادل بوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق.

السيد عادل بوسالمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سيادة الوزيرة، نثمن المجهود المبذول من طرف وزارتكم في إطار المحافظة على البيئة وتثمين النفايات وإزالتها ورغم ذلك هناك بعض النقائص تتمثل أساسا في التنسيق مع البلديات ومع مراقبة المقاولين الذين أسندت لهم عقودا للقيام بنظافة مدينة تونس.

مع العلم أن أغلب الصفقات سيدتي الوزيرة تشوبها شبهات وتضارب مصالح وفساد ومحاباة.

أما محليا في خصوص الحديقة العمومية الحبيب ثامر بتونس العاصمة ونظرا لكونها المتنفس الوحيد بعد حديقة البلفيدير أقترح لأهميتها اعتبارها حديقة عمومية بيئية نموذجية يمكن أن تستقطب

الأنشطة البيئية بوزارتكم على مستوى العروض والملتقيات والدراسات وعليه نقترح توجيه اهتمام وزارتكم إليها بمعية بلدية تونس واعتبارها مخبرا بيئيا وطنيا نموذجيا.

سيادة الوزيرة، أريد لفت انتباهك إلى ضعف الإمكانيات المتوفرة لدى بلدية تونس وهذا ما يجعل عدة أحياء مثل حي هلال والملاسين وحي الزهور وخاصة على مستوى الأنهج المتفرعة على مستوى شارع الحبيب بورقيبة مثل نهج مرسيليا وشارع غانا سيدي البحري وساحة العملة تفتقر إلى الاعتناء البيئي لذلك يجب مد يد المساعدة لبلدية تونس حتى نحافظ على بيئة صحية تليق بسمعة تونس بين الأمم مع مراجعة عقود المقاولين ووضع فريق يراقب عملها حتى نحافظ على بيئة نظيفة لأنها حق دستوري لكل مواطن.

وأعتذر لأهلي في العاصمة لعدم تفعيل مطالبهم بالنظر إل هيمنة الدولة التشريعي على وظيفتنا وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

أحيي الجميع وأرحب بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لسيادتها،

السيدة الوزيرة، عندما نتحدث عن البيئة وعن النفايات في تونس أقسم بالله العظيم نشعر بالخجل خاصة أنها تسمى تونس الخضراء التي لا تستحق منا هذا.

أنا أنصح كل مسؤول أن يخرج من مكتبه أو من المناطق أو من المواقع وينزل إلى الشارع ويرى ما نراه على قارعة الطرقات.

هل تعلمون أن النفايات وصلت إلى مناطقنا السياحية؟ سنتحدث عن مناطقنا السياحية ونعبر على عدم جهويتنا ونحب تونس بأسرها من بنزرت إلى تطاوين، تونس التي لا تساوي حيا بالصين يجري ما يجري فيها اليوم.

رحم الله بن علي ورحم الله بورقيبة اللذان أتو لنا بالعشرية والتي كانت سببا في الكوارث التي تقع في تونس حيث وصلنا إلى درجة أننا أصبحنا نخاف من غزارة الأمطار.

السيدة الوزيرة، أنظري لي في وجهي بارك الله فيك، أخرجي للشارع لكي تطلعي على قنوات التطهير عندما يرحمنا الله بالأمطار سوسة والمنستير وتونس العاصمة وبنزرت تغرق في الماء لأن النفايات التي لا يكفي أنها تغرقنا ولا يكفي أنها متسببة في الكوارث فهي تمثل ثروة.

ألا تستمعون للخبراء؟ استمعوا للخبراء السيدة الوزيرة افتحوا الفضاءات التلفزية والإذاعية للاستماع للخبراء التونسيين عندما يتحدثون عن النفايات التي تمثل ذهبا عند الأوروبيين وبالبلدان المتقدمة في حين أننا غرقنا في النفايات وفي الفضلات.

لدينا معتمديات خالية من أماكن مخصصة لوضع الفضلات فمثلا معتمدية سوق الجديد في سيدي بوزيد لا يوجد فيها مكانا مخصصا لوضع الفضلات فتلقى بها في الوديان وعلى قارعة الطرقات.

النائب يقوم بالتبليغ اللهم اشهد فإني قد بلغت فهو ليس السلطة التنفيذية فالنفايات تعتبر مثل البترول عند الدول المتقدمة لكننا نحن في تونس غرقنا بها وعيب عندما نقول لدينا خبراء ووزراء وحكومة.

أخرجوا من مكاتبكم وانزلوا للشارع أحب من أحب وكره من كره تونس ستنجح.

هناك كلام لا أريد تكراره وكأننا أصبحنا ننتهك الفصل نحن في مسار إصلاحي وغصبا عن الجميع وأنا أعتبرها آخر فرصة لتونس ولا بد من إصلاح هذا المسار.

أنقذونا من النفايات يا رسول الله فعندما نرى البلدان المتقدمة نشعر بالخجل وعندما نذهب لجيراننا كليبيا والجزائر نخجل. فالفضلات والنفايات رغم أنها ذهب غرقت بها المناطق السياحية. إذن هناك لوبي سيئ والسلام عليكم ورحمة الله وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نأتي إلى ختام النقاش العام ونرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة لتتولى تقديم ردودها على مختلف التدخلات.

(كانت الساعة السادسة واثنتي عشر دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة السادسة وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة الآن الكلمة الى السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب. فلتتفضل.

السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي، وزيرة البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

السادة النواب،

السيدات النائبات،

سأجيب عن الأسئلة التي ليست لها علاقة مباشرة بموضوعنا بعجالة لأنه لابد أن نجيب عن بعض الأسئلة وأريد أن أذكر السيدات والسادة النواب بأن المسائل التي تمس اللوبيات أو الفساد أو غيرها هي من أنظار القضاء وهو يقوم بواجبه.

وبالطبع إن كان هناك من يبلّغ عن هذه المواضيع فإننا نوجهها إلى القضاء، هناك هياكل تقوم بالواجب على غرار ما صار في العشر سنوات الأخيرة فيما يخص الإنتدابات حسب ما قاله السيد الرئيس وتحت إشراف السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية بالطبع ولذا فإنّ هذه المسائل ووزارة البيئة كسائر الوزارات تتبع الإجراءات اللازمة من الناحية القضائية والإجرائية.

من ناحية أخرى بعض الأسئلة مست موضوع الربط بالتطهير وكما قلناه في الجلسة العامة فإن هناك برامج في الغرض نطبقها بالتعاون مع كامل الأطراف وخاصة على 130محطة تطهير موجودة في تونس بما فيها 25 أو حتى 27 التي بها المعالجة الثلاثية والتي نسعى أن تكون في كامل تراب الجمهورية.

وبالطبع هناك مشاريع تهم المناطق الريفية وأيضا مشاريع مع وزارة الفلاحة ومع وزارة الصحة أيضا لإعادة استعمال مياه التطهير المعالجة وهذا في إطار برنامج وطني نسعى إليه جميعا كحكومة وكدولة.

إذن نعمل في هذا الموضوع في إطار الحد من الشح المائي ومن مكافحة التغيرات المناخية.

أيضا العلاقات الدولية مع بلدان أخرى في هذا الإطار وخاصة فيما يسمى "les marchés Carbonne" فهذه مسألة دولية ومنخرطة فيها تونس منذ 1992 وفيما بعد في بروتوكول كيوتو لسنة 1997 وقد تطورت هذه الأسواق كثيرا والحد من الكربون هو واجب على مؤسسات الدولة التونسية حسب الإستراتيجية الوطنية وحسب اتفاقية باريس ولذا لدينا علاقات مع اليابان ومع بلدان أخرى مثل سويسرا التي ننسق معها "les accords-cadres" التي تمكن الشركات التونسية التي تحد من الكربون أن تحصل على مساهمة وهي تسمى "opération gagnant gagnant" والبلاد التي تساهم يمكن أن تربح كمية الكربون التي تنقص ونحن في بلادنا نقوم بواجبنا كما نأخذ عليها تمويلات وهذا يندرج في إطار العلاقات الدولية للبلاد التونسية كما تسعى كل البلدان إلى ذلك في كامل أنحاء العالم للحد من الغازات الدافئة.

لا أعتقد أنني نسيت المواضيع الأخرى ولكن يمكن أن نرجع اليها يوما آخر ونعود الآن للموضوع الذي جئنا لأجله اليوم ألا وهو إعادة النظر في الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 وأريد أن أذكر أن هذا القانون هو القانون الذي يهتم بسير النفايات بصفة عامة في تونس وحين صدر آنذاك كان قانونا متقدما وصارت عدة نصوص تطبيقية كما أن هناك عدة "des filières" موجودة فيما يخص "Eco-Lef" منذ سنة 1997 وهي تعمل الى حد الآن.

هناك أيضا منظومة البلاستيك وأيضا البلور والزيوت المستعملة وحتى الزيوت المنزلية وزيوت المطاعم وهناك منظومة "les déchets d'activités de soins" وأيضا "les déchets d'activités électroniques".

إذن المنظومات موجودة وهي في طور العمل ويمكن أن أقول لكم أن هناك تعاقدا مع حوالي 5 آلاف من صغار المقاولين للعمل في هذه المنظومات وحين ننقح هذا القانون يمكننا من إبرام تعاقد آخر إن شاء الله مع هذه الطبقة التي تسمى صغار المستثمرين أو "les start-up".

نظرت الدولة ككل في منظومة النفايات وليست وزارة البيئة فقط وحين أقول الدولة ككل يعني كامل الوزارات بصفة دقيقة منذ السنة الفارطة لذلك صارت الموافقة على الإستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي في إطار تكيف بلادنا مع التغيرات المناخية والمواضيع البيئية التي تمس البلاد التونسية اليوم والتي تمس أيضا كامل أنحاء العالم.

ماهي هذه التحديات؟ لدينا مسائل يجب أن نتحكم فيها هي الحوكمة والتمويل من بين أول محاور تلك الإستراتيجية وفيها خمسة محاور و53 إجراء.

المحور الثاني هو محور التغيرات المناخية والتأقلم معها وفي هذا الإطار هناك استراتيجية وطنية للتنمية الحادة من الكربون والتي تتأقلم مع التغيرات المناخية إلى أفق 2050، وقد تم إعدادها بين سنة 2020 و2022 وشاركت فيها كل الوزارات وخاصة منها الفلاحة والصناعة ووزارة البيئة ووزارة الداخلية التي لديها تداخل في هذه الميادين الكبرى.

وأيضا لدينا الإستراتيجية الوطنية للحد من الكوارث أيضا في إطار الحد من هذه الكوارث التي لها علاقة بالتغيرات المناخية وصارت في يومي 2 و3 أكتوبر المنتدى العربي الإفريقي من أجل الحد من الكوارث على غرار ما يحدث في بعض الأماكن الأخرى.

المحور الثالث هو الحفاظ على الموارد البيئية بما فيها الحيوانات والكائنات الحية وأيضا النباتات وأيضا الحد من التصحر الذي تواجهه تونس.

المحور الرابع في علاقة مباشرة مع موضوعنا اليوم هو الإنتاج والاستهلاك المستدامين والحد من كامل أنواع التلوث.

المحور الخامس هو محور يهمهم جميعا وهو محور الثقافة البيئية وفيه أيضا عشرة إجراءات على الأقل بما فيها العلاقة الوطيدة مع وزارة التربية الوطنية ومع وزارة التعليم العالي من أجل الثقافة البيئية وانتشار العلم في تلك المادة حتى يكون للجميع الصغار والكبار والشركات والمنظمات علم حول هذه المواضيع.

نرجع الى المحور الرابع الذي فيه استراتيجية وطنية في الإجراء عدد 31 وقد تساءل العديد منكم حول رؤية وزارة البيئة وهي ليست رؤية وزارة البيئة بل رؤية الدولة ككل لأنها رؤية وطنية، إذن الإستراتيجية للسيء الدائري الشامل والقطاعي للنفايات.

إذن هناك رؤية كاملة وكان موضوع النفايات موضوع تقرير مددنا به السيد رئيس الجمهورية عن طريق مجلس الأمن القومي وأدرجنا فيه كل هذا المواضيع التي أصبحت فيما بعد استراتيجية وطنية ملخصة في الإجراء عدد 31.

وفي هذا الإجراء هناك "sous objectifs" وأطرح عليكم أربعة منها الإجراء الهام هو الإستراتيجية الوطنية للسير المندمج للنفايات المنزلية والمشابهة لها وأرجع هنا الى كلمة "مشابهة" فهذا اللفظ معمول به في كامل العالم "les déchets ménagers et assimilés" يعني المشابهة للنفايات المنزلية وليس لها دخل مع النفايات الخطرة بالرغم من أن النفايات الخطرة لها منظومة خاصة بها إلى حد 2020 و2035.

هناك أيضا الإجراء الثاني للإستراتيجية 31 الوطنية هو الحد من البلاستيك والتلوث من أجل البلاستيك وفي هذا الإطار اهتمت الحكومة بالموضوع منذ 2015 على الأقل أو قبل ذلك ولكن في 2015 بدأ الموضوع يتبلور وفي 2020 تم صدور الأمر عدد 32 لسنة 2020 الذي يحجّر استعمال بعض البلاستيك ذا الاستعمال الوحيد ثم انضمت القطاعات في المنظومة ومازال العمل متواصلا في هذا الإطار وهناك بعض المسائل التي تطرح إشكالا ولكن نعمل عليها مع كامل الوزارات لأنني أريد أن أذكر الإخوة والأخوات أن كل الوزارات وخاصة في هذه الحكومة الحالية فإن كل الوزارات تعمل مع بعضها ولا ينشغل كل بوزارته فقط.

وعقدت اجتماعات مع الوزارات الثلاث في الأسبوع الفارط وخلال هذا الأسبوع مع وزارة رابعة ويتم العمل دائما بتنسيق لصيق وخاصة في مادة النفايات مع وزارة الداخلية.

وأيضا العنصر الآخر من الإستراتيجية الوطنية 31 الحد من التلوث عن طريق فواضل البناء التي يمكن أن تكون كما قال البعض منكم بأنها ثروة وفعلا فإن النفايات بصفة عامة هي ثروة وليست مدعاة للسعي للتخلص منها بالعكس الأفضل أن نستغلها بصفة رشيدة تمكننا من خلق الثروة والحد من المشاكل البيئية والاقتصادية في نفس الوقت وهذا هو الاتجاه الذي نتوخاه.

ولو أصغيتم لعنوان الإستراتيجية فقد قلنا السير الدائري يعني أننا نسير في إطار الاقتصاد الدائري والأخضر والأزرق والإشارة الى العلاقة الوطيدة بين الوزارات رأيتم أن في قانون المالية هناك بعض البنود تتحدث عن تشجيع هذا النوع من الاقتصاد الذي ننتهجه.

بالطبع الطريق ليس سهلا وحتى نصل لنتيجة يجب متابعة لصيقة بصفة يومية وهذا ما يحدث في الوزارة بالتنسيق مع الوزارات الأخرى بما فيها وزارات الداخلية والتجهيز والطاقة والصناعة وحتى وزارة التجارة كلها تنتهج نفس الاتجاه.

نرجع الآن الى المنظومة الحالية التي تساءلتم جميعا في هذا الشأن عن موضوع الردم وأريد أن أذكر الإخوة والأخوات بأن طرق سير النفايات عديدة في كامل أنحاء العالم وطريقة الردم موجودة في بعض أنحاء العالم وحين جاءت في تونس فهي لتحسين الطريقة العشوائية التي كانت موجودة من قبل.

إذن في خصوص الردم أريد أن أجيب الجميع بأنه لا يصير بصفة عشوائية عن طريق وزارة البيئة والوكالة التي تحت إشرافها كيف يصير هذا؟ حين يتم خلق "décharges contrôlées" فهي ليست في أي موقع ولابد أن تحصل على رخصة أو بالأحرى " étude d'impact" والأكيد أنكم تعرفونها وتسمعون عنها وهي الدراسة على المحيط حتى تطلع على آثار هذا المشروع على المحيط، وعلى الطبقة المائية ولا نحصل على الرخصة إلا إذا تدخلت وزارة الفلاحة وترى التأثيرات الممكنة والمستبعدة في الزمن فيما بعد هناك "TPD" مع وزارة أملاك الدولة والتجهيز وأخيرا "ANPE" لتقدم " étude d'impact" حتى يكون الموقع الذي اختارته الجهة لأن الجهة هي التي تتولى ذلك وتمكن وزارة البيئة من إحداث مصب مراقب في مكان ما يعني ليست وزارة البيئة التي تختار الموقع إنما الجهة وتقترح المواقع على الوزارة وفيما بعد تصير دراسة دقيقة على ذلك الموقع.

وبعد القيام بـ "étude d'impact" يتواصل المشروع وهناك طبقة من التراب تكون من الطين وهي الطبقة الأولى ثم تكون "géomembrane" حتى لا يتسرب ماء الفضلات للطبقة المائية وهناك خراطيم تنقل السائل في "des bassins de décantation" فيتبخر ثم تتم معالجته.

هناك أيضا "fermentation" للفضلات لأن الجميع في البلديات وفي المنازل يلقون كل شيء في سلة الفضلات إذن يصير "fermentation" وهي تحدث الغاز وتخرج عبر "les torchères" ولكن أريد أن أقول لكم شيئا مهما جدا كل ماهو موجود اليوم في "les décharges contrôlées" ليست خطرا بالعكس فهي يمكن أن يتم فيها ما اقترحته علينا اللجنة وقالت إضافة كلمة "تثمين" فيمكن أن تكون فيها "valorisation sous forme d'énergie" يمكن أن توفر الطاقة وكل هذا موجود وهذا هو الهدف الذي نسعى إليه والموجودة الآن هي مصبات مراقبة وتقع إعادة تأهيلها وهي ليست مسألة مستحيلة ولكن تتطلب قليلا من الوقت ويمكن أن تكون حدائق عمومية مثلما هو موجود في الخارج حيث تجد في قلب المدن "décharges" فوقها "un parc " وتصنع الطاقة كل هذا موجود وممكن وليست مستحيلة.

وما هو موجود في صفاقس ان شاء الله هو قرية نموذجية إيكولوجية وفعلا هناك "un casier" يقبل النفايات بصفة "temporaire et provisoire" مؤقتة لأن المشروع يتجه في إطار أن تكون هذه الخزينة "un gisement" للتثمين وحقيقة هذا يتطلب القليل من الوقت ولكن صدر طلب العروض مثلما تفضلت السيد مصمودي وقد تلقينا عروضا وسيتم فتح الظروف قريبا وبالطبع سنعلمكم بالمواضيع كيف تحدث وتقوم الشركة بتركيز " unité de traitement et de valorisation" ونبحث عما سنركز إما طاقة أو شيئا آخر وكل هذا يكون بالتوازي مع مسألة أخرى نسعى اليها وتم تدوينها في مجلة البيئة والتي تطرقتم جميعا اليها وهذا مفرح جدا يعني أن المشروع شارف على عرضه إن شاء الله وأريد أن أقول لكم بأن الوزارة منكبة على العمل على الأجوبة التي وردت علينا من الوزارات الأخرى للرد على الأجوبة وإعادة المشروع إلى رئاسة الحكومة للنظر في إطار مجلس وزاري "pour la suite" لأن "procédure" تأخذ الوقت اللازم وإن شاء الله في الثلاثي الأول أو على أقصى حد نرسل إليكم المشروع في غرة جوان لأنها ليست من مسؤولية وزارة البيئة فقط وفيها إجراءات.

وللتذكير فإن هذا القانون اليوم الذي عرض عليكم اليوم حقيقة ورد متأخرا نوعا ما ولكن أريد أن أذكر بأن وزارة البيئة عملت عليه مع وزارة الداخلية وحتى مع رئاسة الحكومة كامل سنة 2022 وتم عقد مجلسين وزاريين وآخر مجلس في مارس ثم عرض عليكم ولا يمكن أن أعلمكم بسبب تأخره حيث عرض عليكم في 8 نوفمبر ولكن خرج من وزارة البيئة وعرض على رئاسة الحكومة وفي مارس كان جاهزا للنقاش.

وحين تقولون بأن نضع آجالا للقوانين فقد بين لنا التاريخ أن هذه الآجال وحين تسن القوانين بالمجلس الموقر فإن "les bétoires temporaires" من الصعب أن نحترمها إذن نود أن نسعى ونحاول القيام بكل ما في وسعنا لكن لا نربط أنفسنا بـ "les bétoires temporaires " علما أننا نسعى لإنجاح المنظومة بصفة كاملة وشاملة.

وفي هذا الإطار أريد أن أذكركم بأن في هذه المجلة التي إن شاء الله ستصل إليكم في القريب العاجل هناك حوالي 60 فصلا من أصل 400 تتحدث عن منظومة كاملة تتعلق بالنفايات وقد أقحمنا فيها مبادئ السير الدائري للمسؤولية الموسعة لخلق النفايات وأيضا للفرز الانتقائي من المصدر.

وفي خصوص "tri sélectif" أريد أن أقول لكم بأننا نعمل الآن على هذا الموضوع مع 22 بلدية ويمكن أن تقولوا لي هذا لا شيء لأن لدينا 350 ولكننا بدأنا من لا شيء و22 بلدية اليوم والعام المقبل إن شاء الله 50 وسنسرع أكثر حين نصدر مجلة البيئة.

أريد أن أذكر أيضا بأن البلديات صحيح هي بالتنسيق مع وزارة البيئة ولكن كوزارة لدينا "l'expertise et les connaissances techniques" ونساعد بما نقدر ولكن ملكية النفايات تخص البلديات التي تتعاقد مع الشركات سواء كانت عمومية أو خاصة وهي تحكم بينها إن أرادات أن تجمع بينها أم لا، وصار مقترح حقيقة حول صفاقس وقلنا لم لا يفعلون ذلك ولكن هذا يخرج عن نطاق قدرة وزارة البيئة ولكننا بالطبع نشجع البلديات لإحداث تجمعات للبلديات.

وأريد أن أذكر أن ما كانت تسمى الشرطة البيئية فالشرطة تتبع وزارة الداخلية ولم تكن أبدا تابعة لوزارة البيئة ولكنها لعبت دورها وإطاراتها تحت إشراف ورقابة وزارة الداخلية وهناك مسائل لا نتدخل فيها متعلقة بقانون 2006 وتم تنقيحه مؤخرا في 2023 وأظن أنه ما زال يتطور ولم لا نعمل عليه مع بعضنا وهناك مقترح في مجلة البيئة يتحدث عن الرقابة البيئية التي هي الآن "dispersée" بين عدة وزارات وقدمنا مقترحا حتى يكون هذا في "plateforme" وتدخل فيها "tous les intervenants" وتصير برمجة الرقابة مسبقا وتصير أيضا في منتصف العام إدخال "les rubriques plaintes" المواطنين وأيضا تتبع على كامل تراب الجمهورية من طرف كامل الوزارات المتداخلة والبلديات وبالطبع، هذا حلم ولكن لا يوجد مستحيل ويمكن أن نحقق ذلك لأن هناك في بعض الأحيان مسائل إما أن يتداخل فيها طرفان أو ثلاثة أطراف أو لا يتداخل أي طرف إذن هذا يخلق مشاكل وكل هذا تحديات وإن نعرفها ونقوم بـ "diagnostic" وحدث هذا في إطار مجلة البيئة يمكن أن ننجح في الموضوع.

نرجع إلى موضوعنا الفصل 20 فالمطلوب سهل جدا وأريد أن أذكر أنه قبل 2012 صار العمل بهذا الفصل منذ سنوات دون أدنى إشكال وحين تغير التشريع قليلا وجاء قانون اللزمة وغير ذلك كانت هناك عدة صعوبات وتم تأويله وقد قرأته ممثلة اللجنة الخاصة فقال بأن قراءة هذا النص يجب أن تكون كذا وكذا.

وهذا ما أجبر في بعض مسائل كبرى وزارة البيئة أن تطلب ترخيصا استثنائيا في كل سنة من مجلس الوزراء ولكن حين يصبح الاستثناء عادة فلن يبقى استثناء ويتأخر ويمكن حتى أن يكون لن أقول إهدار للمال العام لأن هناك استغلال ولكن حين يحسب المقاول على السوق أربعة أشهر أو سنتين لن يعطيك نفس السعر.

إذن قلنا لابد من تغيير هذه المسألة ونعيد إمكانية إتاحة الوكالة والبلديات حتى يستعملوا كامل الطرق المعمول بها في القانون التونسي التي هي مسألة قانونية والقوانين الجاري بها العمل هي لفظة تجدونها في كل القوانين يعني ليس هناك أي إجراء يخرج عن القانون وما لا يوجد في القانون لا يمكن أن نستعملها وإن كان هناك من يقوم بها يعاقب والأمر واضح.

ولذا إن شاء الله أكون قد أجبت عن كل الأسئلة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة على كل هذه المعطيات والبيانات القيمة، والآن نمر إلى التصويت على الانتقال لمناقشة الفصول عملا بالفصل 109 من النظام الداخلية وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

السادة النواب خذوا مقاعدكم.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 103 صوتا نعم مقابل 2 محتفظين ودون اعتراض.

هل يوجد تصويت بالأيدي؟

إذن النتيجة النهائية: 103 صوتا نعم مقابل 2 محتفظين ودون اعتراض.

يتم تبعا لنتيجة التصويت الانتقال لمناقشة مشروع هذا القانون والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

نمر إلى تلاوة العنوان.

السيدة نائب رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون

عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996

المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها

عدد 2023/39 معدلا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 109 صوتا نعم مقابل 3 محتفظين واعتراض وحيد.

تمت المصادقة على العنوان ونمرّ بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة والكلمة للجنة.

السيدة نائب رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

شكرا سيدي الرئيس،

ورد علينا مقرح تعديل الفصل 20 جديد من القانون عدد 39 لسنة 2023.

المقترح: أقترح علينا حذف عبارة "والمشابهة" وأتلو الفصل قبل ذلك ثم أتلو المقترح.

فصل وحيد:

تلغى أحكام الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها.

وتعوض بما يلي:

الفصل 20 جديد:

تتولى الجماعات المحلية والمؤسسات التعاون بين البلديات التي تكون فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت الجمع والإزالة والمعالجة والتثمين إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفقا للصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل.

الآن المقترح هو: حذف عبارة "والمشابهة" ليصبح الفصل كما يلي:

"التصرف في النفايات المنزلية" وأصحاب هذا المقترح على التوالي هم السيدات والسادة هشام حسني ومختار عيفاوي ومنال بديدة ومنير الكموني وعبد الرزاق عويدات وعلي زغدود ويوسف التومي

وآمال المؤدب ويدافع عن هذا المقترح السيد النائب المحترم هشام حسني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للنائب السيد هشام حسني.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مرة أخرى بالسيدة الوزيرة،

كما قلت في مداخلتي بالنقاش العام وقلنا بأن النفايات المنزلية والمشابهة مثيرة للجدل وتبرز كثيرا من اللبس والتأويل وصحيح أن مصطلح مشابهة موجودة لكن لابد من تعريفها واليوم يمكن استغلالها في رفع النفايات غير المنزلية وبعيدة كل البعد بتعلة المشابهة ونعرف استغلال الألفاظ القانونية التي تكون فضفاضة وغير دقيقة استغلالا سيئا، وهذا لرفع اللبس عن زملائي وعن مجلسنا الموقر ولسنا تحت شبهات فلا داع لهذا.

وحين يرد علينا هذا الفصل لتعديل التعاقد والفصل 20 يتحدث عن كيفية التعاقد فقط وليس لتعريف النفايات ويكون النص متناسقا مع بعضه.

وحين نتحدث في الفصل 16 من القانون 41 في تعريف النفايات هناك نوعان النفايات المنزلية والنفايات الصناعية هذان هما التعريفان طبقا للفصل 16 ولإضافة كلمة أخرى لابد أن نعود إلى تنقيح الفصل 16 وتصبح النفايات المنزلية والمشابهة ثم ندرج الخطرة وغير الخطرة والصلبة.

وأيضا في الفصل 19 نتحدث عن النفايات المنزلية ثم في الفصل 20 الذي لا يتحدث أصلا عن كيفية النفايات بل عن التعاقد وأقول النفايات المنزلية المشابهة وأدخل كثيرا من اللبس والاستغلال، أولا لا يصبح هناك تناسق قانوني للنص لأنه يجب علي حينها ان أقوم بمقترحات تعديل للفصل 16 والفصل 19، ثانيا سنفتح بابا للتأويل ويمكن استغلاله استغلالا سيئا ونتحمل نحن مجلس نواب الشعب هذه المسؤولية وما اقترحه في هذا أولا نسحب هذا فلا معنى أن نضعها الآن ونحافظ على الفصل 20 ولكن في تعديل الصياغة التعاقدية.

ثانيا إن كان هناك مقترحات تعديل يعرض علينا القانون برمته في فصوله جميعا ونعرف هذه النفايات وأتصور السيدة الوزيرة أنك كنت ستقبلين هذا المقترح أو ننتظر حتى تأتينا مجلة النفايات لكن إحتياطيا أطلب من الزملاء التصويت لفائدة حذف هذا المصطلح "المتشابهة" الذي ليس له أي محل في الفصل 20 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من يعارض هذا التعديل؟ النائب المحترم السيد شكري بن البحري.

السيد شكري بن البحري

شكرا، رغم أن قانون 1996 صنف النفايات فإن هذا التصنيف مربك وغير دقيق ويمكن أن يجعل النواب في حيرة ما معنى مشابهة فهل أن غير المنزلية جميعا مشابهة ووقتها يتركنا في تشابه الأمور بين الصناعية والخضراء أو النفايات التي يمكن أن تشكل خطرا لأن هذا القانون حقيقة لم يوضح وانجر عنه ارتباك النواب وارتباك في التصرف ليس للنواب فقط لعشرين سنة في منظومة النفايات ككل إذن أن هذا القانون صنف النفايات حسب المصدر فماذا يقول؟ منزلية أو صناعية.

ثم صنفها حسب الخاصيات خطيرة وغير خطرة أو جامدة ومن حيث الخطورة واقعيا وتقنيا ليس كل ماهو متأت من النفايات المنزلية غير خطر وكذلك ليس كل ماهو صادر عن الأنشطة الصناعية مصنف بالضرورة نفايات خطرة ويمكن أن تكون نفايات المصانع نفايات عضوية.

ومن حيث المفهوم النفايات المنزلية هي كل النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية والنفايات المشابهة وهناك لفظ آخر أيضا المماثلة وهي الناتجة عن الأنشطة التجارية أو الحرفية أو التحويلية والتي بفضل طبيعتها ومكوناتها تشبه كثيرا النفايات المنزلية مثل ما يتعلق بالمطاعم والنزل والأسواق.

فالنفايات المنزلية والمشابهة هي كل النفايات المتأتية من المنازل والمكاتب والحدائق والمعارض والأسواق والنزل والمطاعم ولا تدخل ضمن تعريفات النفايات المنزلية أو المشابهة النفايات الصناعية والتجارية والإستشفائية التي تتطلب معالجة مختلفة عن النفايات المنزلية أو المشابهة، وكل النفايات التي يمكن رفعها أو معالجتها في منظومة خاصة أو يمكن أن تبرم البلدية اتفاقية في الغرض أو أن هناك معلوم إضافي مثلما نص عليه الفصل السابق في هذا القانون.

وهنا أريد أن أطالب الوزارة أيضا بضبط قائمة النفايات غير الخطرة خاصة أن النفايات الخطرة تم ضبطها بالأمر عدد 2339 ونقول لماذا النفايات المنزلية او المشابهة لأنها تفتح آليات للبلديات في التعامل مع نفايات الأسواق والمتاجر والنزل والمطاعم والمبيتات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة الوزيرة إن أرادت إبداء رأيها، تفضلي.

السيدة وزيرة البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

أعيد القول بأن الألفاظ "المشابهة" هي "terminologie" معروفة على المستوى الدولي وليس حتى على المستوى التونسي والقانون التونسي يصنف النفايات الخطرة في الأمر عدد 2339 لسنة 2000 والآن بعض هذه الأصناف يمكن أن نعيد تصنيفها لأن التكنولوجيا الجديدة أظهرت أنه بعلاج معين يمكن ألا تكون خطرة وبالعكس يتم تثمينها إذن تثبت الخطورة بالتحاليل والتدقيق ولا يمكن أن نجزم بصفة عامة أن هناك نفايات خطرة وأخرى غير خطرة إلا بالتدقيق وهذا ما فعله المشرع التونسي حين صنفها في أمر بصفة استثنائية تستثنى من الخطورة كل النفايات التي لا تدخل في هذا التصنيف وهذا واضح.

كما أن التصنيف في العالم أجمع وفي تونس أيضا قابل للتغيير حسب التكنولوجيا التي تصير بصفة حديثة أعطيكم مثالا سهلا جدا كنا سابقا نستعمل ما يسمى "l'amiante" في المنازل "couverture de l'isolation" وتبين بتغير الوقت أنه خطير إذن توقفنا عن استعماله.

إذن "POP" أو أيضا "polluant organique persistant" نفس الشيء نستعمله دون علم وحين تبين لنا توقفنا عن ذلك وحتى في الفلاحة تقلصت عامة وفي هذا تتم قوانين و"des accords internationaux" في هذا الموضوع ويتم التقليص من ذلك لأن

الاهتمام بالقانون بصفة عامة هو الاهتمام بالإنسان وحياة الإنسان وبصحة الإنسان وهذا ما وراء "classification" خطير أو غير خطير.

وحين نستعمل لفظ "منزلية" أو "المشابهة" فإنني أريد أن أذكر بأن هذا كان مقترحا من اللجنة المختصة للمجلس المؤقت لأن وزارة البيئة مثلما هو موجود في تقرير اللجنة فإن هناك مقترحا لم نضع فيه لأننا لم نر أهمية الموضوع ولكن الأمر غير مقلق.

إذن إن تريدون الإبقاء عليه أو حذفه حقيقة لا يشكل مشكلا سيدي الرئيس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن السادة الزملاء الرجاء الاستعداد للتصويت على مقترح التعديل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 49 صوتا نعم مقابل 15 محتفظين و51 اعتراض. إذن لم تتم المصادقة على مقترح التعديل.

إذن الكلمة للجنة لتلاوة الفصل حسب صيغته الأصلية.

السيدة نائب رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

شكرا سيدي الرئيس،

فصل وحيد:

تلغى أحكام الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها.

وتعوض بما يلي:

الفصل 20 جديد:

تتولى الجماعات المحلية والمؤسسات التعاون بين البلديات التي تكون فيما بينها التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة ويمكنها إحالة عمليات أو منشآت الجمع والإزالة والمعالجة والتثمين إلى مؤسسات عمومية أو خاصة وفقا للصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بمقتضى التشريع الجاري به العمل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن السادة الزملاء الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 103 صوتا نعم مقابل 8 محتفظين و5 معترضين.

هل يوجد تصويت بالأيدي؟

إذن النتيجة النهائية: 103 صوتا نعم مقابل 8 محتفظين و5 معترضين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد في صيغته الأصلية.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 103 صوتا نعم مقابل 7 محتفظين و5 معترضين وبذلك تمت المصادقة على مشروع القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها عدد 39 لسنة 2023 في صيغته الأصلية.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا موصولا لجميع الزميلات والزملاء والشكر موصول أيضا للسيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم، شكرا جزيلا للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة وطاقمها الإداري.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة وعليه نرفع الجلسة والله ولي التوفيق وشكرا.

(كانت الساعة السابعة وخمس وعشرين دقيقة مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيد والسيدات النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها:

آمال المؤدب بتاريخ 30 أكتوبر 2023، زينة جيب الله بتاريخ 16 أكتوبر 2023، سيرين بوصندل بتاريخ 25 أكتوبر 2023، محمود العامري بتاريخ 31 أكتوبر 2023.

كما تقدم كل من السيد النائب النوري جريدي بتاريخ 6 نوفمبر 2023 والسيد النائب محسن هرمي بتاريخ 8 نوفمبر 2023 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير الصحة وتلقيا الإجابة عنهما.

وتقدم كل من السيدة النائبة سيرين بوصندل بتاريخ 25 أكتوبر 2023 والسيد النائب صابر الجلاصي بتاريخ 27 أكتوبر 2023 والسيد النائب أحمد السعيداني بتاريخ 13 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها يوم 18 ديسمبر 2023.

كما تقدم كل من السيد النائب كمال كرعاني بتاريخ 11 أكتوبر 2023 والسيد النائب مسعود قريرة بتاريخ 16 أكتوبر 2023 والسيد النائب فتحي المشرقي بتاريخ 20 سبتمبر 2023 والسيدة النائبة نورة الشبراك بتاريخ 28 سبتمبر 2023 والسيدة النائبة أسماء الدرويش بتاريخ 17 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان وتلقوا الإجابة عنها.

وتقدم كل من السيد النائب أحمد السعيداني بتاريخ 19 أكتوبر و13 نوفمبر 2023 بسؤالين كتابيين والسيد النائب عصام البحري جابري بتاريخ 26 أكتوبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقيا الإجابة عنها.

وأخيرا تقدم السيد النائب عادل ضياف بتاريخ 9 نوفمبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقى الإجابة عنه يوم 21 ديسمبر 2023.

السؤال الكتابي

للنائبة أمال المؤدب

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الفلاحة

الموضوع :وضعية عمال وموظفي الشركة التعاونية للبذور الممتازة .

تحية طيبة وبعد .

السيد وزير الفلاحة

أنقل إلى سيادتكم الوضعية المالية والاجتماعية الصعبة لعمال وموظفي التعاونية للبذور الممتازة حيث ان جرايتهم لم تصرف منذ أكتوبر2022 ، أي منذ سنة ومعظمهم يعيشون تحت تهديد البنوك لعدم خلاص القروض والديون المتعلقة بهم.

كما انه لم يقع دفع اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي منذ الثلاثي الثالث لسنة 2020 علما وان اغلب الموظفين والعمال يعانون من الامراض المزمنة (يوجد بينهم من هم مريض بالسرطان عفانا وعفاكم الله).

سيدي الفاضل،

ان الشركة التعاونية للبذور الممتازة تأسست منذ سنة1971، وتشغل 250 موظفا وعاملا وتملك 18 منبت فلاحي على كامل تراب الجمهورية يمكننا ان وجدت العزيمة والإرادة- من انتاج الأشجار المثمرة والقوارص ونباتات الزينة وانتاج ا بذور بجميع اصنافها وخاصة منها التونسية والتي بفضلها وطبقا لسياسة الدولة واستراتيجية الوزارة الوصول الى اكتفاءنا الذاتي والأمن الغذائي.

سيدي الفاضل،

رغم أهمية هاته الشركة، حاول البعض تهميشها واستغلالها لأغراض شخصية وشهدت فسادا ماليا واداريا وترقيات عشوائية بالمحابات وتسليط عقوبات إدارية لمن يشهد بالحق ويطالب بحقه ونحن نعول على تفهمكم لعدم وضع جميع الأعوان في نفس السلة ودراسة ملفاتهم على حدى لكي يقع تطهير الشركة من كل من حاول العبث بها وتسوية وضعية من هم باقون لإنقاذها وإعادة الروح الإنتاج والاستثمار فيها، علما وان العمل متواصل بالشركة دون انقطاع ودون التمتع بالجراية وبمستحقاتهم المادية (الأجرة الشهرية ومنحة الإنتاج) .

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا سيدي الوزير فائق التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع :بخصوص وضعية عمال وموظفي الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للبذور والمشاتل الممتازة

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 30 أكتوبر2023 .

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية عمال وموظفي الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للبذور والمشاتل الممتازة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تشهد الوضعية المالية للشركة تدهورا متواصلا منذ عدة سنوات أدى إلى تفاقم عجزها المالي وتراجع مؤشراتها الاقتصادية مما نتج عنه عجزا كاملا عن الإيفاء بتعهداتها مع الغير وخلاص أجور أعوانها لعدة أشهر.

وقد تبين على إثر إنجاز مهمة رقابية مشتركة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية بوزارة المالية والتفقدية العامة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أن وضعية الشركة متردية على جميع المستويات وخصوصا وضعيتها المالية التي وصلت إلى درجة يصعب تسويتها أو تداركها لأهمية عجزها المالي وتفاقم ديونها المتراكمة خاصة تجاه ديوان الحبوب .

وعليه، وتبعا للمقرر المشترك بين الوزيرين المكلفين بالفلاحة والمالية بتاريخ 12 جويلية 2023 وبالتنسيق مع المصالح المختصة برئاسة الحكومة، تم إحداث لجنة قيادة لمساندة الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للبذور والمشاتل الممتازة تضم ممثلين عن الوزارات المعنية أوكلت إليها مهمة ضبط تصورات ذات صبغة استعجالية وأخرى ذات صبغة هيكلية بهدف إيجاد الحلول المثلى لمساندة الشركة .

وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة 10 جلسات عمل برئاسة ممثل وزارة المالية وبحضور مختلف أعضائها لبلورة التصورات وتقديم الاقتراحات لإيجاد الحلول الملائمة للإشكاليات التي تعترض الشركة .

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة القيادة نظرت بتاريخ 17 نوفمبر 2023 في التقرير النهائي الذي ستتم إحالته إلى رئاسة الحكومة، بعد عرضه على الوزيرين المكلفين بالفلاحة والمالية الإقرار الإجراءات الممكن اتخاذها .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي

الموضوع :حول الأمر عدد 616 لسنة 2023 المؤرخ في 12 أكتوبر 2023المنشور في الرائد الرسمي عدد 117 فيما يخص مناطق الزراعات الكبرى المجاحة من جراء الجفاف للموسم الفلاحي 2023/2022.

نظرا للحالة الاجتماعية الصعبة والهشة التي يعيشها الفلاحين الصغار ومحدودية دخلهم السنوي بسبب الإجاحة لمدة ثلاث سنوات.

1. هل يمكن لوزارتكم التفضل وإعادة التعديل بهذا الأمر الصادر في الرائد الرسمي بإسقاط ديون الفلاحين الصغار وذلك من أجل تجنّب إثقال كاهلهم بمزيد تراكم الديون عليهم؟

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع حول الأمر عدد 616 لسنة 2023 المؤرخ في 12 أكتوبر 2023والمتعلق بتحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة من جزاء الجفاف للموسم الفلاحي 2023/2022.

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 16 أكتوبر2023 .

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، بخصوص مراجعة الأمر عدد 616 لسنة 2023 المؤرخ في 12 أكتوبر 2023 والمتعلق بتحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة من

جراء الجفاف للموسم الفلاحي 2023/2022 في اتجاه إسقاط ديون صغار الفلاحين أتشرف بإفادتكم بما يلي :

لا يتعلق الأمر عدد 616 لسنة 2023 المشار إليه أعلاه، بإسقاط ديون الفلاحين وإنما يندرج في إطار تمكين الفلاحين المتضررين من جائحة الجفاف والمتواجدين بالمناطق المذكورة بالأمر والذين تحصلوا على قروض بنكية بعنوان الزراعات الكبرى من جدولة الديون على مدة تصل إلى 5 سنوات بناء على شهادة إجاحة تقدم من طرف المصالح المختصة بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، ويتحمل الصندوق الوطني للضمان الفوائض الناتجة عن جدولة هذه القروض.

أما فيما يتعلق بمقترحكم حول تعديل الأمر عدد 616 لسنة 2023المشار إليه أعلاه لإسقاط ديون الفلاحين، فإن هذا الإجراء يتطلب إصدار قانون في الغرض .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم منذ سنة 2019 تعويض الفلاحين المنخرطين بصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية من خلال تمكينهم من استرجاع جزء من قيمة المنتوج (60% من قيمة المنتوج) يتم احتسابها على أساس نسبة الضرر. وقد بلغت القيمة الجملية لتعويض الفلاحين المتضررين من جائحة الجفاف على الزراعات الكبرى خلال الموسم 2022-2023: 61 م د.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول الأضرار الفادحة لظاهرة تكاثر السلطعون الأزرق ببحيرة منزل جميل ومنزل عبد الرحمان واستتباعاها البحرية والاجتماعية .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي للمدلس والفصل 114من الدستور، وفي إطار متابعتنا للوضع الاقتصادي والاجتماعي بدائرتنا الانتخابية منزل عبد الرحمان منزل جميل وجرزونة ارتأينا أن نضع المشكل التالي موضع السؤال .

حيث شهدت بحيرة منزل عبد الرحمان منزل جميل ظاهرة بحرية خطيرة منذ ثلاث سنوات وما فتئت تتفاقم السلطعون الأزرق أو كما يسميه البحارة" داعش "كناية عن حجم الخطر الذي يشكله على الثروة السمكية وما يمثله من تهديد لمورد رزق البحارة نتيجة الأضرار الفادحة التي يلحقها بشباكهم وقد وصل الأمر إلى إحالة بعض البحارة على البطالة بعد استنزافهم ماديًا نتيجة ترقيع شباكهم وتجديدها عدة مرات .

وحيث عاينت خطورة هذا المشكل ووقفت على استتباعاته البحرية والاجتماعية أثناء إنصاتي لمشاغل البحارة بمناسبة الزيارة الميدانية التي قمت بها، وحيث ان وجود السلطعون الأزرق بكميات مهولة في بحيرة منزل جميل منزل عبد الرحمان شكل موضوع تذمّر البحارة وصفحات التواصل الاجتماعي المؤثرة وذات الأهمية في توجيه الرأي العام بالجهة الذين يجتمعون على السؤال التالي هل تريد الدولة أن يبقى السلطعون الأزرق نقمة؟ أم تريد أن تحوله إلى نعمة؟

لذا ولهذه الأسباب

أتوجه إلى السيد الوزير بالسؤال التالي :

-هل فكرت وزارة الفلاحة في وضع خطة استعجالية لنجدة البحارة؟

-هل فكرت الوزارة في تحويل ظاهرة السلطعون الأزرق التي لا تختص بها دائرتنا فقط، إلى نعمة وذلك بالاستعانة بعلماء الأحياء المائية لفهم ميكانيزمات تكاثرها وإمكانيات الحدّ منها مثل البحث بطريقة علمية عن كائن بحري يعتمد نظامه الغذائي على السلطعون الأزرق؟

-هل فكرت وزارة الفلاحة في التعاون مع بقية الوزارات وهياكل الدولة ذات الصلة والغرف الاقتصادية والهياكل المصدّرة من أجل تشجيع مزيد الاستثمار في التصدير إلى أسواق خارجية أخرى؟

وفي انتظار ردّكم تقبلوا سيدي فائق احترامي .

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع :بخصوص الأضرار الفادحة لظاهرة تكاثر السلطعون الأزرق ببحيرة منزل جميل ومنزل عبد الرحمان وتأثيراتها البحرية والاجتماعية .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 25 أكتوبر2023 .

وبعد جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الأضرار الفادحة لظاهرة تكاثر السلطعون الأزرق ببحيرة منزل جميل ومنزل عبد الرحمان وتأثيراتها البحرية والاجتماعية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

ظهر السلطعون الأزرق ببحيرة بنزرت في أواخر سنة 2019 بكميات ضئيلة في البداية ليتكاثر عددها بعد ذلك وتتسبب في خسائر للبحارة، فتم سنة 2022 عقد اتفاقية مع الجمعية المتوسطية للأنشطة البيئية في إطار مشروع مقاومة الكائنات الغازية الممول من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج التمويل الصغير التابع لصندوق البيئة العالمية .

وقد تم على الصعيد الجهوي القيام في العديد من المناسبات بحملات تحسيسية للبحارة بالجهة حول الصنفين الموجودين بالبحيرة للسلطعون (نوع أصيل المحيط الهادي والثاني أصيل المحيط الأطلسي) وبقية الاصناف الغازية الأخرى حتى يتعرف عليها البحارة ومناقشة كيفية تحويل هذا الخطر الى مورد رزق وذلك على غرار التجربة التي شهدها الجنوب التونسي في صيد السلطعون الأزرق

وفي هذا الإطار، تم توزيع عدد 25 مصيدة (درينة)على البحارة لتحفيزهم على صيد السلطعون، وذلك خلال ورشة عمل حضرها مختصون مهنيون من الجنوب التونسي .غير أن هذه التجربة لم تلق النجاح المأمول، فتوقف البحارة عن استعمال هذه الوسيلة وعادوا لاستغلال الشباك الخاصة بصيد" السيبيا" لصيد السلطعون الأزرق الذي يتم تسويقه بمبلغ قدره 2 د/ كلغ .

الجواب 2:

تم القيام بمتابعة هذا الصنف من السلطعون الأزرق من خلال إدراج ثلاث مواضيع ختم دراسة للمرحلة الهندسية اختصاص صيد

بحري، كما تم تكليف الطلبة في إطار مرحلة دراستهم بالقيام بالاستبيانات الاجتماعية والاقتصادية مع البحارة لجمع كل المعطيات الخاصة بطبيعة هذا الصنف ونمط عيشه بالبحيرة (وهو صنف مختلف عن الصنف المتواجد بالجنوب التونسي) وطريقة تكيفه مع الوسط البيئي ببحيرة بنزرت.

الجواب 3:

يتم حاليا التنسيق مع مختلف مؤسسات تصدير منتوجات الصيد البحري لتسهيل عمليات ترويج السلطعون، كما تم الشروع في تأسيس مجمع لبحارة منزل عبد الرحمان .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

أصبحت مسألة الانقطاعات المتكررة للماء، مصدر قلق كبير بالنسبة لمتساكني معتمدية القلعة الصغرى دون تلقي أي تبرير لهذه الانقطاعات المتفاجئة والمتكررة حد الآن من طرف الجهات المعنية، حتى يتمكنوا على الأقل من اتخاذ الاحتياطات اللازمة .

السيد الوزير، نحيطكم علما أن الانقطاعات المستمرة للماء، نتج عنهما حرمان السكان من الماء باعتباره عادة أساسية في الحياة اليومية وعليه نسألكم عن الإجراءات التي ستتخذونها قصد وضع حد لهذه الظاهرة التي خلفت استياء عارما في صفوف المواطنات والمواطنين بمعتمدية القلعة الصغرى، وكذلك التدابير التي ستتخذونها بالتنسيق مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لطمأنه السكان عبر تقديم حلول حقيقية ونهائية لمعاناتهم .

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

الموضوع :بخصوص انقطاع الماء الصالح للشرب بمعتمدية القلعة الصغرى

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 31 أكتوبر 2023 .

وبعد، جوابا على مراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الانقطاعات المتكررة للماء الصالح للشرب بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن الاضطرابات في توزيع المياه الصالحة للشرب المسجلة بالقلعة الصغرى وولايات الساحل عموما ناتجة عن نقص الموارد المائية بمنظومة مياه الشمال نتيجة الجفاف الذي تمر به البلاد والهبوط الحاد لمخزون السدود .

وللحد من هذه الاضطرابات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إلى استحثاث استكمال أشغال محطة تحلية مياه البحر بسوسة والتي بلغت نسبة إنجازها 60% وفي انتظار إتمام المشاريع المبرمجة، تعمل الشركة على تعديل المياه بالخزانات للحد من الاضطرابات وتوفير الحد الأدنى من المياه لحرفائها طبقا لمقرر وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 941 المؤرخ في 29 مارس 2023 والمتعلق باعتماد نظام الحصص الظرفي للمياه والتحجير الوقتي لبعض استعمالاتها.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع :أسئلة كتابية حول الوضعيات المؤسسات الصحية بالجهة القطار بلخير السند

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالأسئلة الكتابية التالية الى السيد وزير الصحة

1-السؤال الأول: متى يتم الشروع في استغلال المستشفى الجهوي صنف ب بالسند ، قسم الاستعجالي بشكل مؤقت ريثما تكتمل أشغال هذا المستشفى، نظرا للحاجة الملحة لهذا الإجراء؟

2-متى يتم تدعيم الطاقم الطبي والشبه الطبي لمعتمديات القطار وبلخير والسند، ودعم المستشفيات والمستوصفات بهذه المعتمديات بالتجهيزات وسيارات الإسعاف؟

3-أمام السرقات المتتالية للمستشفى الجهوي صنف ب والعبث بتجهيزاته وبناءاته، لماذا لا تنتدب وزارة الصحة عملة حراسة لهذا المستشفى، لضمان حسن سيره في المستقبل؟

4-كيف ستتعامل وزارة الصحة مع تجاوزات مدير مستشفى القطار ومدير مستشفى بلخير المتكررة في علاقة بالأطباء والإطار شبه الطبي والعملة، وتسيير هاتين المؤسستين.

الرجاء فتح بحث إداري ومالي خاص بهما؟

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-3000-0001989

السؤال :موضوع

"حول بعث وحدة استعجالي مؤقتا باستغلال مشروع المستشفى الجهوي صنف ب بالسند وتدعيم الطاقم الطبي والشبه الطبي لمعتمديات القطار و بلخير والسند و الدعم بعملة حراسة للمستشفى الجهوي بالقطار إضافة لدعم التنسيق بين المسؤول الإداري لكل من مستشفى القطار و مستشفى بلخير و الإطارات الطبية"

الإجابة

*أولت وزارة الصحة ضمن برامجها ولاية قفصة الأهمية الازمة حسب الأوليات والإمكانيات المتاحة ومن أهمها الدعم بالتجهيزات الطبية (الة الفص بالمفراس -الات التقصي لسرطان الثدي - 12 الة لتصفية الدم - الات الفحص بالأشعة الات -الكشف للجهاز الهضمي- ..) برمجة القسط الثاني لبناء وتجهيز المستشفى متعدد الاختصاصات بمدينة قفصة والذي وصل الى مرحلة اعداد العروض الفنية والمالية الى جانب مشاريع أخرى من ضمنها

تهيئة المستشفى المحلي بالقطار وخصص للمشروع وخصص لفائدته خلال سنة 2022 اعتمادات 2800 أد والذي سيكون له اشعاع جهويا ومحليا .

***كما يباشر حاليا :**

-بالمستشفى المحلى بالسند 163 : موظفا من بينهم 09 إطارات طبية +23 فني سامي للصحة العمومية + 56 ممرض صحة عمومية + 32مساعدي صحة عمومية + 14 ادري + 6 سلك تقنى مشترك + 2 متصرف في الأرشيف والوثائق + 21 عملة وسواق .

-بالمستشفى المحلي بالقطار :146 موظفا من بينهم 05 إطارات طبية +30 فني سامي للصحة + 45 ممرض صحة عمومية +25 مساعد صحة عمومية +12 اداري + 3 سلك تقني مشترك + 1 متصرف في الأرشيف والوثائق + 35 عملة وسواق .

*كما تم برمجة دعم ولاية قفصة خلال سنة 2024 ب 25 أطباء اختصاص للمباشرة بالأقسام الاستشفائية وبمجمع الصحة الأساسية للجهة الى جانب انتدابات تهم الإطارات الشبه الطبية والدعم بالعملة والسواق والحراسة عن طريق انتدابهم بتسوية وضعية الدفعة الأولى لعملة الحضائر خلال سنة 2024 والدفعة الثانية في انتظار ادراجهم في المنظومة الوطنية.

وهذا من شأنه أن يمكن بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للصحة بقفصة بتحديد الأوليات للبرامج على المستوى الجهوي والمحلي بصفة تشاركية وفاعلة بين الإطارات الإدارية والطبية والفنية لتقريب الخدمات العلاجية والاستعجالية والوقائية لمعتمديات السند والقطار وبلخير.

السؤال الكتابي

للنائب محسن هرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الصحة

الموضوع: آلتي السكنار

يعاني سكان ولاية جندوبة من طول مدة توقف آلتي السكنار عن العمل بالمستشفى الجهوي والمستشفى الميداني.

السؤال :متى سيقع رفع هذا العطب سيدي الوزير.

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-3000-0001989

السؤال :موضوع

"حول التي السكانار لفائدة ولاية جندوبة "

الإجابة

تم برمجة اقتناء وتركيز 02 التي سكانار" فحص بالمفراس" لفائدة ولاية جندوبة خلال سنة 2024 للمستشفى الجهوي بجندوبة والمستشفى

الجهوي بطبرقة.

السؤال الكتابي

للنائب سيرين بوصندل

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية حول الانتصاب الفوضوي ومعرفة مصير المفقودين في الهجرة غير النظامية ومطالبة أهاليهم بالحقيقة .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس والفصل 114من الدستور، وفي إطار متابعتنا للوضع الاجتماعي والاقتصادي بدائرتنا الانتخابية منزل عبر الرحمان منزل جميل وجرزونة، ارتأينا أن نثير مع السيد وزير الداخلية النقطتين التاليتين وأن نضعهما موضع السؤال :

النقطة الأولى :تتعلق بمعرفة مصير المفقودين في الهجرة غير النظامية :

حيث أطالب باسم أهالي المهاجرين وأصدقائهم وأبناء أحيائهم بكشف مصير خمسة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 22 و 26سنة فقدوا بعد وصولهم إلى السواحل الإيطالية ليلة 27 أوت 2022 وكان آخر اتصال لهم بأهاليهم وهم على التراب الإيطالي من الرقم 3933711222وأقدم لكم نسخة من تحديد موضع المكالمة .

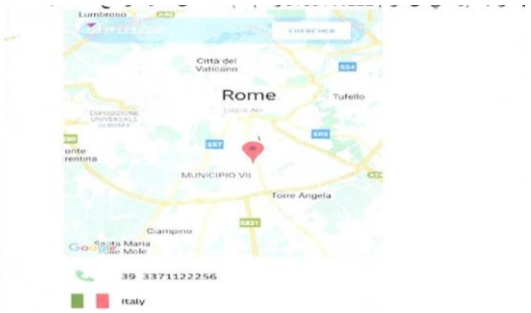

ولا يخفى على السيد الوزير أن عملية اختفاء المهاجرين غير النظاميين ممن وصلوا بسلام إلى الأراضي الإيطالية قد تكررت منذ 2010تاريخ اختفاء مجموعة من بينهم ستة طلبة .

وحيث أن الحزن يخيم على مدينة منزل عبد الرحمان ويسيطر عليها جوّ من الاحتقان والاستعداد إلى اتخاذ خطوات تصعيدية منها رغبة الأهالي في تنظيم وقفات احتجاجية أمام مقر الحكومة وسفارة إيطاليا إلى حين الكشف عن مصير أبناء هم فتطمئن قلوب الأمهات حتى وإن كان الخبر تأكيدا رسميا لوفاتهم لا قدر الله، لأن الأمهات لا ينسين أبناءهن، ولأنّ مشاعر الأمومة لا تسقط بمرور الزمن وقد حملني الأهالي مسؤولية إبلاغكم أن حالة الاحتقان وأشكال الاحتجاج المستقبلية لن تتوقف إلا بإجابة كافية شافية عن السؤال :أين أبناؤهم الذين وصلوا إلى الأراضي الإيطالية بسلام .

لـذا ولهاته الأسباب

فإني أطلب منكم بذل كل ما في وسعكم وتسخير كل ما تملك الدولة التونسية من الآليات للكشف السريع عن مصير المفقودين والتدخل الرسمي لدى السلطات الإيطالية واتخاذ خطوات عملية في متابعة هذا الملف .

النقطة الثانية :تتعلق بالانتصاب الفوضوي بمدينة جرزونة نهج 8 ماي ووسط مدينة منزل جميل .

حيث عاينت اكتساح الانتصاب الفوضوي للأرصفة والطريق العام إلى درجة منع المترجلين من حقهم في استعمال الرصيف وتعريض

حياتهم لخطر حوادث المرور والتسبب في خسائر فادحة لأصحاب المحلات التجارية القانونية وفقدان سيولة حركة مرور السيارات والعربات .

وحيث أن سيادة الرئيس قد رفع في الزيادة الميدانية الأخيرة بتاريخ 2023/08/23شعارين لهذه المرحلة:

•الشعار الأولى" :الانتصاب الفوضوي استيلاء على الملك العمومي ."

•الشعار الثاني" : يكفي من الانتصاب على الملك العمومي ."

لذا، ولهذه الأسباب، أطالب باسم الشعب :

•بإنفاذ القانون وفرض علويته على المخالفين والتصدي لمظاهر الانتصاب العشوائي وحواجز الانتصاب الفوضوي للحفاظ على الأمن العام والسهر على راحة المواطنين الذي يتذمرون بدائرتي الانتخابية من الضجيج، وحماية نشاط المحلات التجارية .

•تركيز نقطة أمنية بالمنفذ المؤدي إلى المكانين المذكورين سابقا والمستهدفين بالانتصاب الفوضوي .تكثيف حملات التصدي للانتصاب الفوضوي لإرجاع الفضاء العمومي إلى المترجلين والعربات وتحقيق انفراج في سيولة حركة المرور .

وتقبلوا سيدي الوزير فائق احترامنا

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" سيرين "بوصندل "عن دائرة منزل جميل - جرزونة

ملخص السؤال رقم 1:

حول مصير عدد 05 مواطنين فقدوا في الهجرة غير النظامية بعد وصولهم إلى السواحل الإيطالية ليلة 27 أوت 2022 وقد كان لهم اتصال بأهاليهم وهم داخل الإقليم الإيطالي ".

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأنه على إثر اجتياز عدد من المواطنين للحدود التونسية وحلولهم بالسواحل الإيطالية، فإن الملف المتعلق بمتابعة مصيرهم يصبح محل أنظار مصالح وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج .

ملخص السؤال رقم 2

"حول تفاقم ظاهرة الانتصاب الفوضوي بجرزونة ووسط مدينة منزل جميل ".

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن الحملات الأمنية على الانتصاب الفوضوي تكاد تكون متواصلة وخاصة في وقت الذروة كالأعياد والمناسبات، التي تنتشر فيها ظاهرة استغلال الملك العمومي للطرقات

نظرا لما تتسبب فيه هذه الظاهرة من حالة اكتظاظ بسبب استغلال أصحاب الشاحنات من الباعة المتجولين الموسميين من بعض المدن القريبة لمحيط" جامع المختار "و" جامع شارع الحبيب بورقيبة "للانتصاب وذلك بعرضهم للغلال الموسمية خاصة بين أوقات الصلاة وصلاة الجمعة لما لها من رمزية، غير أنه يتم التصدي للظاهرة عبر تنظيم حملات أمنية مشتركة مع مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات .

يتم على إثر الحملات الأمنية حجز البضائع والشاحنات واتخاذ الإجراءات القانونية في شأن المخالفين .

وتبقى مصالح وزارة الداخلية متجندة لكامل تشكيلاتها الأمنية لمقاومة هذه الظاهرة وضمان لعدم استفحال هذه الظاهرة مستقبلا

السؤال الكتابي

للنائب صابر الجلاصي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي

السؤال 1:

متى يتم تسوية ملف الاعتمادات المفوضة والذين طال انتظارهم وخاصة بعد ابرام محضر الاتفاق مع وزير داخلية أسبق بتاريخ 29 مارس2019 ؟

السؤال 2:

متى يتم الإذن بإسناد تراخيص استثنائية من طرف الولاة في **ظل** غياب المجالس البلدية وتعطل إسناد التراخيص الخاصة بالكهرباء والماء الصالح للشراب للمواطنين؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" صابر "الجلاصي "عن دائرة المرناقية برج العامري

ملخص السؤال رقم 1:

حول أجال تسوية ملف الاعتمادات المفوضة ".

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن وزارة الداخلية تعمل تبعا للاختصاص على حلحلة وضعية الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة ومتابعة مدى تقدم عملية التسوية بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة.

وللغرض تمت مراسلة مصالح رئاسة الحكومة الهيئة العامة للوظيفة العمومية (ودعوتها لعقد لجان تحت إشرافها تضم الأطراف المتداخلة ممثلة في وزارة الداخلية وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية لمزيد تدارس الموضوع وتقريب وجهات النظر للتسريع بإيجاد صيغة قانونية للتسوية .

ملخص السؤال رقم 2

"حول اسناد تراخيص استثنائية من قبل الولاة للربط بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشراب في ظل غياب المجلس البلدية ".

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن مصالح وزارة الداخلية أعطت الإذن للسادة الكتاب العامين المكلفين بتسيير شؤون البلديات قصد العمل بما يلي :

-دعوة المواطنين إلى تقديم مطلب الحصول على خدمات الربط بالشبكات العمومية لدى المصالح البلدية .

-درس الملفات على مستوى البلديات من خلال جلسات في الغرض والتأكد من وضعية البنايات موضوع الطلب من مدى مخالفتها للتراتيب الجاري بها العمل ومثال التهيئة العمرانية والمرتكبة على الملك العمومي ومجاري الأودية والصادر في شأنها قرار هدم أو غير قابلة

للتسوية أو المنجزة على أرض فلاحية وتقاسيم عشوائية ومناطق خضراء ومناطق تحجير وذلك في إطار الحرص على تنفيذ مقتضيات منشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 13 الصادر بتاريخ 11 فيفري 2004 حول مزيد إحكام السيطرة على ظاهرة البناء الفوضوي وعدم ربط البنايات بالشبكات العمومية إلا بعد استظهار برخص البناء.

-عقد الجلسات بحضور المصلحة الفنية للبلدية المعنية وممثلين عن المصالح الجهوية التابعة للشركة الوطنية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والديوان الوطني للتطهير ليقع لاحقا تنفيذ إجراءات إسداء الخدمة بالنسبة للمطالب المقبولة.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير الداخلية بخصوص عدم احترام النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة باستغلال المقاطع بولاية نابل

سيدي الوزير،

يتذمر متساكنو ولاية نابل من الاستغلال العشوائي للمقاطع بالنسبة للأشخاص غير المرخص لهم ومن استغلال المقاطع بصفة مخالفة للنصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة باستغلال المقاطع بالنسبة للأشخاص المرخص لهم .ورغم توجه المتضررين بعديد العرائض لوالي نابل والمصالح الجهوية التابعة لوزارة الفلاحة ووزارة التجهيز ووزارة الداخلية الا انهم لم يحركوا ساكنا رغم علمهم بالتجاوزات الخطيرة المرتكبة من قبل مستغلي المقاطع المرخص لهم وغير المرخص لهم والاضرار الجسيمة التي الحقوها بالمتساكنين والغابات والمسالك الفلاحية والاشجار المثمرة والمزارع والمحيط والطريق التي تم تخريبها بصفة كبيرة من قبل الشاحنات الثقيلة واشجار الزيتون التي تم قلعها .أن من أكبر مظاهر الفساد أن يتم السماح باستغلال مقاطع رمل وطين داخل البساتين والتجمعات السكنية والتسبب في أضرار جسيمة صحية وبيئية واقتصادية؟

وقد اتضح أن أكبر الاضرار لحقت بمتساكني العامرة التابعة لمعتمدية نابل وجهة بوسهم وبرج حفيظ التابعة لمعتمدية بو عرقوب جراء استغلال أكثر من 10 مقاطع عشوائية ومقاطع مرخص لها في ظروف مشبوهة وفاسدة في دوس على النصوص التشريعية والترتيبية وكراس الشروط المتعلق باستغلال مقطع تقليدي الموضوع من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة.

وباعتبار أن عدم اتخاذ أي اجراء لإيقاف الجريمة مرده وجود شبهات فساد كبيرة، هل ستبادرون بفتح تحقيق بخصوص هذا الفساد وباتخاذ الاجراءات القانونية ضد المتجاوزين والمتواطئين معهم كإحالة ملفاتهم إلى النيابة العمومية وبإلزام مستغلي المقاطع بإصلاح الطريق والمسالك الفلاحية التي تم تخريبها؟

أخيرا، نرجو منكم مدنا بقائمة المقاطع التقليدية والصناعية المرخص لها بولاية نابل.

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "أحمد السعيداني" عن دائرة ماطر - أوتيك

ملخص السؤال رقم 1:

"حول طلب فتح تحقيق بخصوص الاستغلال العشوائي للمقاطع بالنسبة للأشخاص غير المرخص لهم".

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن الوحدات الأمنية قد قامت بكل ما يستوجب من إجراءات قانونية ضد جميع المخالفين الذين تم ضبطهم يقومون باستغلال المواقع كمقاطع دون سند قانوني أو بطرق عشوائية بولاية نابل

نظرا للأضرار الكبيرة على البيئة والأراضي الفلاحية والمائدة المائية والبنية التحتية إضافة إلى استغلال الأراضي الغابية والزراعية الخاصة كمقاطع دون ترخيص أو الاستغلال العشوائي لمقاطع مرخصة دون التقيد بمقتضيات كراس الشروط الموضوع في الغرض، فإن وزارة الداخلية لا تتوانى في اتخاذ الإجراءات الردعية اللازمة للحفاظ على المصلحة العامة ويتم حجز المعدات ونقلها إلى مستودعات الحجز البلدي وإحالة المخالفين على القضاء إثر تحرير محاضر عدلية بشأن المخالفات الجزائية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يخضع لتصرف مصالح وزارة التجهيز والإسكان فيما يخص المقاطع الصناعية، أما المقاطع التقليدية فهي ترجع بالنظر للوالي المختص ترابيا، وتبقى عمليات القيام بأشغال التهيئة عند نهاية الاستغلال وإعادة إدماج الموقع بمحيطه الطبيعي وفق الدراسة البيئية ومثال التهيئة المصادق عليه من طرف الإدارة مع مراعاة الوضع الطوبوغرافي للمنطقة من أنظار وزارة التجهيز والإسكان.

ملخص السؤال رقم 2:

"حول قائمة المقاطع التقليدية والصناعية المرخص لها بولاية نابل"

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بجدول حول المقاطع التقليدية والصناعية المرخص لها بولاية نابل.

قرمبالية	جبل قمعونة، معدة فندق الجديد	صناعي	بدون متفجرات	الشركة القارية للمواد الخزفية	ماهر العجيلي	حجارة	225/259	02/05/2026
قرمبالية	الجديد-فندق الجديد	صناعي	بالمتفجرات	شركة مقاطع بن مبارك وشركاه	صلاح الدين بن مبارك	حجارة	125051	02/10/2025
قرمبالية	جبل القطع - حي سلتان فندق الجديد	صناعي	بدون متفجرات	الشركة الصناعية للجير الحكذال	سليم بن عيسى	حجارة رخامية	125065	23/09/2025
قرمبالية	منشير سوج ولديان – جبل	صناعي	بدون متفجرات	شركة المواد و الأشغال المعدنية SOMATP.	أحمد بوزقندة	حجارة	125126	20/10/2028
قرمبالية	جبل قمعونة – فندق الجديد – فندق الجديد	صناعي	بدون متفجرات	شركة رخام قمعونة	عبد الباقي مبارك	حجارة رخامية	125249	17/08/2025
قرمبالية	الحكيرية-عين طورق	صناعي	بدون متفجرات	الشركة للقارية للمواد الخزفية SMPC.	ماهر العجيلي	طين	125458	28/08/2026
قرمبالية	فندق الجديد-فندق الجديد	صناعي	بالمتفجرات	شركة الأشغال و الحفر. SOTRAVAL.	لطيف الري	حجارة	125495	20/08/2024
قرمبالية	منشير الخريف-برج حفيظ	صناعي	بدون متفجرات	شركة مقاطع الرمل وبرج حفيظ	مراد بن سعد	رمال	125516	30/03/2027
نابل	منشير الخريف-برج الخريف-برج قويد	صناعي	بدون متفجرات	الشركة التونسية لتحكير الرمل	عبد السلام مراد	رمال	125734	30/03/2027
نابل	جبل النشار-سيدي الجديدي	صناعي	بدون متفجرات	الشركة التونسية لصناعة المعادن	عياد للتاوي	رمال	125537	04/05/2026
نابل	برج حفيظ-برج حفيظ	صناعي	بدون متفجرات	شركة إستغلال ونقل جميع منتوجات المقاطع	توفيق المرابطي	رمال	125643	07/12/2025
نابل	بني وازل برج حفيظ	صناعي	بدون متفجرات	الشركة المصرية للمقاطع والموطن القبلي	وحيد جلول	رمال	125723	30/09/2026
نابل	القلعة	تقليدي	بدون متفجرات	شركة الياجورة التونسية	منير بن سليمان	رمال/طين	225257	05/04/2026
نابل	وادي الكبير	تقليدي	بدون متفجرات	أجر زمور الصيد	زهير الصيد	طين	225258	05/04/2026
نابل	منشير الخريف – برج حفيظ – برج قويد-برج حفيظ	صناعي	بدون متفجرات	شركة الأطرش للمقاطع	صابر الأطرش	رمال	125361	30/03/2027

السؤال الكتابي

للنائب كمال كرعاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع :حول تردي وضعية الطروقات بكل من معتمديات نصر الله- منزل المهيري- الشراردة وأحوازهم من ولاية القيروان.

يعاني مواطنون معتمديات نصر الله- منزل المهيري- الشراردة وأحوازهم من ولاية القيروان من رداءة المسالك الفلاحية الواعرة مما أدى إلى عزلة تامة لأبناء الجهة، كما أصبحت تشكل خطرا على حياتهم عند نزول الأمطار وصعوبة التنقل إلى المدارس ممّا يؤدي إلى الانقطاع المبكر عن التعليم.

ما هو برنامج الوزارة لفك العزلة عن هذه المناطق وربط مختلف التجمعات السكنية بطرقات ومسالك فلاحية؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **كمال كرعاني**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2023-13-0001-2568 الموجه إلينا بتاريخ 23 أكتوبر 2023

المصحوب: جدول.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد كمال كرعاني أثار من خلاله تردي وضعية المسالك الريفية بكل من معتمديات نصر الله ومنزل المهيري والشراردة وأحوازها من ولاية القيروان وطلب تعريفه ببرنامج وزارة التجهيز والإسكان لفك العزلة عن هذه المناطق .

وجوابا يشرفني إعلامكم أن وزارة التجهيز والإسكان قد قامت خلال السنوات الأخيرة بتهيئة وتعبيد عدة مسالك ريفية بالمعتمديات المذكورة كما يلي :

- 9,5كلم من المسالك الريفية بمعتمدية نصر الله،
- 5,7كلم من المسالك الريفية بمعتمدية منزل المهيري،
- 11,2كلم من المسالك الريفية بمعتمدية الشراردة.

كما أفيدكم أنه يجري حاليا إنجاز المشاريع التالية.

- 19.5 كلم من المسالك الريفية بمعتمدية نصر الله،
- 12,2 •كلم من المسالك الريفية بمعتمدية منزل المهيري،
- 12,1 •كلم من المسالك الريفية بمعتمدية الشراردة.

وقد تمت برمجة تهيئة وتعبيد المسالك الريفية التالية :

- 15كلم من المسالك الريفية بمعتمدية نصر الله،
- 5كلم من المسالك الريفية بمعتمدية منزل المهيري،
- 13.5كلم من المسالك الريفية بمعتمدية الشراردة.

كما يجري حاليا دراسة المشاريع التالية :

- 5 .كلم من المسالك الريفية بمعتمدية منزل المهيري،
- 17كلم من المسالك الريفية بمعتمدية الشراردة.

وتجدون صحبة هذا المكتوب، جدولا مفصلا بخصوص المشاريع المذكورة أعلاه .

والسلام

الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بالقيروان

مشاريع المسالك الريفية المنجزة و التي بصدد الإنجاز و المبرمجة بمعتمديات نصر الله و منزل المهيري و الشراردة

معتمدية نصر الله	معتمدية منزل المهيري	معتمدية الشراردة
مشاريع منجزة		
البرنامج الجهوي للتنمية 2019 :	البرنامج الجهوي للتنمية 2019 :	البرنامج الجهوي للتنمية 2017 :
مسلك من حانوت الشيخ عثمان إلى طريق الجمال (2,5 كلم) : إنجاز 100 %	مسلك الجامع و علي بن الدهماني إلى إبراهيم الحاج (2,1 كلم) : إنجاز 100 %	مسلك النصايرية – الغويبة (4 كلم) : نسبة إنجاز 100 %
برنامج تهيئة 30,3 كلم من المسالك الريفية قسط 6 :	البرنامج الجهوي للتنمية 2017 :	مسلك فطناسة (1,2 كلم) : نسبة إنجاز 100 %
مسلك مدرسة العوابنية بنصر الله (4 كلم) : إنجاز 100 % بصدد القبول الوقتي	إتمام مسلك مدرسة العزاعزة – صالح بن حسين الوقاعة (3,6 كلم) : إنجاز 100 %%	البرنامج الجهوي للتنمية 2020 :
إتمام أشغال تهيئة 16,3 كلم من المسالك الريفية – قسط 48		تدعيم مسلك التقدم (6 كلم) : نسبة إنجاز 100 %
مسلك العايش بنصرالله (3 كلم) : بصدد القبول الوقتي		

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان
MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DE L'HABITAT
MINISTRY OF EQUIPMENT AND HOUSING
الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بالقيروان

مشاريع المسالك الريفية المنجزة و التي بصدد الإنجاز و المبرمجة بمعتمديات نصر الله و منزل المهيري و الشراردة

معتمدية نصر الله	معتمدية منزل المهيري	معتمدية الشراردة
مشاريع منجزة		
البرنامج الجهوي للتنمية 2019 :	البرنامج الجهوي للتنمية 2019 :	البرنامج الجهوي للتنمية 2017 :
مسلك من حانوت الشيخ عثمان إلى طريق الجمال (2,5 كلم) : إنجاز 100 %	مسلك الجامع و علي بن الدهماني إلى إبراهيم الحاج (2,1 كلم) : إنجاز 100 %	مسلك النصايرية – الغويبة (4 كلم) : نسبة إنجاز 100 %
برنامج تهيئة 30,3 كلم من المسالك الريفية قسط 6 :	البرنامج الجهوي للتنمية 2017 :	مسلك فطناسة (1,2 كلم) : نسبة إنجاز 100 %
مسلك مدرسة العوابنية بنصر الله (4 كلم) : إنجاز 100 % بصدد القبول الوقتي	إتمام مسلك مدرسة العزاعزة – صالح بن حسين الوقاعة (3,6 كلم) : إنجاز 100 %%	البرنامج الجهوي للتنمية 2020 :
إتمام أشغال تهيئة 16,3 كلم من المسالك الريفية – قسط 48		تدعيم مسلك التقدم (6 كلم) : نسبة إنجاز 100 %
مسلك العايش بنصرالله (3 كلم) : بصدد القبول الوقتي		

معتمدية نصر الله	معتمدية منزل المهيري	معتمدية الشراردة
مشاريع مبرمجة		
برنامج تدعيم المسالك الريفية لسنة 2023 :	البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022 :	برنامج تدعيم المسالك الريفية لسنة 2023 :
مسلك المنارة – حانوت الدوزي (5 كلم) : بصدد إصدار الإذن بانطلاق الأشغال	مسلك السوالم (1,5 كلم) : بصدد إعداد الصفقة	مسلك هبيرة – بير الوصفان (4كلم) : بصدد إصدار الإذن بانطلاق الأشغال
البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022 :	مسلك عين صاش (0,85 كلم) : بصدد إعداد الصفقة	البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022 :
مسلك نصر الله – بوثدي (10 كلم) : بصدد إعداد الصفقة	مسلك الطويلة (2,7كلم) : بصدد إعداد الصفقة	مسلك الشراردة – مدرسة المساعدية الجنوبية (9,5 كلم) : بصدد إعداد الصفقة
مشاريع بصدد الدراسة		
	برنامج تهيئة 65,4 كلم من المسالك الريفية بولاية القيروان	البرنمج الجهوي للتنمية لسنة 2017 :
	العضلة (5,2 كلم)	مسلك مدرسة الفوز – مدرسة الحدايدية (9 كلم) : بصدد برمجة إتمام الأشغال بعد فسخ الصفقة الأولى
		برنامج تهيئة 65,4 كلم من المسالك الريفية بولاية القيروان
		مسلك وطنية 2 – أولاد بوزيان – مسلك المساعدية الجنوبية (3 كلم)
		مسلك المزاهدية (5 كلم)

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

الموضوع: سؤال كتابي عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

1-طلب توضيح حول حفر dragage مدخل الميناء التجاري بجرجيس تمويلا وإنجازا

2- المرحلة التي بلغها مشروع الطريق الحزامية بجرجيس

3-تاريخ انطلاق الأشغال واتمامها بالمستشفى القديم بجرجيس؟

ولكم جزيل الشكر

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **مسعود قريرة**

المرجع :مكتوبكم عدد و-2023-13-0001-2568 الموجه إلينا بتاريخ 23 أكتوبر 2023

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد مسعود قريرة، طلب من خلاله توضيحا حول أشغال الحفر dragage بمدخل الميناء التجاري بجرجيس والمرحلة التي بلغها مشروع الطريق الحزامية بجرجيس وتاريخ انطلاق الأشغال وإتمامها بالمستشفى القديم بجرجيس وجوابا يشرفني إعلامكم أنه :

-فيما يتعلق بأشغال الحفر dragage بمدخل الميناء التجاري بجرجيس، فإنها ترجع بالنظر إلى ديوان البحرية التجارية والموانئ الذي تشرف عليه وزارة النقل .

-فيما يتعلق بمشروع الطريق الحزامية بجرجيس، فقد تم تحيين الدراسات تفاديا للإشكاليات العقارية، كما تم تحيين ملف طلب العروض الخاص بالأشغال وإحالته إلى الممول لإبداء الرأي فيه، ومن المبرمج أن تنطلق الأشغال خلال السداسية الثانية من سنة 2024 .

-فيما يتعلق بتاريخ انطلاق الأشغال بالمستشفى القديم بجرجيس وإتمامها، فإن المشروع حاليا في مرحلة تقييم العروض ومن المبرمج انطلاق الأشغال خلال الثلاثية الأولى من سنة 2024 وإنهائها في الثلاثية الأولى من سنة 2026.

السؤال الكتابي

للنائب فتحي المشرقي

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وفي إطار متابعتنا للوضع العام بمعتمدية بنزرت الجنوبية المتردي والحالة الكارثية على كل الأصعدة .

أتوجه إليكم بنداء استغاثة من أهالينا ببنزرت الجنوبية وخاصة منطقة برج جباري والمصيدة وبئر مسيوغة والشبوحية لتهذيبها حسب الجيل الثاني وغيرها من المناطق والتي ذكرت بها تحت قبة البرلمان يوم 17جويلية الفارط والتي سوف تعود بالنفع على أكثر من 30 ألف ساكن.

توقف مشروع معهد الجلاء بمعتمدية بنزرت الجنوبية منذ جانفي2023 .

لذا ولهذه الأسباب

أتوجه إلى السيدة الوزيرة بالسؤال التالي :

*حول تأخر اعلان طلب العروض الخاص بمشروع تهذيب الأحياء بمعتمدية بنزرت الجنوبية (الجيل الثاني من برنامج وكالة التهذيب العمراني).

*كان من المفترض الإعلان عنه خلال شهر جويلية المنقضي مع العلم أن الميزانية مرصودة منذ 2018.

*حول تعطل مشروع معهد الجلاء منذ شهر جانفي 2023 رغم تقدم الأشغال لأكثر من 40 في المائة.

وتقبلوا سيدي الوزير فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **فتحي المشرقي**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2023-13-0001-2289 الموجه إلينا بتاريخ 25 سبتمبر2023 .

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **فتحي المشرقي**، تطرق من خلاله إلى تأخر الإعلان عن طلب العروض الخاص بمشروع تهذيب الأحياء بمعتمدية بنزرت الجنوبية إضافة إلى تعطل استكمال إنجاز مشروع معهد الجلاء .

وجوابا يشرفني إعلامكم أنه فيما يتعلق بتأخر الانطلاق في مشروع تهذيب الأحياء بمعتمدية بنزرت الجنوبية المدرجة ضمن الجيل الثاني من برنامج وكالة التهذيب والتجديد العمراني، فقد قامت الوكالة بإعداد الدراسات الفنية اللازمة بخصوص إنجاز الطرقات والتنوير العمومي وتصريف مياه الامطار وتصريف المياه المستعملة لأحياء برج الجباري وجزء من حافر المهر وبني نافع وذلك وفقا لما تم الاتفاق عليه مع السلط الجهوية والمحلية، ماعدا شبكة تصريف المياه المستعملة لجزء من حي برج الجباري الذي يتطلب توفير قطعة أرض لتركيز محطة ضخ ، حيث تقوم وكالة التهذيب والتجديد العمراني حاليا بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية لحل هذا الإشكال العقاري في أقرب الآجال الممكنة بخصوص جزء من حي برج الجباري الذي به إشكال تصريف المياه المستعملة.

أما فيما يتعلق بأسباب التأخير في استكمال إنجاز مشروع معهد الجلاء، فيعود ذلك إلى السببين التاليين :

1-منع المقاولة منذ انطلاق الأشغال من الدخول إلى العقار المخصص لإنجاز المشروع من قبل مواطن متحوز بقطعة الأرض بدون وجه حق، وقد تم فض الإشكال العقاري بعد عديد المحاولات من الإدارة بالتنسيق مع ولاية بنزرت لإقناعه بإخلاء المكان .

-2-عدم قدرة المقاولة أثناء تقدم الأشغال على الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية في احترام المخطط الزمني للأشغال مما اضطر الإدارة إلى اقتراح فسخ الصفقة بعد التنبيه على المقاولة المعنية عديد ،المرات وتمت المصادقة على قرار الفسخ من قبل السيد والي ،بنزرت وتقوم الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان ببنزرت حاليا بإجراءات إعادة

الإعلان عن طلب العروض لاستكمال أشغال بناء معهد الجلاء ببنزرت.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع :سؤال كتابي حول تعبيد الطريقين المرقمتين MC27 و MC44

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بان احيل على سيادتكم الأسئلة الكتابية التالية:

1-حيث أن منطقة قربة تشكو تدهورا واضحا في حالة الطرقات نظرا لتعطل العديد من المشاريع على المستوى المحلي ومن ذلك أن مشاريع التعبيد التابعة لبلدية قربة معطلة منذ سنة 2018 لأسباب تعود لعدم استقرار المجلس البلدي الذي تم حله في مناسبتين خلال المدة الممتدة من 2019 الى 2022. هذا الى جانب التدهور في حالة الطرقات الرئيسية **MC27** و**MC44**.

وحيث ان مشروع تهيئة الطريق المرقمة MC27 انطلقت أشغاله منذ عدة سنوات ولم يبلغ بعد الجزء المار من مدينة قربة في اتجاه منزل تميم .

وحيث أن الطريق المذكورة أصبحت تمثل خطرا على مستعملي الطريق من جراء حالتها الرديئة وكثرة الحفر بسبب تدخل المؤسسات العمومية في عديد المناسبات دون اعادته الى سالف حالته وأصبح مصدر تذمر دائم من المواطنين ويلحون طلب التسريع في تعبيده .

فالرجاء من سيادتكم إفادتنا بما يمكن اعتماده من اجراءات وإعطاء الإذن لمصالحكم المختصة قصد إيجاد حل لتهيئتها في أقرب الآجال .

2- كما ارجو من سيادتكم النظر في برمجة تعبيد الجزء المار من مستوى القنطرة الى حدود منطقة هنشير عياد بقربة في خصوص الطريق المرقمة MC44 ، في اطار الاستجابة للطلبات الملحة للمواطنين .

تقبلوا فائق التقدير والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **نورة الشيراك** .

المرجع: مكتوبكم عدد و -2412-0001-13-2023 الموجه إلينا بتاريخ 9 أكتوبر 2023

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **نورة الشبراك**، تطرقت من خلاله إلى تأخر إنجاز مشروع تهيئة الطريق المرقمة MC27 في جزئها المار من مدينة قربة في اتجاه منزل تميم من جهة، وإلى ضرورة برمجة تعبيد الطريق المار على مستوى القنطرة إلى حدود منطقة هنشير عياد بقربة بالطريق المرقمة MC44 من جهة أخرى .

وجوابا يشرفني إعلامكم أنه فيما يتعلق بجزء الطريق المار من مدينة قربة في اتجاه منزل تميم فقد تم إدراجه ضمن مشروع مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقربة وسيتم التدخل فيه بتدعيم هيكل الطريق بالخرسانة الإسفلتية .

أما فيما يتعلق بتعبيد الجزء المار على مستوى القنطرة إلى حدود منطقة هنشير عياد بقربة بالطريق الجهوية رقم 44 فقد تمت برمجته ضمن برنامج صيانة وتدعيم الطرقات المرقمة بالبرنامج الوطني لسنة 2024على طول 3كم.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول استكمال تبليط الطريق الكائن بين نهج البساتين ونهج الطيب المهيري في إطار البرنامج الوطني لحماية مدينة تونس من الفيضانات

المصاحب: صور للممر في وضعه الحالي

وبعد، في إطار البرنامج الوطني لحماية مدينة تونس من الفيضانات تم على مستوى الطريق الشعاعية اكس 2 تغطية الواد الا انه لم يتم استكمال الاشغال على مستوى الطريق الواقع بين نهج البساتين ونهج الطيب المهيري بتبليطه لتمكين المواطنين من المرور لقضاء شؤونهم وتحسين هذا المسلك الذي يمر امام مجموعة من المنازل كما ساهم عدم استكمال هذه الاشغال في تراكم الفضلات وتحول الممر الى مكان لاستقطاب المنحرفين وتحوله الى مكان للجلسات الخمرية الليلية مما تسبب في قلق للمتساكنين وخطر على امنهم .

كيف تولت الوزارة قبول الاشغال النهائية من المقاول في حين لم يتم استكمال الاشغال نهائيا في هذا الجزء على غرار بقية الأجزاء

ما هي الإمكانيات المتاحة لتدارك الوضع وتحسين الظروف المعيشية للمتساكنين .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **أسماء الدرويش**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2568-0001-13-2023 الموجه إلينا بتاريخ 23 أكتوبر 2023.

وبعد

فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **أسماء الدرويش** تطلب من خلاله استكمال تبليط الطريق الكائن بين نهج البساتين ونهج الطيب المهيري في إطار البرنامج الوطني لحماية مدينة تونس من الفيضانات .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه في إطار إنجاز القسط الأول من مشروع حماية منطقة تونس الغربية من الفيضانات تمت تهيئة وادي خزندار على مستوى الطريق الشعاعية x إلى حد الطريق الوطنية رقم 5بمسيل يشتمل على ثلاث قنوات قياس كل واحدة منها 3م x 1,5م، كما تم تركيز منشآت لضمان حرية سيلان المياه على طول المسيلات . وبالإضافة إلى ذلك تم تبليط المسيلات بالخرسانة المسلحة على شكل مسلك قنال لتسهيل السيلان السطحي للمياه .وقد أدت المنشآت المنجزة في هذا الإطار دورها في التحكم في مياه السيلان ودرء خطر الفيضانات وقد تبين ذلك خلال الأمطار الأخيرة التي شهدتها المنطقة خاصة في أواخر شهر ماي وبداية شهر جوان 2023. غير أنه يُلاحظ

تواصل إلقاء الفضلات بأنواعها وخاصة فواضل الهدم والأتربة بمسار المنشآت المنجزة وهو ما يتعارض مع القوانين والتراتيب الجاري بها العمل، وبالتالي فإنه يتجه دعوة بلدية المكان إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين طبقا لأحكام القانون عدد 30 لسنة 2016المؤرخ في 5 أفريل 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية، مع إفادتكم أن مصالحنا، في إطار المساهمة في نظافة المنطقة وحفاظا على منشآت الحماية، قد تدخلت في عديد المناسبات لرفع فواضل الهدم التي تؤثر سلبا على وظيفية المنشآت المائية والبيئة .

أما بخصوص تهيئة الأرصفة وتدعيم المنشآت المنجزة في الجزء المُهيئ من وادي خزندار على مستوى الطريق الشعاعية إلى الوطنية رقم 5فيعود ذلك إلى بلدية الدندان، ومن الضروري احترام مثال التهيئة العمرانية لمدينة الدندان والملك العمومي للمياه لوادي خزندار، حيث يتعين التصدي لظاهرة الاعتداءات عليه وفق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل وخاصة منها مجلة المياه .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 128من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص عدم احترام النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة باستغلال المقاطع بولاية نابل

سيدي،

يتذمر متساكنو ولاية نابل من الاستغلال العشوائي للمقاطع بالنسبة للأشخاص غير المرخص لهم ومن استغلال المقاطع بصفة مخالفة للنصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة باستغلال المقاطع بالنسبة للأشخاص المرخص لهم .ورغم توجه المتضررين بعديد العرائض لوالي نابل والمصالح الجهوية التابعة لوزارة الفلاحة ووزارة التجهيز ووزارة الداخلية الا انهم لم يحركوا ساكنا رغم علمهم بالتجاوزات الخطيرة المرتكبة من قبل مستغلي المقاطع المرخص لهم وغير المرخص لهم والاضرار الجسيمة التي الحقوها بالمتساكنين والغابات والمسالك الفلاحية والاشجار المثمرة والمزارع والمحيط والطريق التي تم تخريبها بصفة كبيرة من قبل الشاحنات الثقيلة واشجار الزيتون التي تم قلعها .أن من أكبر مظاهر الفساد ان يتم السماح باستغلال مقاطع رمل وطين داخل البساتين والتجمعات السكنية والتسبب في أضرار جسيمة صحية وبيئية واقتصادية؟

وقد اتضح أن أكبر الاضرار لحقت بمتساكني العامرة التابعة لمعتمدية نابل وجهة بوسهم وبرج حفيظ التابعة لمعتمدية بو عرقوب جراء استغلال أكثر من 10 مقاطع عشوائية ومقاطع مرخص لها في ظروف مشبوهة وفاسدة في دوس على النصوص التشريعية والترتيبية وكراس الشروط المتعلق باستغلال مقطع تقليدي الموضوع من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة .

وباعتبار أن عدم اتخاذ أي اجراء لإيقاف الجريمة مرده وجود شبهات فساد كبيرة، هل ستبادرون بفتح تحقيق بخصوص هذا الفساد وباتخاذ الاجراءات القانونية ضد المتجاوزين والمتواطئين معهم كإحالة ملفاتهم الى النيابة العمومية وبإلزام مستغلي المقاطع بإصلاح الاضرار الجسيمة التي الحقوها بالغابات والمسالك الفلاحية؟

أخيرا، نرجو منكم مدنا بقائمة المقاطع التقليدية والصناعية المرخص لها بولاية نابل .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة حول السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد أحمد السعيداني

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي حول استغلال المقاطع بولاية نابل أتشرف بإفادتكم بأنّ المقاطع الدولية مرجع نظر وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بولاية نابل تخضع لرقابة دوريّة من مصالح الوزارة المركزية والجهوية للتثبت من مدى احترام شروط التصرّف والاستغلال فيها .

ويبلغ عدد المقاطع الدولية في ولاية نابل 3 مقاطع كائنة بمعتمدية قرمبالية (2 مقاطع حجارة و 1مقطع حجارة رخاميّة) وهي مقاطع موظفة ومحل متابعة دورية .

وأمّا بقيّة المقاطع موضوع استفساركم فلا تعود بالنظر إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية باعتبارها غير دوليّة، وتخضع في رقابتها للنصوص الترتيبية والقانونية ذات الصلة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد سعيداني

تحية وطنية وبعد،

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن اتقدم اليكم بالسؤال الكتابي حول وضعية أملاك الأجانب بولاية بنزرت والشركة العقارية للبلاد التونسية .

وحيث أن السكن حق دستوري والتشغيل كذلك ، وحيث أن أغلب من يقومون باستغلال العقارات المسجلة كأملاك اجانب هم من ضعاف الحال ومن الفئات الشعبية المحرومة بفعل المعوقات المادية من حقوقها الدستورية فهم عاجزون تمام العجز عن سداد المبالغ المجحفة والتي يرون بحكم اوضاعهم المعيشية أنها ترتقي لمرتبة المبالغ الفلكية والتعجيزية حيث يتم احتساب أسعار سنة 2023 للمتر المربع الواحد عوضاً عن أسعار 1980 وحيث أن المرحلة تفترض أساساً من الدولة عدم التفريط في مواردها الجبائية وغير الجبائية إلا أن اثقال كاهل الفئات المفقرة من مستغلي أملاك الأجانب في ولاية بنزرت يمثل عنصر تأزم اجتماعي حيث يعجزون عن الاستغلال الكامل لهاته العقارات في تحريك عجلة الاقتصاد بما أن المؤسسات البنكية تطالبهم بشهائد ملكية للعقارات سالفة الذكر.

بناء على ما تقدم:

أولا : هل تنوون القيام بتسهيلات في الدفع مقابل تمكين المستغلين الحاليين من شهائد ملكية

ثانياً : هل من الممكن القيام بتخفيض في السعر الخرافي المقترح من الشركة العقارية للبلاد التونسية

وشكراً

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة حول السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد أحمد السعيداني

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلق بتسوية الوضعية العقارية لأملاك الأجانب أتشرف بإفادتكم بما يلي :

•حول القيام بتسهيلات في دفع ثمن التفويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب :

نص الأمر عدد 1522 لسنة 1992 المؤرخ في 15 أوت1992، المتعلق بإحداث لجنة التفويت في العقارات المكتسبة من طرف الدولة والخاضعة للاتفاقيات المبرمة بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية وبضبط طرق دفع ثمنها، في بابه الثاني بخصوص المحلات السكنية على أنه إذا كان الدخل الشهري للمشتري لا يتجاوز ثلاث مرات الأجر الأدنى الصناعي المضمون فيمكن له الانتفاع بتسهيلات مالية تتمثل في دفع تسبقة على ثمن الشراء عند إعلامه من طرف الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالموافقة على البيع ودفع بقية الثمن من طرف بنك الإسكان عند إبرام العقد في شكل قرض يمنح للمشتري حسب الإجراءات المعمول بها بالبنك، أمّا إذا كان الدخل الشهري للمشتري يفوق ثلاث مرات الأجر الأدنى الصناعي المضمون فإنه يتعين على المشتري دفع كامل الثمن عند إبرام العقد .

•حول القيام بتخفيضات في السعر المقترح من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية :

تعتمد قرارات اللجنة الوطنية للتفويت على صنفين من الأثمان وهي: الثمن الاجتماعي المحين والثمن المتعامل به في العمليات العقارية العادية .

عملا بتوصيات محكمة المحاسبات بخصوص تحيين الثمن الاجتماعي الذي تم اعتماده للتفويت في العقارات المذكورة، تم بموجب جلسة العمل المؤرخة في 21 فيفري 2018 اعتماد هذه التوصية من خلال تحيين الثمن الاجتماعي بناء على معدل نسب التضخم المسجلة خلال الفترة الفاصلة بين اقتناء العقار المعني وتاريخ التفويت فيه ثم يتم تطبيق الضوارب المحددة من قبل المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 27 فيفري 1991 والمخصص لأملاك الأجانب المبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956.

يتم التفويت بالثمن المتعامل به في العمليات العقارية العادية عند ثبوت ملكية الراغب في الشراء لمحل سكنى بدائرة 30 كلم حول العقار موضوع مطلب التفويت (الفقرة ج من الفصل 3 من القانون عدد 78 لسنة 1991 المؤرخ في 2 أوت 1991 والمتعلق بضبط شروط التفويت في العقارات المذكورة)، أو اشغاله للعقار بعد سنة 1991 (الفصل 4 (ثالثا) من القانون عدد 77 لسنة 1991 المؤرخ في 2 أوت 1991 والمتعلق بالعقارات التي هي على ملك أجانب والمبنية أو المكتسبة قبل سنة 1956)، ويتم تحديد الثمن المتعامل به في العمليات العقارية العادية من طرف خبير أملاك الدولة وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل وبالاعتماد على الأثمان المعمول بها بالنسبة للمحلات المشابهة الموجودة بنفس المنطقة .

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1.ماهي العقارات التي تم التفويت فيها من 2011 إلى2023 ؟

2.هل وقع التفويت في عقارات المصادرة للتجمع ؟

3.ماهي قيمة العقارات التي تم التفويت فيها وهل تم التثبت من الإجراءات القانونية ؟

4. ماهي إجراءات الوزارة لخلاص عقارات المستعملين لكراء عقارات أملاك الدولة ؟

مع فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة حول السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد عصام البحري جابري

تبعا لاستفساركم حول ملف عقارات حزب التجمع المنحل، أتشرف بموافاتكم بإفادة لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع المنحل

-قيمة العقارات المفوت فيها من قبل لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع المنحل بلغت 170 عقارا بمبلغ جملي قدره (254,130 122 44) دينارا أربعة وأربعون مليونا ومائة واثنان وعشرون ألفا ومائة وثلاثون دينارا و 254مليم.

- تخضع عمليات التفويت في العقارات الراجعة لحزب التجمع المنحل لأحكام الأمر عدد 1294 لسنة 2013 المؤرخ في 26 فيفري 2013والمتعلّق بإحداث لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع المنحل وضبط تركيبتها وطرق سيرها وتخضع لرقابة القاضي المراقب وفقا للفضل 8 من الأمر المذكور، هذا وتخضع أعمال التصفية للقوانين الجاري بها العمل في هذا المجال .

-العقارات المفوّت فيها حسب الولايات من 2011 إلى 2023 مبيّنة بالجدول المرفق .

جدول بياني في العقارات الراجعة لحزب التجمع المنحل والمفوت فيها منذ سنة 2011 إلى 2023

الولاية	عدد البيوعات	قيمة البيوعات
تونس	17	18 072 322,376
بن عروس	2	1 084 500,000
منوبة	2	359 300,000
نابل	13	1 712 662,248
زغوان	1	755 500,000
بنزرت	1	4 600,000
باجة	6	2 048 375,000
جندوبة	7	437 710,000

الكاف	2	189 750,000
سليانة	3	53 210,000
القيروان	12	796 498,,088
القصرين	5	1 839 632,342
سوسة	12	1 771 864,000
المنستير	14	3 428 042,600
المهدية	13	685 930,000
صفاقس	15	2 146 253,000
قفصة	2	81 800,000
توزر	2	1 114 000,000
قبلي	7	1 510 680,000
قابس	15	3 406 310,600
مدنين	15	2 439 920,000
تطاوين	4	183 270,000
المجموع	**170**	**44 122 130,254**

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

الموضوع :أسئلة كتابية بخصوص تهيئة ملعب حي 25 جويلية واحداث ملعب حي بعمادة بيرين بمنطقة سيدي حسين .

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم أسئلة كتابية تتعلق بمشروع تهيئة ملعب حي 25 جويلية وبحاجة متساكني عمادة بيرين لملعب حي .

تحية وبعد،

يعتبر حي 25 جويلية من بين الأحياء الشعبية الفقيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة بمنطقة سيدي حسين لكنها تفتقر الى المرافق والفضاءات الرياضية المهيئة التي يمكن ان تستقطب الشباب والاطفال و تكون متنفسا لهم وتحميهم من الانحراف و من كل السلوكات المحفوفة بالمخاطر و بما ان الملعب الوحيد الموجود بالحي غير مهيا و يمثل خطرا على سلامة الاطفال والشباب الذي يرتاده نظرا لان ارضيته غير صالحة لممارسة الرياضة و ثانيا لان حجرات الملابس اصبحت وكرا للفساد ومرتعا للمنحرفين ومتعاطي المخدرات و حسب المعلومات التي بلغتنا من قبل بلدية سيدي حسين فان هذا الملعب رصدت له ميزانية من اجل تهيئتة منذ سنوات (الممول هو الجانب القطري) ولكن لم يتم تنفيذ هذا البرنامج الى حد الآن .وقد أكدتم سيادتكم خلال خلسة الحوار بمجلس نواب الشعب ان الوزارة ستتواصل مع الجانب القطري خاصة بعد تعيين سفير لتونس بقطر من اجل تفعيل هذا الاتفاق وتنفيذ المشروع .

1-ما مدى التقدم الحاصل في موضوع تهيئة ملعب 25 جويلية بعمادة 25 جويلية من معتمدية سيدي حسين .

تعتبر عمادة بيرين ثالث عمادة من حيث عدد السكان بمنطقة سيدي حسين وتشتمل على أكثر من 14 حي ولكن تفتقر الى مرافق رياضية عمومية قادرة على استقطاب الاطفال والشباب من أجل ممارسة الرياضة وحمايتهم من الانحراف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر .

-2-هل لدى وزارة الشباب والرياضة تفكير في احداث ملعب حي أو مركب رياضي بعمادة بيرين على غرار ما تم انجازه بعمادة برج شاكير خاصة و ان عمادة بيرين لا تزال تحتوي على اراض شاسعة على ملك الدولة يمكن تخصيصها لذلك .

3-هل لدى وزارتكم برامج شبابية ورياضية تخص منطقة سيدي حسين سيتم تنفيذها خلال الفترة القادة وفي علاقة بمخطط التنمية .

في انتظار ردكم تقبلوا مني كل التقدير والاحترام والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد عادل ضياف بخصوص المشاريع الشبابية والرياضية بمعتمدية سيدي حسين .

المرجع :مكتوبكم عدد 1977 المؤرخ في 17 نوفمبر 2023 والوارد علينا بتاريخ 17 نوفمبر 2023 تحت عدد 1379.

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **عادل ضياف** حول المشاريع الشبابية والرياضية بمعتمدية سيدي حسين يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

أولا : بخصوص تهيئة ملعب 25 جويلية بعمادة من معتمدية سيدي حسين:

أتشرف بإعلامكم أن ملعب 25 جويلية بسيدي حسين تم إدراجه ضمن البرنامج الأصلي للقسط الثالث لبرنامج التنمية المندمجة بمعتمدية سيدي حسين الذي تمت المصادقة عليه من طرف لجنة القيادة صلب وزارة الاقتصاد والتخطيط بكلفة قدرها 600 أ.د إلا أن الجهة عدلت عن هذا المشروع في نطاق إعادة ترتيب الأولويات لهذا البرامج على مستوى معتمدية سيدي حسين .

أما فيما يتعلق بتدخل الجانب القطري، فإن هذا المشروع قد تم طرحه عليهم ضمن حزمة من المشاريع الاستثمارية الكبرى في المجال الرياضي، ويعد المشروع الوحيد ذو صبغة اجتماعية، ويهدف الى تأطير شباب الجهة وتمكينهم من فضاء مناسب لممارسة الأنشطة الرياضية ولا يدخل في خانة المشاريع الاستثمارية، هذا وقد قدم الجانب التونسي خلال زيارته الأخيرة الى دولة قطر ملفا كاملا على المشروع يتضمن مكوناته والدراسات الفنية فضلا على التكلفة المالية، وقد وعد الجانب القطري بدراسة مجموعة المشاريع المقدمة وهي قيد الدراسة .

ثانيا :فيما يتعلق بإحداث ملعب حي أو مركب رياضي بعمادة بيرين

إن برمجة المشاريع الشبابية والرياضية يتم في نطاق مخططات التنموية طبقا لجملة من المعايير الموضوعية وبتوافق جميع الأطراف خلال جلسات المقاربة الجهوية والقطاعية وقد حظيت معتمدية **سيدي** حسين بالعديد من المشاريع الشبابية والرياضية منها ما هو في طور الدراسة ومنها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما أنجز نستعرضها كما يلي :

1-مشاريع في طور الدراسة :

-تهيئة دار الشباب بيرين بكلفة 500 أ.د مرسم على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2023

-إنجاز مركب شبابي ورياضي بحي الفتح بكلفة 1100 أ.د ضمن برنامج التنمية المندمج والمشروع حاليا بصدد إعداد المناظرة المعمارية لاختيار مهندس معماري لإعداد الدراسات الفنية.

- مواصلة تهيئة المركب الشبابي بالجيارة بكلفة 600 أ.د والذي هو الآن بصدد إعادة الإعلان عنه للمرة الثانية .

2-مشاريع في طور الإنجاز

-التعشيب الاصطناعي لملعب برج شاكير على حساب البرنامج الجهوي للتنمية بكلفة قدرها 521 أ.د حيث بلغت نسبة إنجازه 99 %.

-تهيئة المركب الشبابي بالجيارة بكلفة (402 أ.د (الفضاءات الرياضية) والذي بلغت نسبة إنجازه 30 %.

-إحداث دار شباب ببرج شاكير بكلفة 1230 أ.د في إطار برنامج إدماج وتهذيب الأحياء السكنية، انطلقت الأشغال في شهر سبتمبر 2023.

-إحداث دار الشباب مع فضاء رياضي بمدينة عمر المختار بسيدي حسين بكلفة قدرها 1.700 أ.د في إطار برنامج إدماج وتهذيب الأحياء السكنية، انطلقت الأشغال في شهر سبتمبر2023 .

3- مشاريع انجزت في سنة 2023

-التعشيب الاصطناعي لملعب كرة قدم مصغرة وتهيئة ملعب كرة سلة أرضية خرسانية بالفضاء المجاور لقاعة الرياضات الفردية بحي النسيم بسيدي حسين بكلفة قدرها 350 أ.د على حساب البرنامج الجهوي للتنمية وقد تم قبول الأشغال في موفي سنة 2022 .

ثالثا :فيما يخص البرامج الشبابية والرياضية التي تخص منطقة سيدي حسين في علاقة بمخطط التنمية :

أهم المشاريع الشبابية والرياضية المدرجة ضمن مخطط التنمية 2023-2025 الخاصة بمعتمدية بسيدي حسين والتي سيقع النظر في ترسيمها في الميزانيات القادمة للوزارة طبقا لوضوح الوضعية العقارية ولأولويات البرامج السنوية الجهوية والوطنية للقطاع :

-إتمام إنجاز المركب الشبابي حي الفتح سيدي حسين بكلفة قدرها 800 أ.د

-إحداث ملعب بلدي بسيدي حسين بكلفة قدرها 2000 أ.د

أفدناكم بهذا وفقا لطلبكم .

والسلام